دولة ليبيا
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الأسمرية الإسلامية
كلية الاقتصاد والتّجارة – زليتن
قسم الاقتصاد

بحث بعنوان:

دور صادرات النّفط الخام في دعم النّمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة(1990- 2019م)

من ضمن متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية "الماجستير" في الاقتصاد.

إعداد الباحثة:

نجاة عطية علي كديش

إشراف الدكتور:

الحسين الهادي عبدالله

أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد

فصل الرّبيع(2023م- 2024م)

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ

صدق الله العظيم

سورة: سبأ

الآية: 36

الإهداء

إلى من علّماني أن الحياة كفاح وإرادة وأن النجاح مصدر السّعادة

والداي الفاضلين..... حفظهما الله ورزقني برهم ورضاهم.

إلى من أذهبوا بدعمهم عنى التعب وأدخلوا بدلاً منه السّعادة والفرح والطّموح

إخوتي وأخواتي.....رعاهم الله.

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد الله حمدًا كثيرًا طيباً، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

ثمّ بعد شكر الله -ﷻ- على إتمام هذا العمل، أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذّكر الأستاذ الدكتور: **الحسين الهادي عبدالله**؛ لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وعلى مساعدته لي دون أن يبخل بتوجيهاته ونصائحه القيّمة، فله مني خالص التقدير والاحترام.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى اللجنة المناقشة التي سيكون لها الدور في تقويم هذا البحث، ولا أنسى أن أتوجه بالشكر الى من ساعدني في إتمام هذا العمل ولو بكلمة مشجعة أو لفتة طيبة فلهم مني أفضل وأسمى ما يعبر به المحسن إليه للمحسن والمتفضل عليه للمتفضل.

الباحثة

قائمة العناوين

الرقم التسلسلي	العنوان	رقم الصفحة
	الآية	أ
	الاهداء	ب
	شكر وتقدير	ج
	قائمة المحتويات	د
	قائمة الجداول	ز
	قائمة الاشكال البيانية	ح
	قائمة الملاحق	ط
	مستخلص البحث	ي
	الفصل الاول(الاطار العام للبحث)	
1.1	المقدمة	1
2.1	مشكلة البحث	3
3.1	فرضيات البحث	3
4.1	أهداف البحث	3
5.1	اهمية البحث	3
6.1	منهج البحث	4
7.1	حدود البحث	4
8.1	مصادر جمع البيانات	4
9.1	اسباب اختيار موضوع البحث	4
10.1	الدراسات السابقة	4
	الفصل الثاني **دراسة نظرية حول دور النفط الخام في الاقتصاد الليبي**	
1.2	**تمهيد**	10
2.2	**نشأة وتطور النفط الخام الليبي**	10
1.2.2	تاريخ اكتشاف النفط في ليبيا	11
1.1.2.2	قانون البترول الليبي	12
2.1.2.2	اهم حقول النفط الخام الليبي	13
3.1.2.2	مراحل الصناعة النفطية	15
2.2.2	وجهة الصادرات النفطية الليبية	18
3.2.2	خصائص الاقتصاد الليبي	20
3.2	**الصناعة النفطية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا**	23
1.3.2	مرحلة سيطرة اوبك	24

تابع قائمة العناوين

الرقم التسلسلي	العنوان	رقم الصفحة
1.1.3.2	اساليب ادارة واستغلال الثرة النفطية في ليبيا	27
2.3.2	السياسة الدولية للطاقة	29
3.3.2	القوي العاملة وأثار هجرة العمالة الي الدول النفطية	31
4.2	**النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له**	34
1.4.2	مفهوم النمو الاقتصادي	35
2.4.2	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	37
3.4.2	مقاييس النمو الاقتصادي	39
	الفصل الثالث **دراسة تحليلية لمتغيرات البحث**	
1-3	تمهيد	42
2-3	دور قطاع النفط في اجمالي الصادرات الليبية.	42
1-2-3	تطور معدل نمو صادرات النفط الخام واجمالي الصادرات.	45
2-2-3	درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي	47
3-2-3	الميل المتوسط للتصدير	50
3-3	تطور انتاج النفط في ليبيا	52
1-3-3	التغيرات التي طرأت على اسعار النفط الخام	55
2-3-3	الدول المستوردة للنفط الليبي وحصصها	59
3-3-3	تطور حجم العمالة في الاقتصاد الليبي	61
4-3	تطور الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا	63
1-4-3	تطور هيكل الناتج المحلي الاجمالي	63
2-4-3	تطور النمو الاقتصادي	67
3-4-3	مساهمة التكوين الرأسمالي الثابت في الناتج المحلي الاجمالي.	70

تابع قائمة العناوين

الرقم التسلسلي	العنوان	رقم الصفحة
	الفصل الرابع **دراسة قياسية لأثر صادرات النفط الخام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة(1990م-2019م)**	
1-4	**تمهيد**	74
2-4	**الاختبارات القبلية**	75
1-2-4	الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث	76
2-2-4	تحليل الارتباط بين متغيرات البحث	77
3-2-4	دراسة استقراريه السلاسل الزمنية	78
4-2-4	تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(AARDL).	80
5-2-4	اختبار فترات الابطاء المثلي للنموذج.	81
3-4	**اختبار جودة النموذج(تشخيص بواقي النموذج)**	83
1-3-4	جودة النموذج	83
2-3-4	التوزيع الطبيعي للبواقي	84
3-3-4	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	85
4-3-4	اختبار تجانس التباين(تباته عبر الزمن)	86
5-3-4	اختبار التوصيف	86
4-4	**اختبار معلمات النموذج في الاجلين القصير والطويل**	86
1-4-4	اختبار استقراريه النموذج	89
2-4-4	اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود(Bound Test).	88
3-4-4	ديناميكيا الاجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ	89
4-4-4	تقدير معلمات الاثر خلال الاجل الطويل	90
	خاتمة	92
	نتائج البحث	92
	التوصيات	93
	المراجع	95
	الملاحق	102

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-3)	تطور صادرات النفط الخام والصادرات النفطية و اجمالي الصادرات ونسب مساهمتها خلال الفترة(1990م-2019م).	44
(2-3)	تطور معدلات نمو صادرات النفط والصادرات النفطية و اجمالي الصادرات خلال الفترة(1990م-2019م).	46
(3-3)	انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج خلال الفترة(1990م-2019م).	49
(4-3)	الميل المتوسط للتصدير خلال الفترة(1990م-2019م).	51
(5-3)	تطور انتاج النفط في ليبيا خلال الفترة(1990م-2019م).	54
(6-3)	التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام العالمية خلال الفترة(1990م-2019م).	58
(7-3)	التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الخام الليبي.	59
(8-3)	تطور حجم العمالة في الاقتصاد الليبي ونسب مساهمتها خلال الفترة(1990م-2019م).	62
(9-3)	تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1990م-2019م).	66
(10-3)	معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي النفطي وغير النفطي خلال الفترة(1990م-2019م).	69
(11-3)	مساهمة التكوين الرسمالي الثابت في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(1990م-2019م).	71
(1-4)	نتائج التقدير للمعادلات.	75
(2-4)	مصفوفة الارتباطcorrelation matrix بين متغيرات البحث.	78
(3-4)	نتائج اختبارADF للسلاسل الزمنية عند المستوي والفرق الاول.	79
(4-4)	نتائج اختبار PP للسلاسل الزمنية عند المستوي والفرق الاول.	79
(5-4)	نتائج تقدير نموذج ARDL وفقاً لفترات الابطاء المثلي.	81
(6-4)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.	85
(7-4)	نتائج اختبار تجانس التباين.	85
(8-4)	نتائج اختبار التوصيف.	86
(9-4)	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك.	89
(10-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ عند فترات الابطاء الموزعة.	90
(11-4)	تقدير معاملات المدي الطويل لمتغيرات الدراسة.	91

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-3)	تطور صادرات النفط الخام والصادرات النفطية الي اجمالي الصادرات خلال الفترة(1990م-2019م).	45
(2-3)	تطور معدلات نمو صادرات النفط والصادرات النفطية و اجمالي الصادرات خلال الفترة(1990م-2019م).	47
(3-3)	انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج خلال الفترة(1990م-2019م).	50
(4-3)	القدرة التصديرية للاقتصاد الليبي مقاسة بنسبة الصادرات الي الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(1990م-2019م).	52
(5-3)	تطور انتاج النفط في ليبيا خلال الفترة(1990م-2019م).	55
(6-3)	اسعار النفط الخام دولار للبرميل خلال الفترة(1990م-2019م)	59
(7-3)	التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الليبي.	60
(8-3)	تطور حجم العمالة في الاقتصاد الليبي ونسب مساهمتها خلال الفترة(1990م-2019م).	63
(9-3)	تطور الناتج المحلي الاجمالي النفطي بالأسعار الثابتة خلال الفترة(1990م-2019م).	67
(10-3)	معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي والناتج النفطي وغير النفطي خلال الفترة(1990م-2019م).	70
(11-3)	مساهمة التكوين الرسمالي الثابت في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(1990م-2019م).	72
(1-4)	الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث.	77
(2-4)	فترات الابطاء المثلة للنموذج.	82
(3-4)	القيم الحقيقية والمقدرة للبواقي.	83
(4-4)	التوزيع الطبيعي للبواقي.	84
(5-4)	نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي.	87
(6-4)	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي.	87

قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق(1)	متغيرات الدالة القياسية خلال الفترة(1990م-2019م) بملايين الدولارات.	103
ملحق(2)	الصادرات والواردات الليبية خلال الفترة(1990م-2019م). بملايين الدنانير الليبية.	104
ملحق(3)	نتائج اختبار جدر الوحدة لدكي فولر.	105
ملحق(4)	نتائج اختبار جدر الوحدة لفيلب بيرون.	111
ملحق(5)	نموذج منهجية AARDL.	117
ملحق(6)	نتائج اختبار التكامل المشترك.	118
ملحق(7)	نتائج اختبار العلاقة في المدى الطويل.	119
ملحق(8)	نتائج اختبار تصحيح الخطاء.	120
ملحق(9)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.	121
ملحق(10)	نتائج اختبار تجانس التباين Breusch-Pagan- Godfrey.	122
ملحق(11)	نتائج اختبار تجانس التباين ARCH.	123
ملحق(12)	نتائج اختبار التوصيف.	124

مستخلص البحث

يهدف هذا البحث لقياس دور صادرات النفط الخام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة(1990م-2019م). واعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي والمنهج التحليلي الاستنباطي. وتمّ استخدام الأساليب القياسية لقياس العلاقة بين متغيرات البحث، واسْتُخْدِمْت الصّيغة اللوغاريتمية لتقدير العلاقة بين هذه المتغيرات. كما اعتمد البحث على بيانات رقمية صادرة عن قاعدة بيانات الأمم المتحدة، وتقارير صندوق النّقد الدّولي في اعداد السّلاسل الزّمنية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم استخدام عدة أساليب قياسية تمثلت في تحليل الارتباط، ونموذج الانحدار الذّاتي لفترات الإبطاء الموزعة المطور(AARDL)؛ لمعرفة وجود العلاقة التّوازنية بين صادرات النّفط الخام والنّاتج المحلي الإجمالي، واختبارات العلاقة التّكاملية في الأجلين الطويل والقصير. وتوصلت الدّراسة إلي أن صادرات النّفط الخام تحتل المكانة الأكبر من الصّادرات النّفطية، وتركز التّوزيع الجغرافي لصادرات النّفط الخام مع دول أوروبا الغربية، كما وَجَدَتْ أن معدل النمو مرتبط وبشكل مباشر بأسعار النفط العالمية وذلك نتيجة عوامل الطلب والعرض والمخاوف الجيوسياسية وعوامل أخري، كما توصلت الدّراسة إلي أن السّلاسل الزّمنية لمتغيرات البحث تعاني من عدم السّكون في مستوياتها، وأنّها تتصف بخاصية الجدر الوحدوي، واستقرت عند أخذ الفرق الأول، وذلك بحسب نتائج اختبارP.P, ADF مما يدعم استخدام تقنية التكامل المشترك، كما أوضحت أنه يوجد علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي وصادرات النفط الخام، وتبين من البحث صحة الفرض البحثي بوجود علاقة طردية بين صادرات النفط الخام والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

(صادرات النفط الخام، النمو الاقتصادي، التراكم الرسمالي، عدد العمال).

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

1.1مقدمة:

تُمَثِلُ صادرات النّفط الخام دوراً اساسياً في رفع معدلات النّمو الاقتصادي من خلال استخدام العائدات النّفطية من الصّرف الأجنبي في استيراد السّلع الرّأسمالية والوسيطة اللّازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، كما أنّ زيادة الصّادرات النّفطية تؤدي إلي زيادة انتاجية عوامل الإنتاج من خلال نقل التكنولوجيا وتحسين مهارات العاملين وتحسين المهارات الإدارية، ومن تمّ توسيع القدرات الإنتاجية للاقتصاد.

ويعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف الّرئيسة التي تسعي الدّول إلي تحقيقه، سواء تلك المتقدمة منها أو النّامية؛ إذ أنّه لا يمكن تصور تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النّمو الاقتصادي، ويعتبر متوسط الدّخل الحقيقي للفرد من أهم المؤشرات الّتي تفرق بين تقدم الدّول وتخلفها؛ لهذا فالفوارق الحاصلة ما بين الدّول المتقدمة والدّول النّامية في مستويات الرفاهية ناتج عن الفجوة الهائلة في مستويات الدخول بين هذه الدّول، وليبيا من الدّول الّتي بفضل النّفط تمكنت من تغيير بنيتها التحتية، كما كان له الفضل في تحسين مستوى المعيشة لدي الليبيين، بعد زيادة الإنفاق العام وتكفل الدّولة بالدّعم على كل المواد الاستهلاكية.

حيث تم اكتشاف النفط في ليبيا أخر الخمسينيات(1959م)، من القرن الماضي، وقبل اكتشافه كانت ليبيا بلداً فقيراً ضعيف العائدات، سياساته غير واضحة وخاضعة لإرادات الخارج؛ إلّا أنّ الأمر بعد اكتشافه اختلف، فأصبح النفط عماد الاقتصاد الليبي، وبفضله تغيرت امكانيات البلاد وأصبحت تخرج تدريجياً من دائرة الفقر، حيث يعتمد الاقتصاد الليبي في 95% على ما يكسبه من صادرات النّفط الخام، وكان تصدير أول دفعة من النّفط الخام الليبي في العام(1961م) عبر شركة إيسو الأمريكية بداية تحول ليبيا إلى بلد مُصَدِّرْ للنفط، وخلال عقد السّتينيات من القرن الماضي تزايد إنتاج وتصدير ليبيا من النّفط بشكل كان له أثراً ملحوظاً على الاقتصاد الليبي ومعدلات نموه، وأصبحت إيرادات تصدير النّفط الخام مصدراً مهماً للإيرادات العامة فصارت سلعة النّفط هي الأهم في هيكل الصّادرات الليبية، ولقد كان لتأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط"Organization of The Petroleum Exports' Countries" والتي تعرف اختصاراً بمنظمة (OPEC) في بغداد سنة(1960م) نقطة تحول في تاريخ الصّناعة النّفطية، حيث شكلت لدولة ليبيا بداية لانتقال الهيمنة على هذه الصّناعة من الشركات الاحتكارية إلى سيطرة الدّول المنتجة وشركات النّفط الوطنية بها، وتعتبر منظمة الأوبك (OPEC) من أكبر المؤسسات

الاقتصادية التي يمكنها أن تتأثر وتؤثر في الفواعل الدّولية الأخرى لمختلف مواردها الاستراتيجية المهمة وعلى رأسها الطّاقة.

حيت تعتمد ليبيا على قطاع النّفط كمكون أساسي ووحيد تقريباً للصادرات الليبية، مما أدى الي انخفاض في معدلات النّمو الاقتصادي الحقيقي على الرّغم من ارتفاع الصّادرات النّفطية؛ وذلك بسبب استخدام العوائد من الصّادرات النّفطية في تمويل النّفقات التّشغيلية على الرّغم من أهميتها، وليس في تمويل المشاريع الاستثمارية التّنموية، ومازال الاقتصاد يمول عن طريق قطاع واحد وهو قطاع النّفط؛ ولذلك تسهم الصّادرات النّفطية في نمو الاقتصاد عن طريق زيادة معدلات تكوين رأس المال في البلد.

وبالتالي سوف يتم الربط بين صادرات النفط وأبرز مؤشرات النمو الاقتصادي" وهو الناتج المحلي الاجمالي"، في دراسة نظرية تحليلية عن الاقتصاد الليبي للفترة(1990-2019م).

وفي ضوء النّتائج التي سوف نتحصل عليها من استعراضنا لجوانب البحث سوف تطرح التّوصيات الّتي تستهدف تحقيق النّمو الاقتصادي جراء زيادة صادرات النّفط وبالتالي زيادة رفاهية المواطنين وذلك بزيادة دخولهم الحقيقية في الأجلين القصير والطّويل.

وفي ضوء هذا العرض سوف تقسم الرسالة إلى ثلاث فصول رئيسية:

يتناول الفصل الأول دور النفط الخام في الاقتصاد الليبي والنّمو الاقتصادي، وتاريخ اكتشاف النّفط، وأهم حقول النّفط في ليبيا، وخصائص الاقتصاد الليبي، والصّناعات النّفطية في الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويتناول الفصل الثّاني دراسة تحليلية للعلاقة بين صادرات النّفط والنّمو الاقتصادي في ليبيا، ويتناول الفصل الثّالث النّموذج القياسي واستخدام برنامج(E views- 10)، من خلال قياس أثر الصّادرات النّفطية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة(1990-2019م) والطريقة والأدوات المستخدمة في الدّراسة وتحليل النّتائج القياسية، ويشمل تحليل ومناقشة النّتائج التي تم التوصل إليها وعرض مجموعة التّوصيات.

2.1مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في كون الاقتصاد الليبي اقتصاد نامي يمتلك مورد اقتصادي استراتيجي هو النّفط، ورغم امتلاكه لهذا المورد الاقتصادي منذ عقود عديدة فإن النّسبة الأكبر منه تصدر خاماً، بالرغم إلي حاجة الاقتصاد المحلي للمنتجات النفطية والمشتقات، ومن هنا انطلقت فكرة هذه الدّراسة لبحث تلك المشكلة والتّعرف عليها، ويمكن تلخيص المشكلة البحثية كتالـــــــي:

هل صادرات النّفط الخام هي الدّاعم الأكبر للنمو الاقتصادي في ليبيا؟.

ومن خلال ذلك يمكن طرح التساؤلات التالية:-

1 - كيف تؤثر صادرات النّفط الخام على النّمو الاقتصادي في ليبيا؟

2 - ما العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في ليبيا؟

3 – ما مخاطر الاعتماد على صادرات النّفط؟

4 – هل توجد علاقة طويلة الأجل لأثر صادرات النّفط على النمو الاقتصادي؟

3.1فرضيات البحث:

فرضية العدم:

عدم وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين صادرات النّفط الخام والنّمو الاقتصادي في ليبيا.

الفرضية البديلة:

توجد علاقة طردية طويلة الأجل بين صادرات النّفط الخام والنّمو الاقتصادي في ليبيا.

4.1أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق التّالي:-

1- دراسة واقع وأهمية النّفط الخام في الاقتصاد الليبي.

2- تحليل العلاقة بين صادرات النّفط الخام والنّمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة الّتي بينهما.

3- تقدير نموذج قياسي للعلاقة بين صادرات النفط والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الممتدة ما بين (1990م- 2019م).

5.1أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في معالجة موضوع دار حوله جدل كبير في الأدبيات الاقتصادية، وهو طبيعة الأثر الّذي تحدثه صادرات النّفط الخام على معدلات النّمو الاقتصادي، فبعض الدّراسات وجدت أن صادرات النفط الخام تمتلك التأثير الأكبر في زيادة النّمو الاقتصادي، وتتجاوز الصّادرات النّفطية غير الخام كماً، بينما وجدت دراسات أخرى أن صادرات النّفط الخام تجعل

الاقتصاد المحلي عرضة وبشكل أكبر للأزمات الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال أسعار النفط التي تؤثر على قيمة الصّادرات وبالتالي على موارد الدّولة.

6.1منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي، والمنهج التحليلي الاستنباطي، وتصميم نموذج قياسي بغرض قياس العلاقة بين متغيرات الدّراسة وهي صادرات النّفط الخام والنّاتج المحلي الإجمالي باستخدام برامج إحصائية حديثة؛ لتقييم العلاقة الاقتصادية لتقصي فرضيات الدّراسة، وسيعتمد هذا البحث على البيانات الرّقمية الرّسمية في إعداد السّلاسل الزّمنية للفترة الممتدة ما بين (1990– 2019م) وسيتم تقدير الدّالة بإجراء برنامج E views - 10.

7.1حدود البحث:

الحدود المكانية: دراسة على الاقتصاد الليبي.

الحدود الزمنية: الفترة الزمنية من سنة (1990-إلى: 2019م).

8.1مصادر جمع البيانات:

مصرف ليبيا المركزي، قاعدة بيانات الأمم المتحدة، صندوق النقد العربي الموحد، وإحصائيات التجارة الخارجية.

9.1الدّراسات السابقة:

أولاً: دراسات سابقة باللغة العربية:

1- دراسة (أ. جدي، سارة رمضان،2012م):

هدفت الدراسة إلى تقدير أثر الصّادرات النّفطية على النّمو الاقتصادي للفترة(1980-2009م) في مجموعة البلدان المنطوية تحت منظمة الدّول العربية المصدرة للنفط، وتمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بفحص استقراريه السّلاسل الزمنية الخاصة بكل متغير، باستخدام اختبار جذر الوحدة، وبعد إجراء التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية تبين أن هناك دلالة إحصائية لكل متغيرات النّموذج باستثناء متغير العمل ، كما تبين أن متغير تراكم رأس المال أكثر أهمية من متغير الصّادرات النفطية .

2- دراسة(أ. عطية،عبدالسلام،2016م):

هدفت هــذه الدراســـة إلى قياس أثر الصّادرات النفطية على النمو الاقتصـادي في بلـدان منظمـة الـدول المصـدرة للبتـرول "اوبـك" للفتـرة(2000-2014م)، تـم اسـتخدام المنهج الوصفي التحليلي، ونمـاذج السّـــلاسل الزّمـــنية القطعيـة (panel)، وتوصلت الدّراسة إلى أنّ هناك علاقة طويلة الأجل للصادرات النّفطية على النّمو الاقتصادي.

3- دراسة (د. مهني، مريم عيسى، 2016م):

هدفت الدّراسـة إلـى تحليل واقـع الصّـادرات الليبيـة النّفطيـة، ومـدى إسـهامها فـي نمـو النّـاتج المحلـي الإجمـالي للفتـرة(1980-2010م)، وتـمّ اسـتخدام أسـلوب التحليل الوصـفي لبيانـات السلاسـل الزمنيـة واختبـار التكامـل المشـترك، ومـن أهـم نتائجهـا اعتمـاد قطـاع التصدير على سلعة واحدة هي النفط ، والنّمو فـي النّـاتج المحلـي الإجمـالي هو نمو غير مستق؛ لاعتماده على إيرادات الصّادرات النّفطية .

4- دراسة(د. علي،أزهارحسن،2017م):

هدفت الدراســـــة إلـى تحـــليل العلاقـة السّـببية بـين الصّـــادرات النّفـــطية والنّمـو الاقتصـادي فـي العـراق خـلال الفتـرة(1990-2014م)، وتـمّ اسـتخدام المـنهج الوصـفي التّحليلي، وقد توصـل الباحث من خـلال اختبـارات السّكون والتّكامل المشترك، وسببية كغرانجـر لاختبـار العلاقـــة السّـببية بـين معـــدل نمـو الصّـادرات النّفطيـة ومعـــدل النّمو الاقتصادي، بأنه لا توجد عــلاقة ســببية بين هذين المتغيرين.

5- دراسة (أ. غزال، قاسم ناظم2017م):

هدفت هذه الدّراسة إلى قياس وتحليل أثر الصّادرات النّفطية على النّمو الاقتصـادي فـي العراق للفترة(1970-1990م)، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتوصلت من خلال عملية التقدير أن 72% من التغيرات الحاصلة في النّمو الاقتصـادي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة فـي الصّـادرات النّفطيـة، وهذا يشير إلـي أن الصّـادرات النّفطيـة تسـهم بنسبه أكبر في النّمو الاقتصادي من الصّادرات غير النّفطية.

6- دراسة (أ. صقر، جعفر أحمد، 2017م):

هدفت الدّراسـة إلـى تحديد أثـر صـادرات النّفط الخـام وغيـر الخـام علـى معدل النمـو الاقتصـادي في سوريا للفترة(1980-2010م)، حيث استخدم المنهج الوصفي في عرض الواقع الاقتصـادي للقطاع النّفطي، والمنهج الإحصـائي فـي دراسـة العلاقـة الرّياضـية بـين

صادرات النّفط الخام وغير الخام ومعدل النّمو الاقتصادي، ومن أهم نتائجها وجود علاقة طردية بين صادرات النّفط الخام والنّمو الاقتصادي.

7- دراسة (د. بوكتير، جبار، أ. عطية،عبدالسلام،2019م):

هدفت الدّراسة إلى قياس أثر حجم صادرات النّفط على النّمو الاقتصادي في بلدان منظمة الدّول المصدّرة للبترول "أوبك" للفترة(1990-2016م). وتمّ استخدام منهجية بانل في تقدير النّماذج، بالاعتماد على اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك، وأشارت النّتائج إلى أن نموذج التّأثيرات العشوائية هو الملائم لهذه الدّراسة، وأن السّلسلتين متكاملتان من الدّرجة الأولى وبينهما علاقة طويلة الأجل.

8- دراسة(د. عبدالرزاق محمد التلاوي، وأخرون،2020م):

هدفت الدّراسة إلى التّحقق من وجود علاقة في الأجلين القصير والطويل بين الصّادرات النّفطية والصّادرات غير النّفطية والنّمو الاقتصادي في الاقتصاد اللّيبي باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة(1970-2019م)، حيث اعتمدت الدّراسة على منهجية التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون وعلى نموذج تصحيح الخطأ(VECM)، وتوصلت الدّراسة إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الصّادرات النّفطية والصّادرات غير النّفطية والنّمو الاقتصادي، كما أظهرت الدّراسة في الأجل القصير إلى وجود علاقة طردية بين الصّادرات النّفطية وغير النّفطية والنّمو الاقتصادي.

9- (أ. المبروك، نصر حسين، 2020م):

هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة أثر النمو الاقتصادي في منظمة الاتحاد الأوروبي على صادرات النّفط الليبي الخام خلال الفترة(1985-2018م)، حيث استخدمت الدّراسة منهج التّحليل الاقتصادي الوصفي والكمّي، وتوصلت الدّراسة إلى أن قطاع النّفط يحتل المكانة الأهم في الاقتصاد اللّيبي، وأن زيادة الدّخل والنّاتج تؤثر إيجاباً على الكمّيات المطلوبة من النّفط الخام اللّيبي.

ثانياً: دراسات سابقة باللغة الانجليزية.

1-Study(Merza,Ebrahim,2007):

Entitled oil and non-oil exports on economic growth in the anal region for the period for kwait(1970-2004), this study aimed to examine the contribution of oil and non-oil exports to economic growth, the granger causality test and the atone test west were used, and the researcher concluded that there is appositive long-term relationship between oil exports and economic growth.

بعنوان "الصّادرات النّفطية وغير الّنفطية على النّمو الاقتصادي في الكويت للفترة(1970-2004م)،هدفت الدّراسة إلى فحص إسهامات الصّادرات النّفطية وغير النّفطية على النّمو الاقتصادي، وتمّ استخدام اختبار سببية غرانجر واختبار at ion ، وتوصل البحث إلى وجود علاقة موجبة طويلة المدى بين الصّادرات النّفطية والنّمو الاقتصادي.

2- study(Sultan, Zafar, Haque,Mohammad,2018):

Under the oil exports and its impact on economic growth for the period (1970-2014),this study aimed to measure the integrative relationship for oil exports and economic growth the study concluded that economic growth was related to appositive over oil exports.

بعنوان "الصّادرات النّفطية وأثرها على النّمو الاقتصادي في السّعودية للفترة " (1970-2014م). هدفت هذه الدّراسة إلى قياس العلاقة التّكاملية للصّادرات النّفطية والنّمو الاقتصادي، وتمّ استخدام المنهج الوصفي التّحليلي لبيانات السّلاسل الزّمنية واستخدام طريقة"Johnson "؛ لتأسيس علاقة المدى البعيد من نمو اقتصادي بالصّادرات النفطية، وتوصلت الدّراسة إلى أن النّمو الاقتصادي له علاقة مدى بعيد ايجابية بالصّادرات النّفطية.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدّراسات السّابقة والدّراسة الحالية:

أولا: أوجه التّشابه:

1- معظم الدّراسات السّابقة كان اهتمامها حول دراسة الصّادرات النّفطية وأثرها على النّمو الاقتصادي وكذلك بالنّسبة للبحث الحالي.
2- معظم الدّراسات كانت تتبع الأسلوب الوصفي التحليلي وهو نفس الحال مع البحث الحالي.
3- أغلب نتائج الدّراسات التّطبيقية الّتي أجريت ظهرت بشكل عام مؤيده للفرضية التي تشير إلى أن النّمو في الصّادرات النّفطية له تأثير إيجابي في عملية النّمو الاقتصادي.

ثانيا : أوجه الاختلاف:

1- الاختلاف في متغيرات الدّراسات السّابقة.
2- الاختلاف في حجم العينة.
3- الاختلاف في المكان الجغرافي لكل دراسة من الدّراسات السابقة.

الفرق بين هذه الدّراسة والدّراسات السّابقة، أنّ هذه الدّراسة قامت بدراسة جزء من الصّادرات النفطية، وهي النّفط الخام وبالعملة الدّولية وهي الدولار الأمريكي، وبتحليل قياسي مطور لمنهجية AARDL ، حيت تسعي هذه الدراسة للوصول لنتائج جديده تساعد في إرساء وتوجيه عدد من السّياسات الاقتصادية من أجل إسهامات فعالة للنمو الاقتصادي اللّيبي.

الفصل الثاني

دراسة نظرية حول دور الّنفط الخام في الاقتصاد اللّيبي

الفصل الثاني

دراسة نظرية حول دور النّفط الخام في الاقتصاد اللّيبي

1.2- تمهيد:

كان النّفط ولايزال عبر تاريخه الأكثر أهمية مقارنةً بالكثير من السّلع العادية الأخرى، كما احتل - بسبب تأثيره السّريع والواسع في تحول الطاقة العالمي، وبخاصة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها- قوة خاصة به، وأصبح استكشاف احتياطيات النّفط والسّيطرة عليها مرتبطا بثروات اقتصادية كبيرة وقوى سياسية ضخمة.

وتنبع أهمية النّفط في الاقتصاد الليبي من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التّنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لعب النّفط دوراً رئيساً في تحديد مسار وطبيعة التّنمية منذ أوائل السّبعينيات وحتى وقتنا الحاضر، وقد جاءت أهمية النّفط من اعتباره سلعة استراتيجية ومادة أساسية في الصّناعة ولها أثر فعال على مختلف أوجه النّشاط الاقتصادي، ويعتبر النّفط سلعة مهمة في التّجارة الدّولية ومصدر دخل رئيس للدول المنتجة وبدرجة أقل للدول المستهلكة، وذلك من خلال ايرادات الضّرائب على استهلاكه وما شابه ذلك.

وتنبع أهميته كسلعة من الفارق الكبير بين نفقات انتاجه والأسعار التي يدفعها المستهلكون؛ مما أدى إلى تراكم فوائض مالية في الدّول المنتجة كان لها أثراً كبيراً على جميع القطاعات الاقتصادية، وتمثل تجارة النّفط الخام نسبة مرتفعة من التّجارة العالمية خاصة وأنّه يتدفق من مجموعة من الدّول باتجاه مجموعةٍ أخرى، مما يجعل لأي تغير في أسعاره أثراً كبيراً على الميزان التّجاري ومن ثمّ على مستوى الأداء الاقتصادي لكل من الدّول المصدرة والمستوردة. عليه سيعرض هذا الفصل كإطار تمهيدي لنشأة وتطور النّفط الخام اللّيبي، وأهم حقول النّفط في ليبيا، وخصائص الاقتصاد الليبي، ووجهة الصّادرات الليبية ومخاطر الاعتماد عليها، ومن تمّ تاريخ الصناعة النّفطية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

2.2- نشأة وتطور النفط الخام في ليبيا.

عرف الإنسان النّفط منذ القدم وربّما منذ بداية الحياة الإنسانية على الأرض، فقد كان النّفط يُجْمَعْ من على سطح الأرض أو الأنهار والبحيرات، حيث يطفو من الشقوق الّتي تتسرب منها، كما عُرِفَتْ الغازات النّفطية بكثرة في بلاد فارس؛ وذلك بتسربها من باطن الأرض واشتعالها بفعل الصواعق أو غيرها، فيبقى الغاز شعلة دائمة، ونشأت عنه النّار البدائية الّتي عبدها

الأولون. والنّفط الخام يلعب دوراً بارزاً وحيوياً في اقتصاد الكثير من البلدان؛ إذ لا تشكل عائدات النّفط الخام القسم الأكبر من الدّخل الوطني فحسب، بل أيضاً مورداً للعملات الأجنبية، إلى جانب أنه ثروة ناضبة يجب استغلالها بكفاءة، بالتّالي فإنّه يمكن القول بأن اكتشاف النّفط الخام يعتبر من أهم الأحداث في تاريخ ليبيا الاقتصادي المعاصر، وقد أدى هذا الاكتشاف إلى تحول كبير وشامل في اقتصاد الدّولة، حيث ساعد على إخراج البلاد من حالة الرّكود والفقر الاقتصادي، وذلك بإحداث تغييرات أساسية في هيكل الاقتصاد اللّيبي، حيث أنّ ليبيا لم تكن في رأي" بنجامين هيكنز" (مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا في أواخر الخمسينيات) ذلك المكان الذي يؤمل أن تظهر فيه أي بوادر للتنمية.

1.2.2- تاريخ اكتشاف النّفط اللّيبي:

لقد كانت أول إشارات على وجود البترول في الأراضي اللّيبية ترجع إلى عام 1914م، في منطقة سيدي المصري بطرابلس، حين انبعثت الغازات البترولية من إحدى الآبار التي كان الحفر جارياً منها، ووصل الحفر فيها إلى عمق160 متراً، ثم في زلطن عام 1929 م، وتاجوراء عام 1934م.(المهدوي، 1998م، ص265)، وفي نفس هذا العام بات تحقيقات جيولوجية في بعض المناطق اللّيبية على الغاز الطبيعي وتوقف البحث بسبب الحرب العالمية الثانية وانشغال الإيطاليين، وأن المنتجات النّفطية لم تكن ذات أهمية كبيرة كما هو الحال في الوقت الحاضر.(Thomas,2022,p.p5) إلا بعد اختراع المحرك الانفجاري في منتصف القرن التاسع عشر، ويعتبر أول بئر حفر لغرض استخراج النفط بعد ذلك هو البئر الّذي حفره الكابتن دريك (Edwinl drake) في تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859م، حيث تفجر النفط من عمق 57قدماً (21متر)، ومنذ ذلك الوقت بدأت حمّى النّفط تجتاح العالم، ليصبح النّفط المصدر الأساسي للطاقة في الثّورة الصّناعية وأهم محاور الصّراع بين الدّول في مناطق وجوده.(صقر، 2017م،ص16) ويعد اكتشاف النّفط وبدء تصديره في ليبيا عام 1961م، نقطة تحول للاقتصاد اللّيبي، فقد تحول من اقتصاد عاجز بكل معانيه الي اقتصاد فائض، حيث أدى اكتشاف النّفط إلى تغير الهيكل الاقتصادي وتغير هيكل كلاً من الصادرات والواردات اللّيبية.(مصطفي،2007م،ص5).

فقد كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1960م، لا يتعدى 142 دولاراً، وما أن بدأت الحكومة الليبية في تلقي عوائد البترول في عام 1962م، حتى سارعت في وضع خطة التّنمية الاقتصادية في البلاد وارتفع متوسط نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي

في ذلك العام إلى 471 دولاراً ثمّ قفز هذا المتوسط إلى 1869 دولارا عام 1970م. وساد الاستقرار في ليبيا وبدأت الشّركات بالعمل بجدية، ومنحت بعض الشّركات تراخيص على الرّغم من عدم صدور قانون البترول الليبي آنذاك.(محمد،2014م،ص12)، ومنحت التّنازلات والعروض النّفطية الّتي كان مسموح بها للشركات الأجنبية داخل الأراضي اللّيبية من قبل قانون المعادن الذي صدر عام 1953م، وحصلت بعض الشركات على تراخيص بموجب هذا القانون(Tomas,2022,p.p7)، بتاريخ 7 نوفمبر عام 1953م،وفي عام 1965م، كان هناك 25 شركة نفطية لها امتيازات في ليبيا، إما بالمشاركة أو منفردة، وكان هذا أكبر عدد من الشّركات العاملة في أي بلد من العالم الثّالث المنتجة للنفط، ومنذ عام 1973م وقعت الحكومة اللّيبية مجموعة من الاتفاقيات مع شركات نفطية عالمية تعتمد على المشاركة في الانتاج، وبعد أن يأخذ الشّريك الأجنبي المخاطرة في البحث عن النّفط فإن الانتاج يقسم بنسبة 85% للشركات الوطنية، و15% للأجنبية، وفي بعض الحالات 81% الي 19% .(الرّميحي،1978،ص145-147) ومن بين هذه الشركات كانت:

1. شركة (شل)، وكانت تمثلها شركة البترول الأنجلوشكسوتية.
2. شركة (إسو) ستاندرد ليبيا.
3. شركة موبيل أويل، وكانت تمثلها شركة توتل أويل أوف كندا فرع ليبيا.
4. الشركة الفرنسية للبترول، وكانت تمثلها البترول توتل ليبيا.
5. شركة (BP)، الّتي كانت تمثلها شركة دارسي للاستكشاف إفريقيا المحدودة.
6. شركة أموزيس الّتي تشترك في ملكيتها شركة بترول كاليفورينا اشيانيك وشركة بترول تكساكو أو فرسيز.
7. شركة أويزيس أويل ليبيا، الّتي كانت تمثل شركة أوهايو للبترول، وقد سُمِّيت بعد ذلك بشركة ماراثون، وكانت تمثل أيضاً كلاً من شركة كونستيتال وأميرادا.
8. شركة نلسن نبكر هنت وهي شركة أمريكية مستقلة.
9. شركة الزّيت اللّيبية الأمريكية، وهي كذلك شركة أمريكية مستقلة.(محمد،2014م،ص13)

وقد استمر عمل الشّركات بقانون المعادن لمدّة عامين حتي صدر قانون البترول اللّيبي.

1.1.2.2قانون البترول اللّيبي:

قانون البترول اللّيبي رقم (25) وأهم التعديلات التي أجريت عليه في 21-4-1955م، صدر قانون البترول اللّيبي الّذي ينصّ على: (أن جميع المصادر المعدنية في الطّبقة تحت الّسطحية هي

ملك الدّولة اللّيبية وأعلن أن عائد الدّولة من النّفط الخام يجب أن يكون 50%). (الخفاجي، ياسين،2019م،ص391).

لقد صدر قانون البترول الليبي رقم 25 لسنة1955م في ظروف كانت فيها ثروة البلاد البترولية مجهولة تماماً وكان الغرض الرئيس من وضع هذا القانون هو تشجيع شركات البترول العالمية على الإقدام للتنقيب والبحث عن البترول والكشف عن إمكانيات الثروة البترولية في البلاد بأسرع وقت مستطاع، وقد حقق القانون المذكور هذه الأهداف إلى درجة كبيرة (قرار مجلس الوزراء،25، 1955م)، كما حدد الجزاءات المالية ومنها مصادرة التّأمين المالي والغرامة المالية في حالة مخالفة على حدة، وإذا تم تبذير البترول او الإضرار بالمكامن يلزم بأداء قيمته فضلا عن الغرامة، ويتم إسقاط الالتزام إذا لم تبدأ الشّركة نشاطها البترولي خلال 8 أشهر من منح العقد، أو إذا لم تدفع الشّركة أي مبلغ صادر بشأنه قرار ضدها بموجب قرارات التّحكيم، أو التّنازل على العقد خلافاً لأحكام القانون (الخفاجي، ياسين،2019م،ص391) كما أكد القانون أن المناطق التي لا يحيى استثمارها يجب التخلي عنها، كما أن الحكومة سوف تحصل على ضريبة على النّفط المنتج على أسعاره الحقيقية في السّوق، وليس على السّعر المعلن(الرميحي،1978م،ص147)

ولم يكد قانون البترول يصدر حتى انهالت الطّلبات على لجنة البترول للحصول على عقود امتياز فعلاً بعد التّأكد من توفر الشروط وتسوية الطلبات المتعارضة، ومع بداية عام1956م كان أغلب أدوات الاستطلاع والتّنقيب الحديثة المتمثلة في أجهزة الاستطلاع الجيوفيزيائي وقياس الجاذبية وتسجيل الهزات الأرضية قد دخل البلاد(المهدوي، 1998م،ص268)

2.1.2.2- أهم حقول النّفط الخام اللّيبي

قُسِمَتْ ليبيا طبقا لقانون البترول لعام1955م إلى أربعة أقسام بترولية كبرى، ومَنْحُ العديد من الشّركات النّفطية الأجنبية امتيازات تشمل مساحات شاسعة من الأراضي اللّيبية أعطى لكل منها رقم خاص، والأقسام الأربعة هي:

- القسم البترولي الأول، ويغطي الجزء الشمالي الغربي.
- القسم البترولي الثّاني، ويشمل كل الأجزاء الشّمالية الشّرقية.
- القسم الثّالث، وشمل كل الأجزاء الجنوبية الشّرقية.
- القسم البترولي الرّابع، غطى باقي أجزاء البلاد أي الجزء الجنوبي الغربي.

ومن أهم الحقول الّتي تمّ استكشافها في ليبيا هي كالتالي:

1- حقل زلطن: يقع حقل زلطن على بعد170كم جنوبي البريقة على السّاحل الجنوبي لخليج سرت، وهو أول حقل كبير تم اكتشافه من قبل شركة اسو(Esso)، عام 1959م، وعدد آباره المنتجة 154بئراً.

2- حقل السّرير: وهو من أهم الحقول البترولية في ليبيا وقد اكتشف عام 1961م، ويقع في الطرف الشّمالي للقسم البترولي الثّالث في عقد امتياز65 وينتج هذا الحقل حوالي150 ألف برميل يومياً، أي ما يعادل 15% من مجموع الآبار اللّيبية ويضم 68 بئراً طبيعية.

3- حقل انتصار: ويضم ثلاثة أقسام من الحقول (أ- ب- ج) وكلها تقع بحوض خليج سرت، وتم إنتاج أول بئر في عام 1967م، كما يوجد البترول في صخور العصر الكربوني على عمق يتراوح بين 9400 و975 م(مصطفي،2007م،ص18)

4- حقل الظّهرة: يقع في طرابلس وتمّ اكتشافه عام 1958م، ولم يبدأ الانتاج فيه إلّا عام 1962م، وعدد آباره المنتجة 106 بئراً.

5- حقل العطشان: وهو أقدم الحقول الّتي اكتشفتها شركة اسو(Esso) عام 1957م، لكنه صغير ولم تحاول الشّركة استغلاله(لأنها كانت تبعد مسافة 580ميل عن أقرب نقطة على السّاحل يمكن أن ينقل إليها الخام بقصد التّصدير (محمد،2014م،ص22)

6- حقل آمال النّفطي: ويقع في الواحات، وينتج 400 ألف برميل من النّفط يومياً.

7- حقل الفارغ: يقع على بعد 60 كلم إلى الجنوب الغربي من حقل جالو، ويحتوي على احتياطي يقدر بنحو 12.2مليون برميل يومياً.

8- حقل الوفاء: يقع الحقل على بعد540كلم جنوب غرب مدينة طرابلس، وينتج 30 ألف برميل يومياً (النّفط اللّيبي، المرصد،2017م،ص30)

9- حقل نافورا: اكتشف هذا الحقل عام1965م، في عقد امتياز51 التّابع لشركة أمويزس وقد بلغت آباره المنتجة عام1974م، 35 بئراً منها 8 بالانسياب و27 عن طريق الضّخ الآلي.

10- حقل سماح: وهو أحد الحقول المهمة في عقد امتياز 59 تمّ اكتشافه في عام 1966م، وقد بلغت الآبار المنتجة في عام 1974م، 17 بئراً وانتجت في هذه السّنة حوالي14,296,400 برميل.

11- حقل الرّاقوبة: يقع في منطقة الامتياز رقم20 وتمّ اكتشافه آواخر عام1959م، ويبلغ مجموع الآبار المنتجة الّتي تمّ حفرها حتي نهاية عام 1974م 42 بئراً، وقد سجل بترول هذا الحقل كثافه تعادل 42° أمريكية وهي درجة ممتازة.

12- حقل الواحة: لقد تمّ اكتشاف هذا الحقل من قبل شركة الواحة Oasis في يوليو عام 1958م، وفي عام1974م بلغ مجموع الآبار المنتجة في هذا الحقل 7 آبار تنتج كلها عن طريق الضخ الآلي بإنتاج بلغ 28,129,930 برميلاً.

13- حقل ماجد: اكتشف هذا الحقل عام1967م، من عقد امتياز105 التابع لشركة اكتيان وبلغ الإنتاج في عام 1974م(3,076,969 برميلاً) وبمجموع تراكمي 24,535,696 برميلاً.

14- حقل البوري: وهو من أهم الحقول النّفطية الّتي تمّ اكتشافها عام1976م ويصل معدل الإنتاج للحقل نحو150 برميل يومياً.

15- حقل أم الفرود: ويقع هذا الحقل في منطقة امتياز(1) تم اكتشافه في عام 1962م، من قبل شركة فيليس، وكان إنتاج الحقل في عام 1974م حوالي 545,968 برميلاً بمعدل 138,492 برميلاً لكل بئر، ويُصَدَّرُ بترول الحقل عن طريق ميناء رأس لأنوف.

16- حقل العورة: وهو أحد حقول شركة موبيل الواقع في امتياز 13، تمّ اكتشاف هذا الحقل في عام 1962م، وقد بلغ الإنتاج في هذا الحقل 2,202,796 برميلاً في عام 1974م، وفي نهاية العام بلغ الإنتاج التراكمي98,950,707 برميلاً.

17- حقل جالو: يوجد هذا الحقل في منطقة امتياز59 التّابع لشركة الواحة وقد بلغ إنتاج أول بئر44000 برميلاً في اليوم عام1961م، ويبلغ مجموع الآبار المنتجة 154 بيراً في نهاية 1974م، وتنتج بالانسياب والتّدفق الطّبيعي ويرفع منها البترول بالمضخات (المهدوي،1998م،ص280-285)

18- حقل الكتلة: اكتشف عام 1965م، من قبل شركة أواسيس، وبدأ إنتاجه بمعدل 3,400 برميل يومياً، ويبلغ عدد آباره المنتجة 21 بئراً.

19- حقل البيضاء: تمّ اكتشافه عام 1959م، ويقع جنوبي غرب زلطن، ويبلغ عدد آبارة المنتجة 48 بئراً (محمد،2014م،ص22).

3.1.2.2- مراحل الصناعة النّفطية.

قبل تصدير النّفط إلى الأسواق العالمية الدّولية نجد أن النّفط يمر بعدد من المراحل سواء كانت بصورة سلعية أولية (خام) أو بصورة متنوعة ومتعددة لاحقة، أي بصورة منتجات نفطية أو بتروكيماوية، وتعتبر الصّناعة النّفطية ذلك النّشاط الإنساني الإنتاجي المركب والمتباين في مراحله ومجالاته الواسعة وغير المحدودة، وتترابط هذه المراحل وتتكامل مع بعضها البعض لتكوين مجموعة من الاقتصاد النّفطي، حيث تتمثل النّتيجة النّهائية لأي تحليل اقتصادي يتناول

الإيرادات النّاجمة عن الصّادرات من النّفط الخام، في ضرورة ربط هذه الموارد المالية باستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدّولة المصدرة للنفط، إلا أن الجانب الأكثر أهمية في هذا المجال، إنّما يتمثل في دمج قطاع النّفط بشكل أوسع ببقية الاقتصاد، من خلال انشاء شبكات من الصّناعات والنّشاطات المتكاملة، أو الّتي تستهدف التكامل العمودي، مثل التّكرير والبتروكيماويات والصّناعات الكيماوية، وإن تلك النّشاطات الإنسانية الاقتصادية تكون على عدة مراحل مختلفة منها:

1- مرحلة المنبع.

وتدعى هذه المرحلة بالمرحلة العليا وأن هذه المرحلة كونها مجازاً لمرحلة واحدة، إلّا أنّها فعلياً تتضمن ثلاث مراحل أساسية، ورغم التباين فيما بينها والاختلاف بين كل منها، فهي متداخلة ومتكاملة فيما بينها، وأن هدفها واحد وهو المعرفة بتواجد النّفط مكانياً وطبيعة ذلك التّواجد، وتحديد خصائصه ومميزاته الممهدة لاستغلال الاقتصاد له نظرياّ وعملياّ، ومن هذه المراحل:

- مرحلة البحث والاستكشاف

ظهرت مرحلة البحث والاستكشاف بوضوح منذ اكتشاف علاقة النّفط بأنواع الصخور المكونة للأرض، وعلية تركز البحث في الأحواض الرّسوبية عند حافات القارات وقرب السّلاسل الجبلية وفي الجرف القاريّ،(مخلفي،2014م،ص25) وتبدأ عملية الاستكشاف بمساحات شاسعة عن طريق أخد صور بالطّائرات أو الأقمار الصّناعية، تمّ يقوم الجيولوجيون بتفسيرها ورسم خرائط طوبوغرافية، كما تستخدم بعض أساليب القياس الجيوفيزيائي والّتي يمكن القيام بها من الجو، مثل قياس الجاذبية والمسح المغنطيسي، الّتي تعطي بعض المعلومات الأولية عن الصّخور الباطنية بعد تطبيق نطاق البحث يتم الحصول على معلومات اكثر تفصيلا لمساحات اصغر باستخدام المسح الزّلزالي والذي يعتبر أعلى كلفة، وبعد اختيار موقع البئر الاستكشافي الأول تبدأ عملية الحفر، ويكمن الهدف الأساسي منها في الحصول على معلومات قدر الإمكان تساعد على فهم الطبقات الأرضية (جامع، رحمان،2017م،ص173).

- مرحلة الحفر والتنقيب.

وتعتبر هذه المرحلة ذات تكلفة عالية لما تتطلبه من استثمارات وتمويل وخبرات تقنية لإيجاد مكامن النّفط عبر عمليات المسح وصولاً إلى عملية الحفر كخطوة حاسمة للتأكد من وجود النفط.

- مرحلة الاستخراج والإنتاج النّفطي.

وهي تلي مرحلة الحفر والتّنقيب، وفيها يتمّ تجهيز منشآت الاستخراج من خزانات وأنابيب لاستيعاب كميات النّفط المستخرجة من الآبار ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزاً وصالحاً للنقل والتّصدير(المبروك،2020م،ص27).

2- مرحلة المصبّ.

تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة المنبع، وتدعى كذلك بالمرحلة الدّنيا، وتقوم هذه المرحلة باستغلال مادة النّفط بعد استخراجه، حيث ترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصّناعي أكثر مما هو على الجانب النّظري والمعرفي، وتقوم هذه المرحلة على مجموعة من مراحل أخرى متسلسلة ومترابطة منها:

- مرحلة النّقل النّفطي.

وهي المرحلة الّتي تهدف إلى نقل النّفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التّكريري أو الاستهلاكية وكلّ هذا يتمّ عن طريق تكوين منشآت مع توفير مختلف الرّسائل والمعدات لنقل النّفط بأنواعها كأنابيب وشاحنات وسفن وقد تكون مناطق تصدير النّفط وتصنيعه قريبة أو بعيدة على النّطاق الدّاخلي والخارجي.

- مرحلة التكرير أو التّصفية النّفطية.

وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النّفط في المصافي التّكرارية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السّلعية البترولية المتنوعة حيت تمرّ عملية تكرير البترول بعمليات الفصل الّتي تعتمد على العلوم الفيزيائية من عمليات تقطير واستخدام المذيبات والتبريد الّذي يتم فيه فصل الغازات عن بعضها البعض وعمليات التّحويل الّتي تعتمد على العمليات الكيميائية والمعالجة أو التّنقية وهذه المرحلة الأخيرة من عملية تكرير البترول حيث يتمّ استخدام طرق فيزيائية وكيميائية حسب المطلوب ويكون الهدف هو تحسين المشتقات التي يتمّ الحصول عليها أو التخلص من بعض الشّوائب الضّارة الّتي قد تؤثر على كفاءته (دينوري، علاق،2018م،ص402).

- مرحلة التّسويق والتّوزيع.

أن هدف المرحلة هو إيصال السّلعة النّفطية إلى السّوق عن طريق توزيعها بين مستهلكي هذه السّلعة سواء بصورتها خاماً أو بصورة منتجات نفطية وهذه المرحلة معنية أساساً بتكوين مع توفير مراكز رئيسية وفرعية تتواجد فيها كافة المستلزمات الفنية والإدارية، فهي حلقة الوصل بين المنتج والمستهلك وعلى النّطاق المحلي الإقليمي والدّولي سواء القريبة منها أو البعيدة.

- مرحلة التّصنيع البتروكيماوي.

هذه المرحلة تعني النشاطات المتعلقة بإنشاء وقيام عدد غير محدود من الصناعات البتروكيمياوية والهدف منها هو تصنيع المنتجات النّفطية من المبيدات والمنظفات والأسمدة والأصباغ وغير ذلك من المنتجات البتروكيمياوية الّتي تلبي الاستهلاك المباشر لها في مختلف مجالات الحياة الإنسانية في عالمنا المعاصر (الدوري،2009م،ص16).

ثمّ بعد كل هذه المراحل الّتي تتمّ في الصّناعات النّفطية يتم تصدير النّفط إلى منتوج سلعي صالح للاستعمال والاستهلاك سواء تصديرها من خلال البيع بالجملة أو البيع بالتّجزئة، ويتمّ كل ذلك على مقدار الطّلب النّفطي وتركيبته، من طلب صغير ومحدود أو متوسط أو كبير ومتطور من أنواع ونوعيات المنتجات المطلوبة والمرغوبة (خفيفة- متوسطة- ثقيلة).

3- **استخدامات البترول**:

هناك عدة استخدامات للنفط على مختلف أنواع مشتقاته الخفيفة والثّقيلة، من أبرزها:(العايب،2012م،ص12).

- يستخدم في مجال الطّاقة، حيث يتزايد استخدام النّفط في الطّاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها كوقود، إنارة، ويستخدم بشكل واسع في توليد الكهرباء.
- يستخدم في المجال الصّناعي حيث يشكل النّفط أحد أهم مصادر الموارد الخام للصناعات المختلفة، حيث يدخل في العديد من المنتجات الصّناعية سواء بشكل كامل أو بشكل جزئي.
- يستخدم في المجال الزّراعي: مبيدات الحشرات، الأسمدة الكيميائية.
- يستخدم النّفط كسلاح سياسي، حيث يمكن للدول المصدرة للنفط استخدام هذا المورد الاقتصادي كوسيلة للضغط السّياسي، مثل استخدام العرب لسلاح النّفط عام 1973م كسلاح ضدّ الولايات المتحدة، وهولندا.
- يستخدم النّفط كسلاح اقتصادي ومصدر ثروة بتحصيل من بيع عشرات الملايين من براميل النّفط وألاف الأطنان من مختلف المشتقات النّفطية، عائدات مالية كبيرة للدول المصدرة.
- يعتبر المحرك الأساسي لعملية التّنمية بالنّسبة للدول المصدرة له.

2.2.2- وجهة الصّادرات النّفطية اللّيبية.

أسهم الموقع الجغرافي في ليبيا - حيث تقع على ساحل البحر الابيض المتوسط - والعلاقة التّاريخية مع مجموعة الدّول الأوربية، وخاصة إيطاليا في تحديد وجهة الصّادرات اللّيبية من النّفط الخام منذ بدء تصدير أول دفعاته مطلع عقد السّتينيات من القرن الماضي (المبروك،2020م،ص27).

ويتميز النّفط اللّيبي بغزارة الآبار المستخرج منها، وقربه من موانئ التّصدير، وتصدر ليبيا الخام الخفيف من ستة مرافئ رئيسة على طول ساحل البلاد الممتد على مسافة تقرب من 2000 كيلومتر، منها خمسة مرافئ تقع ضمن الجزء الشرقي، وهي مرفأ السدرة، ورأس لا نوف، ومرفأ البريقة، والزويتينة، والحريقة بمدينة طبرق، ومرفئ الزّاوية في المنطقة الغربية، حيث يتجه أكثر من 85% من صادرات النّفط الخام اللّيبية إلى أوروبا بينما يتجه نحو 13% منه شرقاً عبر قناة السّويس إلى آسيا (واقع النفط الليبي،2016م،ص4) وزادت الكميات المصدرة، حتى أصبحت ليبيا ثاني الدّول العربية المصدرة للنفط بعد السّعودية في عام 1969م، غير أنّ ترتيبها قد أخذ في التراجع بعد عام 1972م (ابومدينة،2008م،ص249).

وكان اتجاه صادرات النّفط اللّيبي الخام إلى أوروبا للأسباب الآتية:

1- قرب ليبيا من سوق أوروبا ،(Emhmed,2008,113p.p) حيث تقع ليبيا على السّواحل الجنوبية للبحر المتوسط في مواجهة دول جنوب أوروبا الصّناعية، مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، فضلاً عن قربها النّسبي من دول بحر الشّمال الصّناعية، مثل ألمانيا وهولندا وبلجيكا وبريطانيا، والّتي تمثل سوقاً لمنتجات الصّناعة النّفطية، وهو الأمر الّذي يخفض من تكاليف النّقل، خاصة وأن تصدير ونقل مثل هذه المنتجات من الموانئ اللّيبية إلى موانى الاستيراد الرئيسة في الدّول المذكورة، لا يمر عبر مضايق أو قنوات تزيد من تكاليف النّقل، فضلاً عن البعد الجغرافي عن مناطق التّوتر السّياسي والعسكري، ممّا يسهم في تخفيض تكاليف التّأمين على النّقل، لا سيما وأن تكاليف النّقل والتّأمين أصبحت جزءاً لا يستهان به من تكاليف إنتاج وتسويق أي سلعة، أولية أو مصنعة.(بوخشيم،2003م،ص87)
2- نوعية النّفط اللّيبي، يحتوي النّفط اللّيبي كبريتاً منخفضاً مما يؤدى إلى زيادة الطلب عليه من دول العالم الخارجي،(Emhmed,2008,113p.p) حيث تقل فيه نسبة الشوائب إلى درجة متدنية جداً، ويعني ذلك توفر المادة الخام لقيام هذه الصّناعة وتميزها بالجودة المرتفعة، فضلاً عن انخفاض التّكاليف عند معالجتها صناعياً قياساً إلى أنواع النّفط الأخرى، حيث تتمثل المحصلة النّهائية في الحصول على منتج أكثر جودة وأقل تكلفة، ومن تمّ تحقيق ميزة تنافسية في هذا المجال.(بوخشيم،2003م،ص78) ويباع النّفط الخفيف عادة بسعر أعلى من النّفط الثّقيل وذلك يعود بشكل أساسي إلى أنّ النّفط الخفيف يعطي منتجات مكررة القيمة مثل الكازولين أو وقود الطائرات، ويعتبر النّفط اللّيبي وبعض أنواع النّفط الإفريقي الأخرى خفيفاً في حين أن معظم نفط الشّرق الأوسط من الأصناف الثّقيلة (تساليك، شيقرين،2005م،ص38).

3- توفر فوائض مالية لدى الدّولة اللّيبية ناجمة عن الطّفرات النّفطية (صدمة النّفط الأولى والثّانية)، وتتطلب البحث لها عن فرص استثمارية، علماً بأن الصّناعة النّفطية تقوم أساساً على كثافة رأسمالية مرتفعة نسبياً، فيما يتّسم الاقتصاد اللّيبي بوفرةٍ نسبيةٍ في عنصر رأس المال، مما يعني - نظرياً على الأقل- أن القيام بتصنيع النّفط يعني استخداماً للعنصر الإنتاجي الأرخص نسبياً.(بوخشيم،2003م،78).

وبذلك يكون النّفط سلعة رئيسة للتبادل التّجاري سوء أكان على النّطاق الدّولي أو المحلي، فالسّلعة النّفطية بصورتها خاماً أو كمنتجات نفطية سيتم تبادلها وتحركها إلى جميع مناطق وبلدان العالم (مخلفي،2014م،ص36). وفي عام 1963م احتلت ألمانيا الغربية المركز الأول فاستوردت الجزء الأكبر من إجمالي صادرات ليبيا النّفطية والتي بلغت حوالي 167.8 مليون برميل، وجاءت بريطانيا في المركز الثّاني تلتها إيطاليا ثم هولندا وفرنسا، واستوردت كل من الولايات المتحدة وسويسرا والسّويد وإسبانيا ومصر والنّرويج والمغرب وغانا والدّانمارك كميات أقل.

بالتالي وخلال الفترة المذكورة فإن دول غرب أوروبا هي المستورد الاساسي للنفط الليبي، ووجود حالة تركيز جغرافي بهيكل الصادرات الليبية وذلك بارتفاع نسبة الصادرات الموجهة للاتحاد الاوروبي ما يسبب حالة من الارتباط الاقتصادي الليبي بالتغيرات في الاتحاد الاوروبي على الصادرات الليبية المتمثلة في النفط الخام.

كل هذه المعطيات تأكد أهمية النّفط اللّيبي وزيادة الطّلب علية من العالم الخارجي وضرورة تطوير إنتاجه ورفع القدرة الإنتاجية للاستفادة من الاحتياطي اللّيبي من النّفط وذلك قبل تراجع أهمية النّفط مستقبلاً بسبب الاتجاه نحو مصادر الطّاقة البديلة.

3.2.2- خصائص الاقتصاد الليبي:

ينفرد الاقتصاد اللّيبي بصغر حجم السّوق المحلي المرتبط بضآلة حجم السّكان وعدم كفاءة عنصر العمل كمياً وفنياً وتدني مرونة القطاع الإنتاجي " الزّراعة والصّناعة"، وتمتلك أكبر ساحل مطل على البحر الابيض المتوسط 1,950 كلم، وتعتبر احتياطيات النّفط في ليبيا هي الأكبر في قارة إفريقيا وتحتل المرتبة التّاسعة بين عشر دول لديها أكبر احتياطيات نفطية، بمعدلات تقدر 46.4 مليار برميل هذا بحلول سنة 2010م.

حيث أن اطلاق تعبير البلد النّامي على الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النّفط في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي أمر مبالغ فيه هذا ما أشار إليه الأستاذ "Rowel Farley"، الّذى عمل كخبير اقتصادي للأمم المتحدة في ليبيا بوزارة التّنمية والتّخطيط في الفترة(1964م-1969م)، حيث لم يوجد ما يشير إلى حدوث أي تنمية اقتصادية تذكر، وحيث كان الاقتصاد اللّيبي يضمّ بين حدوده كل معوقات التّنمية الاقتصادية الّتي يمكن وجودها في أي بلد متخلف ، وأشار إليها على أنّها معوقات جغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية وتكنولوجية، وهذا في الواقع قليل من كثير مما قيل في حق الاقتصاد اللّيبي قبل اكتشاف النّفط، ويصنف علماء وخبراء الاقتصاد الدّول النّامية Developing Countries بأنّها هي تلك الدّول الّتي تعتمد في اقتصادها على قطاع واحد كمصدر للناتج المحلي أو الدّخل القومي وتشير هذه الظّاهرة إلى وجود اختلال في صادرات الدّول النّامية حيث تحتل سلعة واحدة - وهي سلعة أولية- عادة نسبة كبيرة من إجمالي حجم الصّادرات وإن هذه السّلعة تتأثر كثيراً بتغير أسعارها في السوق العالمية، ومن المعروف بأنّ النّفط هو تلك السلعة الرّئيسة في ليبيا، هذا فضلاً عن تدني مستوي معيشة الفرد الّذي ينعكس في انخفاض متوسط دخل الفرد، والذي يعتبر المقياس الأهم في تصنيف الدول بين نامية ومتقدمة (الغول، 2017م،ص15)، أما من حيث الوضع الاجتماعي في ليبيا، فقد كانت نسبة الأمية المتفشية بين الكبار مرتفعة جدا وتتراوح ما بين 90 الي 95% وكان حوالي 20% فقط من الأطفال الذين هم في سنّ الدّراسة منتظمين في التّعليم الحكومي الابتدائي، بينما بلغ عدد المدارس الثّانوية بالبلاد أربعة مدارس بها حوالي 400 طالب ولم يكن للجامعات أو لمعاهد التعليم العالي وجود، وكان عدد حملة الدرجات الجامعية عندما نالت البلاد استقلالها حوالي عشر خرجين(حلاوه،1987،ص16) ومنذ أوائل السّتينيات وبالتحديد منذ سنة 1963م - عندما حقق ميزان المدفوعات اللّيبي فائضاً للمرة الأولى- بدأت معالم الاقتصاد اللّيبي تظهر، تحت تأثير التّجارة الدّولية. فبعض هذه الخصائص هي نتائج مباشرة لتأثير التّجارة الدّولية على الاقتصاد، مثل سيطرة قطاع واحد على الاقتصاد. أما البعض الآخر فهو نتيجة لتفاعل المتغيرات والظّروف الاقتصادية، التي تعتبر ردّة فعل لآثار التّجارة الدّولية على الاقتصاد الوطني، مثل نقص الأيدي العاملة.(الفيتورى،1992م،ص9).

ويمكن تلخيص أهم هذه الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الليبي في التّالي:

أ- خضوع الاقتصاد لسيطرة قطاع النّفط.

يتّسم الاقتصاد اللّيبي وبعض البلدان المصدرة للنفط، بخضوع اقتصادياتها لسيطرة قطاع واحد، هو القطاع النّفطي، وتركزاً جغرافياً في أسواق الدّول الصّناعية، أمّا الواردات فقد شهدت تنوعاً سلعياً ملحوظاً شمل السّلع الغذائية وتدني الإنتاج في قطاعات الإنتاج السّلعي الرّئيسة "الزّراعة والصّناعة"، وزيادة في الإنفاق العام مع تزامن التّطورات في حصة الدّولة من العائدات النّفطية (الحويج، الماقوري، 2015م، ص15)، من ذلك يتضح أن القطاع النفطي لا يزال هو القطاع المسيطر على الاقتصاد بالرّغم من أن خطط التنمية - وخاصة منذ بداية الثمانيات- قد استهدفت تخفيض مساهمة هذا القطاع ، وزيادة مساهمة قطاعي الزّراعة والصّناعة، في الاقتصاد اللّيبي إلّا أنّ ذلك لم يتحقق بصورة واضحة حتى الآن.(الفيتوري،1992،ص17)

ب- وجود فائض مادي.

يعد عنصر رأس المال في ليبيا داعماً للتنمية، ولا يمثل عائقاً في سبيل التّنمية الاقتصادية، فاستطاعت ليبيا عن طريق عائدات النفط من تحقيق وفرة في الموارد المالية تمكنت من خلالها تمويل ميزانيات التنمية المختلفة، فقد بلغ ما نفق على ميزانية التّنمية في سنوات ما قبل التسعينيات حوالي 2551.6 مليون دينار، وكانت هذه الزّيادة في الإنفاق الإستثماري ناجمة عن ارتفاع أسعار النّفط، ممّا أدى إلى ظهور فوائض سنوية في الميزان التّجاري وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات والاحتياطات النّقدية بشكل عام (مصطفى،2007م،ص87).

ج- ارتفاع درجة الانفتاح على الخارج.

يعتبر الاقتصاد اللّيبي من الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي وذلك بسبب ضيق القاعدة الاقتصادية، الّتي تستند إلى النّفط والاعتماد الكبير على السّلع والمنتجات المستوردة وتتلخص درجة الانكشاف فيما يلي:

- ارتفاع نسبة إسهامات التجارة الخارجية (صادرات + الواردات) في الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا الوضع درجة الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي، وحدودية الطّاقات الإنتاجية المحلية في تلبية الاحتياجات المحلية من السّلع والخدمات.

- التّركيز الشّديد في التّجارة الخارجية، حيت تعتبر تجارة ليبيا مع الدّول النّامية ضئيلة، وهي بحدود 3% من مجمل تجارتها الخارجية، كما أن تجارتها مع الدّول العربية والإسلامية ضئيلة أيضا، ولا تتجاوز 8%، أما تجارتها مع الدّول الصّناعية، فتمثل نسبة تزيد عن ثلاثة أرباع التّجارة الخارجية لليبيا، علماً بأنّها في تزايد مستمر خلال السّنوات الأخيرة، وهذ يعني أن الاقتصاد اللّيبي يعتمد اعتمادا كبيراً على الدّول الصّناعية، سواء في تأمين الأسواق لصادراتها أو في تأمين احتياجاته من مختلف السّلع المستوردة، ويعزى ضعف التجارة العربية مع ليبيا إلى ضعف وضيق القاعدة الإنتاجية فيها، وتشابه هياكلها الاقتصادية، والتّركيب السّلعي المتشابه لتجارتها الخارجية، وغياب سياسة منهجية للتعاون الاقتصادي مع الوطن العربي.(الفارسي،1999م،ص33)

د- **نقص الأيدي العاملة.**

منذ اكتشاف النّفط وبدء تصديره، ونظراً لانخفاض مستوى معيشة أفراد المجتمع، وعدم وجود قاعدة اقتصادية توفر الحد الأدنى من الإمكانيات اللّازمة لحدوث معدل متواضع من النّمو الاقتصادي، سعت السّلطات في وضع خطط إنمائية تتناسب والموارد المالية المتاحة، والطموحات المرغوب في تحقيقها، فكانت هناك خطط إنمائية ثلاثية وخماسية مستمرة، تتلاءم والموارد المالية المتاحة، الّتي أصبح من الصّعب توقعها منذ بداية الثّمانينات، بسبب عدم استقرار أسعار الّنفط العالمية والطّلب عليها، مما أدى إلى الاعتماد على خطط إنمائية قصيرة الأجل؛ لتكون أكثر واقعية في توافقها مع الموارد المالية، ولقد تطلب تنفيذ هذه الخطط زيادة في الطّلب على الأيدي العاملة، وبشكل كبير جداً، لدرجة أنّ الزّيادة في عرض الأيدي العاملة الوطنية لم تكن لتتساوى مع الزّيادة في الطّلب، الأمر الّذي أدى إلى زيادة الاعتماد على العمالة غير اللّيبية، حيث أصبحت الّزيادة في الطّلب على الأيدي العاملة عن العرض المحلي تُغَطَّى عن طريق العمالة غير الوطنية، أو العمالة الوافدة.(الفيتوري،1992م،ص10).

3.2- الصّناعة النّفطية في الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يمكن تقسيم صناعة النّفط عالمياً في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه التّحديد إلى مرحلتين رئيستين، مرحلة أولى كانت فيها السّيطرة شبه تامّة للشركات الاحتكارية "الكارتل العالمي للنفط"، تم مرحلة ظهور "منظمة الأوبك" وسيطرتها بقدر كبير على صناعة النّفط مع وجود منافسة من خارج المنظمة.

بدأ عصر النّفط في منظمة الشّرق الأوسط منذ مطلع القرن العشرين ولقد كان احتكار الشّركات النّفطية الكبرى لصناعة النّفط وتسويقه سبب في انخفاض أسعاره وضعف عوائد الدّول المصدرة له، فجاءت محاولة رئيس الوزراء الإيراني "محمد مصدق" لتأميم النفط الإيراني لتفتح المجال أمام جهود الدّول المصدرة لتغيير واقع صناعة النّفط ومواجهة الشركات الكبرى ومحاولة فرض زيادة في الأسعار على الدّول المستهلكة إلّا أنّ محاولته باءت بالفشل وتمّ الإطاحة به ومع مطلع عقد الستينيات من القرن الماضي بدأت الاجتماعات بين الدول المنتجة، وأهمها اجتماع بغداد سبتمبر1960م والذي أعلن فيه تأسيس منظمة الدّول المصدرة للنفط "أوبك" وتنامي دور شركات النّفط الوطنية في مقابل الشّركات العالمية المسيطرة على سوق النّفط العالمية. (المبروك،2020م،ص36)

حيث تأتي مصادر الطّاقة النّفطية على أهمية كبرى في التّنافس الدّولي وتأثيره في العلاقات الدّولية، كما أنّ أهمية النّفط في الحفاظ على موقع الدّول في الهيمنة والاقتصاد العالمي وكذلك مستوي التّنمية الاقتصادية، وهو الأمر الّذى يدعو القوى الاقتصادية الكبرى إلى الاهتمام بهذا النّوع من مصادر الطّاقة ومحاولة الحصول على المزيد منها، سواء أكان ذلك من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثّنائية والاهتمام بعملية الاستثمار أو من خلال الحروب كما حصل في الحرب الأمريكية على العراق عام 2003م، وهو ما يشير إلى أهمية الحصول على النّفط بشتّى الطّرق ودفع القوى الدّولية إلى التّنافس على هذا المنتوج الحيوي،(قحطان، مرعي، 2014م،ص119) وفي ظل هذه الظّروف ليس بمقدور بعض الدّول متابعة مسار التّنمية التّقليدية الّذي يعتمد على صادرات الصّناعات التّحويلية، بل يجب عليها بدلاً من ذلك العمل على إنشاء اقتصاد رقمي أكثر تطوراً يستفيد ممّا يتمتع به من الأيدي العاملة من الشّباب المتعلمين، وبعبارة أخري لم تسفر هذه التطورات في رأس المال البشري عن تسريع وتيرة النّمو الاقتصادي بل على العكس، تشهد منظمة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا بعضاً من أعلى معدلات البطالة في صفوف الشّباب في العالم، وهو ما يؤدي إلى أكبر معدل لاستنزاف العقول في العالم مع هجرة الشباب المتعلم بحثاً عن الفرص في الخارج.(المرصد مجموعة البنك الدولي،2018م،ص23).

1.3.2- مرحلة سيطرة أوبك

تعتبر منظمة البلدان المصدرة للبترول(OPEC) إحدى المنظمات العالمية الّتي تضمّ في عضويتها عدد من الدّول منها خمس دول مؤسسة، حيث اجتمعت عام1960م في العاصمة العراقية بغداد كل من: (السعودية، العراق، الكويت، إيران وفنزويلا) بقصد تأسيس هذه المنظمة،

وكانت صناعة النّفط في هذه البلدان في ذلك الوقت تحت سيطرة شركات النّفط الأمريكية والأوربية، الّتي كانت تدفع للحكومات المضيفة ضرائب دخل وعائدات(حصصا من أرباحها)، محسوبة على أساس السّعر المعلن الّذي تضعه الشّركات للنفط الخام في السّوق العالمية. (عطيه،2016م،ص7)

وقد كان وراء تأسيس هذه المنظمة عدة أسباب أهمها:

1- أنّ أقطار المنظمة الخمسة عند إنشائها تقوم ببرامج إنمائية ضرورية، وأن هذه البرامج تموّل بالدرجة الأولى مما تحصل عليه من صادراتها النّفطية.
2- اعتماد الدّول النّفطية على دخلها من النّفط عند اعداد ميزانياتها السّنوية.
3- النّظرة المستقبلية على أنّ النّفط ثروه تنصب تدريجاً، وبالتّالي ضرورة ترشيد استغلالها بشكل كفء.
4- أهمية النّفط لدول العالم باعتباره المصدر الأساسي لتوليد الطّاقة الّتي تحرك عجلة الإنتاج.(سكيت،1991م،ص7)

وتحقيق هذه الأهداف ليس بالأمر الهين، فقد كان على الأوبيك مجابهة عدد من العوائق الخارجية والدّاخلية من أجل ذلك، وتتمثل العوائق الخارجية في ردود الفعل المعادية الّتي قابلت بها الشركات وذلك عند إنشاء المنظمة، وكانت الأوبيك مصدر ريبة من قبل الدّول المستهلكة.(المرتضي،1983م،ص61)

والدّول الأعضاء في منظمة الأوبيك حالياً هي: ليبيا، الجزائر، أنغولا، نيجيريا من إفريقيا، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، والسعودية، والعراق، والكويت، وقطر من آسيا، وفنزويلا والأكوادور من أمريكا الجنوبية، ويقع مقرها الرّئيسي في العاصمة النّمساوية فيينا، واللغة الرّسمية الّتي يجري التعامل بها منذ نشأتها حتى الآن هي اللّغة الإنجليزية كونها لغة عالمية على الرّغم من أن لغة سبعة من أعضاء المنظمة هي اللغة العربية، وتواجه المنظمة عدت أخطار منها سعي الدّول الغربية لإحداث انشقاق داخل المنظمة، وإنشائها للوكالة الدّولية للطاقة عام1974م، وسعيها للبحث عن بديل للنفط مثل الفحم والغاز الطّبيعي والغاز الصّخري، وظهور عدة دول مصدرة للبترول وغير منضمّة للمنظمة مثل مصر، النّرويج، روسيا والمكسيك، وعدم احترام بعض دول المنظمة لحصص الإنتاج، حيث ادى ذلك إلى انسحاب بعض الدّول كالغابون وأندونيسيا.(عطية،2016م،ص7).

إزاء هذه العقبات كان على المنظّمة التزام الواقعية ومعالجة المشاكل الملموسة الّتي يتفق الأعضاء على حلولها متجنبة ما يثير اختلافهم، واعتنت المنظمة أيضا بتنظيم طرق ومستوى الإنتاج ووصلت إلى تبني طرق الاستغلال العلمي للنفط في عدد من الدّول الأعضاء، ولكن آمالها في ربط مستوى الإنتاج الكلي بحاجيات السّوق اصطدمت بتباين مواقف أعضائها في هذا الموضوع، وفي مجال الثّروة النّفطية كان لمبادرات المنظّمة فضل تحديد سياسات الدّول الأعضاء وبلورة حلولها إزاء الإجراءات المتخذة في السّنوات الأخيرة ولا سيما التأميم والمشاركة(المرتضي،1983م،ص62)

ولقد انصبت جهود الدّول المنتجة للنفط خلال عقد السّتينيات على محاولات تحسين شروط التعاقد مع الشّركات الكبرى وتعديل الأسعار، بما يخدم مصالحها، في مقابل رغبة الشركات النّفطية الكبرى وكذلك رغبة الدّول المستهلكة في الإبقاء على أسعار منخفضة للنفط، ومع تزايد الضغوط على الدّول المنتجة، انحسرت قوة الشّركات الاحتكارية الكبرى "الأخوات السّبع" لصالح الشّركات الوطنية التّابعة للدّول المنتجة والشّركات المستقلة، فانخفضت هيمنة الشّركات الكبرى لصالح الدّول المنتجة، وكل هذه التّغيرات لم تؤثر على أسعار النّفط العالمية، الّتي ظلّت منخفضة عند نفس المستويات حتي الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973م، التي نجم عنها تغير حاد في الأسعار وحظر جزئي للصادرات النّفطية، والّتي عرفت بالصّدمة النّفطية الأولى الّتي تبعها عدد من الصّدمات الأخرى، وفي فترات زمنية متباينة.(المبروك،2020م،ص38)

حيث كانت الصّدمة النّفطية الأولي في 1973م أدت إلى سلسلة الزّيادات في أسعار النّفط بعقد مؤتمر لدول الخليج أعضاء أوبك في الكويت الّذي أقر زيادة 70%، كما أدّى توقف ضخ النّفط العربي العراقي والسّعودي إلى المرافئ الشّرقية للبحر المتوسط إلى وصول سعر البرميل من النّفط العربي الخفيف إلى أكثر من 5 دولار والّذي أدى بدوره إلى ارتفاع عائد الدّول العربية المنتجة من 1,77 دولار إلى 3,5 دولار واستمرت الأسعار بالتّصاعد، فضلاً عن الخسائر الّتي ألحقت بالعائدات النّفطية للدّول المنتجة أثر استمرار هبوط قيمة الدّولار وارتفاع معدلات التّضخم، لا سيما بعد توقف الصّادرات النّفطية الإيرانية وهو ما دفع منظمة أوبك على إدخال زيادة تدريجية في أسعار النفط.(منعم، عبدالرزاق،2020م،ص7-11)

أما الصّدمة النّفطية الثّانية الّتي كانت في 1979م، سبب الثّورة الّتي حصلت في إيران والّتي عرقلت الإنتاج والتّصدير وآثر ذلك على الدّول المنتجة في انخفاض الطّلب العالمي على النّفط وتدهور الأسعار في أوبك حتى وصل إلى مستوي 12 دولار للبرميل وهكذا استمر السّعر ما بين

13.5 دولار للبرميل إلى 18 دولار للبرميل وفي عقد التّسعينيات غزا العراق الكويت فحدثت حرب الخليج مما أد6ى إلى حدوث الارتفاع في الأسعار، وظلت فوق مستوي 18 دولار ما بين عام1990م-1991م، ومع استقرار الأوضاع وعودت الكويت للإنتاج حتي عادت الأسعار للانخفاض، وهو ما أدى إلى حدوث الصّدمة النّفطية الثّالثة في سنة 1998م الّتي تأثرت بالزّيادة في أسعار النّفط في جنوب شرق آسيا وانخفض سعر النّفط إلى 8 دولار للبرميل ما اضطر دول الأوبك إلى خفض الإنتاج من 1.2 مليون برميل يومياً في التّخفيض الأول ثمّ 1.33 مليون برميل في التّخفيض الثاني، وكل ذلك أثّر على تنامي الطّلب العالمي للنفط، وهي عوامل حركت أسعار النّفط تجاه نقاط جديدة.(Happonen,2009,p.p30).

1.1.3.2- أساليب إدارة واستغلال الثّروة النّفطية في ليبيا.

تعتبر صناعة النّفط الخام من الصّناعات الكثيفة رأس المال، وتحتاج إلى تقنيات لا تتوفر لذا أغلب الدّول المنتجة للنفط وخاصة الدّول النّامية منها، لذلك تتبع هذه الدّول العديد من الأساليب والطّرق لاستغلال ثرواتها النّفطية حسب ما أتاحته الظّروف التّاريخية المحيطة الّتي صاحبت اتباع إحدى الوسائل أو الطّرق، خاصة وإن هذه الدّول كانت في حاجة إلى الشّركات النّفطية الكبرى لعدم توفر الإمكانيات والخبرات المحلية لاستثمار النّفط في أراضيها ونشير هنا إلى أهم هذه الطّرق والأساليب وهي:

1- نظام الامتياز النّفطي.

تهدف الدّول المنتجة لإبرام عقود الامتياز الدّولي؛ لتدعيم نظامها السّياسي والاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التّطور الصّناعي والتّجاري على المستويين الإقليمي والعالمي، أما الشّركة الأجنبية الخاصة فتهدف إلى امداد دولتها بأهم مصادر الطّاقة الطّبيعية، والسّيطرة على احتياطاته في الدّول المنتجة، وتحقيق أرباح مالية باهظة من خلال احتكار أسواق البترول، وهو ما يدعم الوضع السّياسي والاقتصادي للدول الّتي تتبعها هذه الشّركات.

ورغم تباين هذه العقود فيما بينها من حيث ما تشتمل عليه من أحكام وشروط (قانونية أو مالية أو فنية أو تجارية)، بيد أنّ هناك خصائص عامة وسمات مشتركة بين هذه النّوعية من العقود تتمثل فيما يأتي:

- منحت عقود امتياز النّفط الأولى الشّركات الأجنبية الحق المطلق في البحث والتّنقيب للكشف عن النّفط واستخراجه من مناطق الامتياز، وهذه العقود حسب المادة 667 من القانون اللّيبي عقود الغرض منها إدارة مرفق عام ذو صفة اقتصادية، وكذلك الحق في نقل النّفط المستخرج وتكريره

وتصديره كمادة خام، والحق للدولة المتعاقدة في شراء نسبة معينة من النّفط المنتج لغرض الاستهلاك المحلي لها، وكذلك يتوجب على الشّركة صاحبة الامتياز عدم بيع أي منتجات من غير موافقة الدّولة.

- لقد تم إبرام غالبية هذه العقود لفترات طويلة جداّ تتراوح ما بين 60-75 عاماً أو أكثر.
- تغطية منطقة الامتياز لمساحات شاسعة للغاية لليبيا، أو أي دولة منتجة أخرى، ولم تكن غالبية عقود الامتياز تتضمن نصّا يلزم الشّركات الأجنبية بالتّخلي عن المناطق غير المشغلة، بل يعلق التّخلي على محض إرادة الشّركة صاحبة الامتياز مما سمح لهذه الشّركات بأن تحتفظ بمساحات شاسعة وتجمد جزءاً كبيراً منها بدون استغلال لكي تتجنب منافسة الشّركات الأخرى. (باجويرات، بن قديم،2016م،ص604).

2- نظام المشاركة.

يقصد بالمشاركة امتلاك الدّولة المضيفة نسبة من رأس مال المشروع النّفطي القائم في أراضيها، والّذي تديره إحدى الشّركات النّفطية الأجنبية، وقد تتضمن المشاركة إحدى مراحل الإنتاج أو تشمل كل مراحله، وتتمّ نسبة المشاركة بالاتفاق بين الطّرفين، وكذلك قد تكون المشاركة في الإدارة والتّمويل أو إحداهما، وقد تفوق نسبة المشاركة 50%، وقد تنتقل ملكية الشّركة بالكامل إلى الدّولة لتصل نسبتها إلى 100%.(سكيت،1991م،ص103)

3- عقود المقاولة.

تعد من أهم الأشكال التعاقدية وأحدثها، ولا يعد عقداً بنظام جديد في مجال صناعة النّفط العالمية، وعلى الرّغم من أن عقود المقاولة قد تتباين فيما بينها من عقد لأخر سواء كانت من حيث فترات البحث والتّنقيب أو مدة العقد ذاته، أو من حيث المبالغ الّتي تحصل عليها الشّركة الأجنبية، من أهم الخصائص المشتركة والسّمات العامة لهذه النّوعية من العقود ما يأتي:

1- تعد شركات النّفط الوطنية المتعاقدة مع الشّركة الأجنبية هي المالك الوحيد للنفط المنتج، ولكافة الأصول الثّابتة، وكذلك الأصول المنقولة التي تستخدمها الشّركة الأجنبية دائماً.
2- تلتزم الشّركة الأجنبية بتوفير الأموال اللّازمة لتغطية نفقات البحث والتّنقيب عن النّفط، حيث تعد هذه الأموال قروضاً بدون فوائد تسددها الشّركة الوطنية في حالة اكتشاف النّفط بكميات تجارية .
3- تلتزم الشّركة الأجنبية تسويق جزء من النّفط المنتج في حالة طلب الشّركة الوطنية ذلك، على أن تحصل الشّركة الأجنبية على تعويض نفقات التّسويق أو على عمولة يتفق عليها الطّرفان في العقد
4- الأخذ بنظام التّحكيم كوسيلة لتسويق المنازعات الّتي تنشأ بين الأطراف الّتي تحتاج الدّول المنتجة إلى إنجاز نشاطاتها النّفطية الذّاتية وإلى خدمات كثيرة ومتنوعة لتنفيذ خدمات معينة ومحدودة، في

عقد واحد أو عدّة عقود، خلال فترة زمنية معنية، مقابل أجر متفق عليه مسبقاً في العقد، وعلى أن يتم تسديده نقداً أوعيناً (نفط)

نجد لأنواع هذه العقود عدة صيغ ، مثل: عقد الخدمة الفنية، وعقود الخدمة والمجازفة، وعقود الاسترجاع.(باحويرات، بن قديم، 2016م،ص604)

4- التأميم.

يحمل هذا المصطلح مدلولا واسعاً يشمل نُظُماً قانونيةً متباينةً قد تؤدي إلى نقل الملكية بشكل نهائي فيعتبر نزع ملكية، وقد واجهت الدّول المضيفة صعوبات عديدة عند محاولتها تأميم الشّركات الأجنبية والمشروعات القائمة على أرضها، فأغلب الدّول المنتجة للنفط هي دول نامية لا تمتلك القدرات والمهارات اللّازمة لإدارة هذه المشاريع، فلكي تنجح عمليات التأميم يجب توفير مجموعة من الشّروط:

- توفير الإمكانيات الاقتصادية حيث أن إنتاج النّفط يتطلب رؤوس أموال ضخمة.
- توفير الإمكانيات التّقنية المتقدمة.
- توفير الإمكانيات الإدارية والتّنظيمية وتوفير القدرات الدّبلوماسية وتوفير الإمكانيات العسكرية.
- امكانية تضامن أو تعاون الدّول المنتجة في المنظمة لتأييد قرارات الدّولة القائمة بالتأميم. (محمد،2014م،ص32)

2.3.2-السّياسة الدّولية للطاقة.

أ- سياسة الدّول المنتجة:

كانت العلاقات الّنفطية قبل إنشاء أوبك بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له تتولّاها كلياً شركات النّفط الأجنبية، وفي ظلّ نظام الامتيازات النّفطية سلمت البلدان المصدرة للنفط على الرّغم من أنّها قانونياً صاحبةُ الإشرافِ على مواردها الطّبيعية وبما أنّ دور الأقطار المصدرة للنفط كان محصوراً بأخذ حصتها من إيرادات النّفط سواء بشكل إيجار أو حقوق امتياز أو ما يدعى " ضريبة اضافية" فلم تكن هذه الأقطار في وضع يمكنها من المشاركة في أي قرار يتعلق بعمليات صناعة النّفط ضمن حدودها القومية (عتيقة،1991م،ص81).

ويلاحظ على نفط الأقطار المنتجة نقطة أساسية، وهي أن تكلفة الإنتاج منخفضة جداّ، وينجم عن ذلك هامش ضخم من الأرباح وكان هذا الرّيع العالي للنفط يتحول قسم منه للحكومات باسم الجعالة والضّراب، ويذهب القسم الآخر منه إلى الشّركات باسم الأرباح، على هذا الرّيع العالي قد أصبح هو نفسه مصدراً للتوتر في العلاقات بين الشّركات النّفطية والحكومات المضيفة

(سكيت،1991،ص10)، وقد ظهرت تقارير اقتصادية دولية بين السياسة الدّولية للطاقة ومؤشراتها، حيت قدرت أن الأهمية النسبية لنفط دول أوبك قد تراجعت بعد الطّفرة الفجائية في أسعار النّفط في سنة 1973م فقد كانت هذه الدّول تقدم ما نسبته 52,8% من استهلاك العالم النّفطي في العام المذكور، فأصبحت في عام 1984م تقدم27,3%فقط، وكانت تصدر29,6 مليون برميل فأصبحت تصدر 16 مليون برميل يومياً.

وفيما تراجع نفود أوبك قليلاً حتي تزايد نفوذ السّوق الفورية للنفط، وممّا ساعد على ذلك لجوء عدد من أعضاء أوبك إلى السّوق الحرّة لبيع نفطها، وكان يتحتم على أوبك الانفاق على تخفيض الأسعار ولكن حدث خلاف حول كيفية تحديد هذا التخفيض، بعد الانفاق مبدئياً على زيادة أسعار النّفط الثّقيل؛ لإيجاد توازن له مع أسعار النّفط الخفيف عالي الجودة، وقد طالبت الدّول المنتجة للنفط الخفيف منتجي النّفط الثّقيل برفع أسعارهم للتقليل من الفارق، رغم أنّ المنظمة لم تنشأ في الأصل لخفض أسعار النّفط، بل لرفعها إلى السّعر العادل وكان ذلك بناء على المعطيات الآتية:

1- من غير الطّبيعي أن تستمر الدّول المصنعة في الاستئثار بكمية كبيرة من ضرائب إنتاج وتسويق النفط.
2- يجب على كل عضو من أعضاء المنظمة أن لا ينازع في ضرورة رفع أسعار النّفط والمحافظة على المخزون النّفطي.
3- أدت الوفرة النّسبية في سوق النّفط في السّتينيات الّتي افتعلتها الشركات النفطية، والنّظرة قصيرة المدى للشركات الاحتكارية الغربية في أسواق النّفط إلى تدهور أسعار النّفط (المحمودي،1986م،ص154).

ب- سياسة الدول المستهلكة:

أدى ردّ الفعل السّلبي الشّديد للبلدان الصّناعية الرّئيسة المستوردة للنفط بالتعاون الكامل مع شركاتها النّفطية إلى أزمة عالمية بين الأقطار المصدرة والبلدان المستوردة بوجه عام، وأدى موقف البلدان المتقدمة هذا إلى مواجهة من أزمة لم تكن الأقطار المصدرة للنفط تريدها، فقد كانت الأولوية القومية لهذه الأقطار تعزيز الملكية والسّيطرة على صناعاتها النّفطية الّتي اكتسبتها (عتيقة،1991م،ص83)

وقد تبنت أمريكا في شان قضية الطاقة في البدء بمشروع الاستقلال في مجال الطّاقة لتامين حاجتها من مصادر الطّاقة الأمريكية، والاستغناء عن الاستيراد، وقامت باتخاذ إجراءات صارمة

تمثلت في فرض رسوم جمركية، وتحديد لحصص الاستيراد، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في الدّاخل.

لقد تعرضت خطط وسياسات منظمة أوبك في تصدير وبيع النّفط إلى الاستهداف من قبل الدّول المستهلكة الكبرى فظهرت سياستان لكبار المستهلكين للنفط في العالم، فكانت سياستها الأولي تختلف عمّا انتهجته هذه الدّول بعد عام 1973م فالشّركات المنتجة كانت مملوكة في معظمها لهذه الدّول الصّناعية الغربية، وكانت قرارات الإنتاج والتّسعير تتخذ في الغرب، أما المرحلة الثّانية ظهرت فيها آثارا عديدة على الدّول الصّناعية المستهلكة عقب رفع منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) أسعار نفطها إلى السّعر العادل 1973م، حيث تأثرت اليابان ودول أوروبا الغربية أكثر من غيرها من الدّول المتقدمة لعدم إنتاج بعضها للنفط، وأدى هذا الوضع للخضوع إلى السّياسة الأمريكية لضمان حاجتها من مصادر الطّاقة، وهكذا ما إن زادت الأسعار العالمية للنفط، وانتقلت ملكية الشّركات إلى الحكومات الوطنية في الدّول المنتجة للنفط وأصبحت شركات وطنية، وانتقل مركز اتخاد القرار النّفطي من الغرب إلى الدّول النّفطية في العالم الثّالث وأهمها دول أوبك حتى قامت الدّول المستهلكة بالسّعي نحو التّقليل من الاعتماد على نفط هذه الدّول شيئا فشيئاً، وحدث هذا بصفة تدريجية عندما واجه المستهلكين تكتّل المنتجين وتشجيع إنتاج بدائل الطّاقة وبرؤوس أموال ضخمة، كان من بينها رؤوس أموال نفطية سبق ايداعها في الغرب (المحمودي،1986م، ص160)، وكذلك المساندة القوية للاقتصاد في استهلاك الطّاقة بوضعها في مقدمة الأوليات بقصد تخفيض نسبة نمو الطّلب على الطّاقة مقارنة بنسبة نمو الاقتصاد عامة، وتشجيع التّحول عن الوقود ذي الوفرة المحدودة، وتبني الخطوات الصّارمة للاقتصاد في استهلاك الطاقة عن طريق سياسات التسعير بما فيها التشريعات الضريبية وتشجيع زيادة الاستثمار في المعدات والتّقنيات الّتي تقتصد في استهلاك الطّاقة، وتركيز استعمال الغاز الطّبيعي على المستهلكين ذوي المتطلبات الضّرورية وتطوير الهياكل اللّازمة لتوسيع توفره (سليمان،2014،ص76).

3.3.2- القوي العاملة في ليبيا و آثار هجرة العمالة إلى الدّول النّفطية.

يمكن أن نصنف القوى العاملة اللّيبية بانخفاض نسبتها إلى إجمالي السّكان رغم نموها السريع، وتدني مستوي إنتاجيتها نتيجة لهشاشة التّعليم والتّدريب المهني، وارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة ، فمنذ عام 1978م، مرت ليبيا بما يعرف بمرحلة التّحول الاشتراكي، فقبل هذا التّاريخ كان القطاع الخاص يلعب دوراً بارزاً في النّشاط الاقتصادي، إذ كان يستوعب ما يزيد

عن 75% من القوى العاملة، إلّا أنّ تحكم الدّولة في كل أوجه النّشاط الاقتصادي وتحويلها إلى القطاع العام أدت إلى تحول العمال إلى القطاع العام وأصبح ما يزيد عن 80% من القوى العاملة لها مناصب عمل في مؤسسات القطاع العام وتستلم مرتباتها من الخزانة العامة (المحجوبي،ص105) ولقد ساعدت طفرة النّفط على اتساع نشاط القطاع العام، إلّا أنّه لم يمر أكثر من عشرة سنوات حتى وجدت الدّولة اللّيبية أمامها أزمة اقتصادية حادّة نتيجة لسياسة التّمويل المفرط، كما أن هناك ندرة في كثير من التّخصصات ذات المهارة المتطورة والفنية مع وجود سوء استخدام للمهارات المتاحة في ذات الوقت، كما أن هناك هدر كبير للقوى العاملة نتيجة البطالة المقنعة أو الجزئية(المحجوبي،ص107).

لقد شهدت حركة هجرة العمالة العربية وخاصة إلى الدّول النّفطية عدة مراحل، لكل مرحلة منها خصائصها وانعكاساتها وآثارها على دول الإرسال ودول الاستقبال، فنجد أنّه في بعض البلدان المنتجة للنفط يكون المعروض من العمالة الوطنية منخفضاً انخفاض غير مألوف وذلك ليس فقط لانخفاض عدد السّكان ولكن أيضا لغياب المرأة عموماً من القوى العاملة، هذا وتشكل العمالة الوافدة35% من القوي العاملة في المتوسط وتصل الي 80% في بعض البلدان، فبعد دخول العمالة العربية المهاجرة في مرحلة العودة إلى دول الإرسال مع تراجع الطّلب عليها في دول الاستقبال عادت دول الإرسال إلى مواجهة الاختلالات الّتي كانت سائدة في أسواق العمل فيها، بل نتج عنها اشكالات إضافية واجهتها هذه الدّول، كما كان لانحسار الثورة النّفطية وتراجع أسعار النّفط آثرا بالغا في ظهور الهجرة العائدة والّتي تسارعت ليس فقط أثر حرب الخليج الثانية، بل وبعد استكمال مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة، وهناك مساعي في المنطقة العربية لتعظيم القيمة الإيجابية لهذه العمالة بشقيها الوافد والمهاجر والحدّ من الآثار السّلبية الّتي قد ترافق هذه العمالة من ناحية أخرى، ومن ثمّ فإنّ تحسين القوى العاملة العربية من شأنه أن يحقق تكامل أفضل بين رأس المال البّشري ورأس المال المادي، فضلاً عن تعزيز النّمو الاقتصادي وتحسين فرص العمل (منظمة العمل الدولية،ص101).

وكما هو معروف أنّ كل ظاهرة حركية حيّة لابد أن تصاحبها آثار مباشرة أو غير مباشرة، لذا يمكن التّركيز على الآثار الاقتصادية للهجرة، إذ ترى السّيدة (مورين اتشيينغ) أن آثار الهجرة على التّنمية ليست بالضّرورة سيئة أو جيدة بحد ذاتها، بل تسلك الاتجاه الّذى تحدده الظّروف الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية السّائدة، لذا يمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للهجرة إلى:

1- الآثار الإيجابية لهجرة العمالة.

لاريب أن للهجرة آثار إيجابية حالها في ذلك حال أية ظاهرة اقتصادية، أي أن هجرة الكفاءات العلمية إلى الدّول النّفطية سيتبعها كثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل الأكثر من ذلك قد تهاجر كثير من الشركات بسبب هجرة الأيدي العاملة المتخصصة في ظلّ أجور معتدلة نسبياً مقارنة بالأجور في دولتهم الأصلية، ومن ثمّ تنشيط عملية النّمو الاقتصادي من خلال زيادة الطّلب الفعال، مما يسهم كثيراً في تنشيط حالة الإنتاج ومن ثمّ الاستهلاك، فيما يرى كندل بركر(Kindle Berger) أنّ الهجرة تساعد على تنشيط عملية النّمو من خلال إزاحتها للمعوقات الّتي تواجه السّوق (سليمان،2014م،ص160).

وهكذا فإنّ تحويلات العاملين في الخارج يمكن لها أن تلعب دوراً متزايداً للحلول محل التّدفقات الرأسمالية من الخارج وبالتّالي فقد كان من المفترض أن تسهم في الاقلال من الاعتماد على الاقتراض الخارجي والموارد الأجنبية لسدّ العجز في موازين المدفوعات وتعبئة الموارد المالية اللّازمة لتمويل احتياجات التّنمية والبرامج الاستثمارية، فقد ساعدت تحويلات المصريين في الخارج على سد ما يوازي 26% من مقدار العجز التّجاري في ميزان المدفوعات المصري في أعوام ماضية.

وبهذا فقد أضيف إلى مصادر تكوين المدّخرات في البلدان المرسلة للعمالة مصدر ادخاري جديد ومهم، إذا ما أحسن استخدامه وتوجيهه إلى المجالات الاستثمارية والأغراض الانمائية؛ ليسهم إسهاماً فعالة في حل المشكلة التّمويلية الحادّة لتلك البلدان، وكل هذا يجعل من تحويلات العاملين في البلدان العربية النّفطية سلاحاً ذا حدين بالنّسبة لمجموعة البلدان المصدرة للعمالة، فهي من ناحية تمثل مصدراً مهما لإعادة التّوازن إلى موازين المدفوعات وتساعد على رفع الطّاقة الادخارية في البلدان المرسلة للعمالة، ولكنها من ناحية أخرى تعتبر مصدراً غير ثابت للدخل القومي والادخار القومي (عبدالفضل،1985م،ص60).

2- الاثار السّلبية لهجرة العمالة.

من أهم الاثار السّلبية لهجرة العمالة:

1- تسوية سوق العمل وارتفاع معدل البطالة.
2- التّحويلات المالية للعمالة المهاجرة.
3- الضغط على الموازنة العامة بعد ارتفاع نسبة التّحويلات المالية بالنّسبة إلى النّاتج المحلي الإجمالي من أهم مصادر الضّغط على الموازنة العامة في الدّولة، فضلاً عمّا

يزيده من الأعباء المالية على الخدمات العامة الّتي تتحملها الميزانية الحكومية، مثل: الأمن والصّحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، وزيادة الضّغط على السّلع والخدمات المنتجة محلياً واستخدام المرافق العامة.

4- الخلل في التخطيط، حيث تتسم الهجرة في الدّول النّفطية دائماً بالفردية والطّابع الموضوعي البعيد عن التخطيط، حالها في ذلك حال بقية الدّول العربية، ومن هنا ينبغي أن تضع سياسات تخطيطية تؤطر السّياق الإجمالي للهجرة من خلال إطار تعاقدي يكون ركيزة لسياسات التنمية الوطنية.

5- ومن الآثار الاقتصادية السّلبية الأخرى: هجرة الكفاءات، ومن بينها تكريس حالة التّخلف في الدّولة المرسل إليها ومن ثمّ البطء في دعم الجهود المبذولة لتطوير قوة العمل الوطنية، فضلاً عن زيادة ضغوط المنظمات الدّولية للمطالبة بحقوق هذه الفئة من العمالة (سليمان،2014،ص616).

اذ تصبح تطلعاتهم وآمالهم غير مرتبطة أساساً بتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية وتحقيق مزيد من التّرقي والتّقدم داخل مجتمعاتهم، وإنما تصبح فرص تقدمهم في الحياة مرتبطة بترك العمل في مؤسسات الاقتصاد الوطني واللحاق بقوافل المهاجرين إلى الأقطار العربية النّفطية.

ولعل من أهم الآثار التّراكمية السّلبية لعملية هجرة العمالة إلى البلدان النّفطية من وجهة النّظر القطرية حدوث اختلال واضح في الهيكل المهني لعرض القوى العاملة في البلدان المصدرة للعمالة نتج عنه قصور في العرض من بعض فئات العمالة الماهرة والحرفية، ممّا صاحبة اختلال سريع في سلّم الأجور بالنّسبة لبعض فئات العمالة المحلية، وبصفة عامة يمكن القول أنّ الزيادة الكبيرة التي لحقت بمستويات الأجور النّقدية في البلدان العربية المرسلة والمستقبلة للعمالة على السّواء لم تصاحبها أيّة زيادة ملحوظة في متوسط الإنتاجية بل على العكس من ذلك فقد تكون الإنتاجية قد انخفضت، على المستوي العربي الكلي عن مستوياتها السّابقة، وهذا بدوره يؤدي إلى تزايد الضّغوط التّضخمية في اقتصاديات البلدان المرسلة للعمالة والبلدان المصدرة للنفط على السّواء، وتعتبر العملية التّضخمية في كلاً من البلدان وجهين لعملة واحدة(عبدالفضل،1985،ص63).

4.2- النّمو الاقتصادي والعوامل المحددة له.

لقد أصبح موضوع النّمو والتّنمية الاقتصادية يكتسب أهمية عظمى لكل بلدان العالم وخاصة البلدان المتخلفة اقتصادياً، والّتي تشكل ثلاثة أرباع سكان العالم وأصبح موضوع النّمو وما يرتبط

بـه مـن عوامـل محـددة تشـكل المحـور الأساسـي لنمـاذج وسياسـات النّظريـة الاقتصـادية الكليـة، والواقع أن دراسة موضوع النمو الاقتصادي تستمد أهميتها من أنّ النّمو يمثل عنصراً أساسياً بل حاسماً من عناصر التّنمية، فالاختلافات في مستويات المعيشة وفي مراحل التّنمية فيما بين الدّول ترجـع فـي أصـلها إلـى الاختلافـات الحـادّة بـين الـدّول فـي معـدلات النّمـو الاقتصـادي فـي الأجـل الطّويل، وحتـى الاختلافـات الصّـغيرة فـي معـدلات النّمـو الاقتصـادي عنـدما تتراكم عبـر جيل أو أكثـر مـن الـزمن يصـبح لهـا انعكاسـات أكثـر أهميـة علـى مسـتويات المعيشـة وذلـك بالمقارنـة مـع التـأثيرات النّاتجـة عـن الـدّورات الاقتصـادية قصـيرة الأجـل والتـي اسـتحوذت علـى انتبـاه معظـم دارسي النّظرية الاقتصادية الكلّية.

2-4-1. مفهوم النّمو الاقتصادي:

النّمو هو العملية الطّبيعية الّتي لا يستند على حدوثها وجود دراسة أو تخطيط مسبق، وعلى النّقيض من ذلك يـأتي مفهوم التّنميـة، والّتـي تعتمـد فـي الأسـاس علـى الجهـد المنظم فضـلاً عـن الإدارة والتّخطيط السّليمين، لتتمّ مع ذلك عملية التّغيير نحو الأفضل سواء أكـان التّغييـر اقتصـادياً أو اجتماعياً.

وحينما نتكلم عن النّمو الاقتصادي نقصد بـه عنصـرين اثنين همـا السّكان والمـوارد المتاحـة، فالنّمو الاقتصـادي يفتـرض زيـادة متناسبة في هـذين العنصـرين تكـون فيهمـا دومـاً الزّيـادة النّسـبية في الموارد المتاحة أكبر مـن الزّيـادة فـي السّكان، فمـثلا إذا ازداد الدّخل الـوطني الحقيقـي بمعـدل 8% وكـان معـدل نمـو السّـكان 3% فـإنّ نصـيب الفـرد مـن الـدّخل الـوطني سيـزداد بمعـدل 5% سنوياً(نورالدين،2018م،ص8)، وعلى الـرّغم مـن كثـرة البحـوث والدّراسـات الّتـي تنـاولت النّمـو الاقتصادي إلّا أنّـه لم يتم الاتفاق على مفهوم محدد للنمو الاقتصادي، وفيما يلـي سنحاول التّطـرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنّمو الاقتصادي ومنها:

هو خطـة معقدة متشـابكة تسـتهدف تغييـر جـوهري فـي البنيـان الاقتصـادي، ويسـفر عـن رفـع معــدل الإنتاجيــة بقــدر اســتخدام المــوارد القوميــة والعالميــة والمســتوى التّكنولــوجي المتاح.(القاضي،2014م،ص198).

النّمـو الاقتصـادي عبـارة عـن عمليـة يـتمّ مـن خلالهـا زيـادة الـدّخل الحقيقـي زيـادة تراكميـة ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزّمن(ربـع قرن)، بحيث تكـون هذه الزّيـادة أكبـر مـن معدل نمـو السّكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحمايـة المـوارد المتجـددة مـن التّلـوث والحفـاظ على الموارد غير المتجددة من النّضوب.(دودين،2011م،ص153).

كما يستخدم النّمو الاقتصادي للدلالة على الزّيادة المستمرة والتّدريجية في قدرة الاقتصاد على إنتاج السّلع والخدمات في الأمد البعيد. وتأتي هذه الزّيادة عامةً من خلال الرّفع في معدلات الادخار والسّكان في ظلّ اقتصاد ديناميكي. ويمكن قياسه بالقيمة الإسمية والّتي تشمل التّضخم، أو بالقيمة الحقيقية والّتي يتم تعديلها لمراعاة التّضخم.(Mgbame,2015,p81).

يعرف النّمو الاقتصادي أيضا على أنّه: نتائج الموقف الوضعي، وأنّه يعود لمفهوم ضيق كمّي وقابل للقياس، متصل بالتّغيرات عبر الوقت في حجم النّاتج الوطني أو الدّخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي، ومع أنّ هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التّغييرات إلّا أنّها في ذاتها تظلّ مفهوماً ذا طبيعة اقتصادية صافية، فالنّمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلية وموقع القوى الاجتماعية والسياسية أو في القيّم والتّوجهات والتّنظيم والثّقافة(نورالدين،2018م،ص8).

(وعرفه إبراهيم،2009م،ص41)، على أنّه الزّيادة المتتابعة في الفترة الطّويلة للكميات المعبر، عنها بحيث أنّ هذا التّتابع يتضمّن جوهرياً تعديلات في الهياكل الاقتصادية.

وحسب Nordhaus و Samuelson يدل النّمو الاقتصادي على الزّيادة في النّاتج المحتمل على المدى الطّويل ويعبر عن العملية الّتي بواسطتها يتم الرّفع في الدّخل الفردي الحقيقي الذي يرفع من المستوى المعيشي للأفراد، ويبين هذا التّعريف بصورة واضحة أنّ المستوى المعيشي للأفراد يعتبر أفضل طريقة لقياس النّمو الاقتصادي. ولذلك يمكن أنّ ينخفض النّمو الاقتصادي في حالة زيادة عدد السّكان بمعدل أسرع من زيادة حجم الدّخل.

ويمكن قياس الدّخل الفردي عن طريق قسمة الدّخل الإجمالي على عدد السّكان حسب العلاقة التّالية:

$$\text{الدّخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السّكان}}$$

وبما أنّ الزّيادات المتواصلة في الأسعار عامة لا تعبر عن الزّيادة الحقيقية في رفاهية المجتمع أو المستوي الحقيقي للأنشطة الاقتصادية فقد أصبح من الضّروري فصل الزّيادات السّعرية عن التّغيرات الحقيقية في الكمّيات المنتجة والّتي تمثل بالدّخل الحقيقي.

فالتّغيرات الّتي تحصل من سنة إلى أخرى يمكن أنّ تكون ناتجة عن التّغييرات الحاصلة في الكميات المنتجة أو في الأسعار أو في كليهما، وهنا وجب الحصول على هذا المعدل بالقيمة الحقيقية ويتمّ هذا من خلال قسمة إجمالي الدّخل النّقدي على المستوى العام للأسعار.

$$R=\frac{Y}{P}$$

حيث:

R: الدّخل الحقيقي، Y: الدّخل النقدي، P: مستوى السّعر.

2.4.2- العوامل المحددة للنّمو الاقتصادي:

كما أشار(عريقات،1997،ص270) لا توجد هناك مجموعة من المبادي الّتي يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الاقتصادي، ومع ذلك فهناك عوامل معينة تلعب دوراً مهما في المحاولات الهادفة إلى تطوير مثل هذه النظرية، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي:

التراكم الرأس مالي:

ويشمل الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية والموارد البشرية، ومعدل تراكم رأس المال هو أحد العوامل الأساسية المحددة للناتج الحقيقي للفرد الواحد، على الرّغم من آثاره يمكن أن تكون أكثر أو أقل ديمومة وهذا اعتمادا على مدى تجسد الابتكار التكنولوجي في استخدام رؤوس الأموال الجديدة،(Bassanini,2001,pp13)، أما العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال فهي تلك الّتي تؤثر في الاستثمار، والّتي منها توقعات الأرباح، والسّياسات الحكومية تجاه الاستثمار.

ويعتبر الاستثمار من أهم المصادر الّتي تعتمد عليها معظم دول العالم لتوظيف رؤوس أموالها في مشاريع تهدف إلى تطوير نموها الاقتصادي، إما مباشرة بشراء المكائن والآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسّندات(القريشي،2010،ص64)،وللاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النّشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار الّتي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطّويل، فالاستثمار هو المحرك الأساسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، إضافة إلى ذلك فالاستثمار يشترط صورة للعلاقة المؤسسة بالنّظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي والمالي وبالتّالي يزيد في تنويع الإنتاجية، ويفتح باب المنافسة في

السّوق التّجارية، لذلك نجد أنّ الدّول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات، لما لها من تأثير إيجابي على مختلف النّواحي والأطراف(عوض الله،1998م،ص112).

النّمو السكاني:

يعتبر النّمو السّكاني من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي، وبشكل عام يؤدي النّمو السّكاني إلى زيادة عدد العمال المنتجين مما يسهم في زيادة حجم الأسواق على أيّ حال، فأغلبية الدّول النّامية تحتوي على أيدي عاملة فائضة، ولكنها لم تتمكن من تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث تعتبر أغلبية هذه العمالة غير منتجة(القاضي،2014م،ص199).

وتعدّ ليبيا دولة ذات حجم سكاني قليل ولها معدلات دخل مرتفعة، حيث يرتفع مستوى الدّخل الفردي بها، ومرد ذلك الارتفاع إلى الثّروة النّفطية الّتي تشكّل المصدر الرّئيس للدخل، فعند استقلال ليبيا في عام 1951م، بلغ عدد السّكان قرابة المليون نسمة، توزعوا بين الحضر والرّيف بنسبة 20%، 80%، على التّوالي، مع اكتشاف النّفط وبداية تصديره حصلت تغيرات ديمغرافية للسكان أدت في محصلتها النّهائية إلى الانتقال من الريف إلى المدن، وبدأ نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي اتجاهه نحو النّمو، وتوسع دور الدّولة على صعيد الاستخدام والاستهلاك وأخذت رؤوس الأموال والأيدي العاملة الأجنبية في التّدفق إلى ليبيا(المحجوبي،ص93)، فمثلاً زيادة عدد السّكان تؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، أي بزيادة السّكان القادرين والرّاغبين في العمل، وبذلك تؤثر إنتاجية العمل على معدل النّمو الاقتصادي حيث تستخدم عادة مؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية، أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات(عريقات،1997م،ص281).

التّخصص والانتاج الواسع:

أنّ النّمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج فحسب، وإنّما يتضمن التّغيرات الأساسية في تنظيم العملية الإنتاجية، لذى يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين جزئياً بمدى قدرات البلد على زيادة التّخصص في موارده الاقتصادية، فقد أوضح آدم سميث في كتابه المشهور ثروة الأمم 1776م، أنّ الشّحن في القوى الإنتاجية ومهارة العمال يعزى إلى تقسيم العمل، وأنّ حجم العمل يتحدد بحجم السّوق، فإذا كان حجم السّوق صغيراً كما هو عليه الحال بالنّسبة للدول النّامية، فإن تقسيم العمل سيكون أقل، ومعه حجم العمليات الإنتاجية، كما أنّ حجم الإنتاج في المراحل الأولى لعملية التّنمية الاقتصادية سوف يقل أيضاً وكذلك الحال بالنّسبة لمستوى التّخصص هذا فضلاً عن أن معظم الإنتاج يكون لغرض الاستهلاك العائلي وليس من

أجل السّوق، ومع اتساع السّوق وازدياد التّقدم التّكنولوجي يزداد مستوى التّخصص في العمليات الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف(نورالدين،2018م،ص16).

التّقدم التّكنولوجي:

ويعدّ أهم مصدر للنمو الاقتصادي، فهو العملية الّتي يتمّ من خلالها التّحسين في مستوى النّشاط الاقتصادي وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، عن طريق معرفة السّبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات، فعناصر الإنتاج الأخرى بحاجة إلى أنواع عديدة من التّكنولوجيا للقيام بهذه العملية(القاضي،2014م،ص199).

العوامل البيئية:

يحتاج النّمو الاقتصادي إلى ضرورة توفير مناخ مشجع على ذلك، ومن بين تلك العوامل السّياسية والاجتماعية والثّقافية والاقتصادية، بمعنى ذلك ضرورة وجود نظام قانوني يعمل على إرساء قواعد التّعامل التجاري، وكذلك نظام ضريبي يشجع على تأسيس الاستثمارات الجديدة، وتوفير الإمكانيات الطبيعية ووفرة الموارد البشرية الفعالة(نورالدين،2018،ص16).

3.4.2- مقاييس النّمو الاقتصادي

يشير النّمو الاقتصادي إلى زيادة الإنتاج أو زيادة الدّخل الفردي، ويقاس عن طريق النّاتج المحلي الإجمالي(Gross Domestic Product (GDP أو النّاتج الوطني الإجمالي (GNP) الـ Gross National income، ويتضمّن النّاتج المحلي الإجمالي مجموع السّلع والخدمات الّتي أنتجت من أجل بيعها في السّوق، كما يتضمّن أيضاً بعض المنتجات غير الذّوقية، كخدمات التّعليم أو الدّفاع المنصوص عليها من قبل الحكومات، أمّا بالنّسبة للناتج الوطني الإجمالي فيتضمّن إجمالي إنتاج سكان بلد ما سواء أكانوا مقيمين فيه أو غير ذلك. (Callen,2008,p48).

أولاً: المعدلات النّقدية للنمو:

يتمّ حساب هذه المعدلات استناداً إلى التّقديرات النّقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينة لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعدّ هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التّعديلات الّتي تجرى على هذه التّقديرات، مثل: إزالة أثر التّضخم، ونسب التّحويل فيما بين مختلف العملات، وقد تلجأ بعض الدّول إلى إضافة محاذير أخرى، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية عند الدّراسات الدّولية وقد قام المختصين بمحاولة الاتفاق على

نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم؛ مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة(براهيم،2009م،ص43).

وأشار(القريشي،2017،ص38)، إلى أنّه يمكن التّفريق بين المعدلات النّقدية للنمو كالتالي:

1- معدلات النّمو بالأسعار الجارية:

يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النّمو المحلية لفترة قصيرة؛ إذ يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استناداً إلى البيانات الخاصة به سنوياً، باستخدام العملة المحلية.

2- معدلات النّمو بالأسعار الثّابتة:

ويتم ذلك لاستعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل، ويصلح هذا الاسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

3- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

عند إجراء الدّراسات الاقتصادية الدّولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التّضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدّولار الأمريكي ثمّ تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها(براهيم،2009م،ص43).

ثانياً: المعدلات العينية للنمو:

تعبر عن مدى التّحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية، بسبب عدم دقة استخدام المقاييس النّقدية في مجال الخدمات، حيث تقيس هذه المعدلات النّمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النّمو السّكاني مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرّة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السّلع الغذائية.....ألخ(القريشي،2014م،ص38).

ثالثاً: مقارنة القوة الشّرائية:

تستخدم المنظمات والهيئات الدّولية مقياس قيمة النّاتج القومي مقوماً بسعر الدّولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنّمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم ثمّ تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التّقدم والتّخلف استناداً لذلك المقياس، ومن عيوب هذا المقياس أنّه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حدّ ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدّولار الأمريكي، وفي الوقت الّذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النّقد الدّولية، وقد تنبه خبراء صندوق النّقد الدّولي إلى أنّ هذا المقياس يفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدّول النّامية؛ لذلك ثم اعداد مقياس يعتمد على القوة الشّرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى(براهيم،2009م،ص43).

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لمتغيرات الدّراسة

3-1تمهيد:

لا تتمكن الدّولة فقط من تحسين رفاهيتها، والحصول على المكاسب من الصّادرات النّفطية، ولكن يمكنها أن تضمن تحسينات في الكفاءة الإنتاجية، وفي معدل التّكوين الرّسمالي، وفي مختلف عناصر النّمو الأخرى في نفس الوقت، ويتحقق ذلك تحت افتراض أنّ صناعة التّصدير تخضع لنمو سريع، إلّا أنّ ذلك يمس مسألة أساسية تتعلق بقيادة قطاع الصّادرات للتنمية الاقتصادية الشّاملة، وتحول أي نمو في هذا القطاع، إلّا أنّ مجموعة من العوامل الدّاخلية والخارجية، سواء منها ما يرتبط بالسّياسات الاقتصادية المحلية المالية والنّقدية والتّجارية، أو ما يرتبط منها بطبيعة السّلعة الّتي يعود عليها في حصيلة الصّادرات، وبالظّروف الاقتصادية العالمية، قد جعلت من حصيلة العائدات النّفطية، وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة في الاقتصاد اللّيبي لأغراض النّمو الاقتصادي مصدراً لعدم الاستقرار، لا سيما مع التّقلبات الّتي تحدث في هذه العائدات.

سنقوم في هذا الفصل بتحليل تطور صادرات النّفط في ليبيا ومعدلات النّمو الاقتصادي لها وكل من التّكوين الرّسمالي الثّابت إجمالي القوى العاملة، حيث سنقوم بتقسيم فترة البحث إلى ثلاثة فترات وذلك لغرض تسهيل التّحليل ومقارنة التّطورات الحاصلة من فترة لأخرى، خلال الفترة(1990م-2019م).

3-2. دور قطاع النّفط في إجمالي الصّادرات اللّيبية:

تحتل الصّادرات النّفطية مركز الصّدارة بين الصّادرات اللّيبية، حيث تنقسم الصّادرات النّفطية حسب ما جاء بإحصائيات التّجارة الخارجية اللّيبية، الصّادرة عن الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات بليبيا إلى صادرات النّفط الخام، والمشتقات النّفطية، والغاز الطّبيعي حيث تمّ التّركيز في هذا البحث على صادرات النّفط الخام.

ويبين الجدول والشّكل البياني رقم(3-1) التّاليين نسب إسهامات صادرات النّفط الخام والصّادرات النّفطية إلى إجمالي الصّادرات خلال الفترة(1990م-2019م)، فمن خلال تتبع حركة صادرات النّفط الخام في ليبيا يمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة مسارات، وهذا التّقسيم نابع

من الظّروف الاقتصادية الّتي شهدتها فترة الدّراسة على المستويين المحلي والعالمي، حيث اتسمت الفترة (1990م-1999م)، بانخفاض في حجم الصّادرات من النّفط الخام وقد تراوحت بين حدّ أدني بلغ نحو5756.77 مليون دولار في عام 1998م، وحدّ أقصى بلغ12490.1 مليون دولار في عام 1990م، وبمتوسط بلغ نحو20347.294 مليون دولار وبنسبة إسهام بلغت 80.82% من إجمالي الصّادرات النّفطية خلال فترة الدّراسة، ويرجع هذا الانخفاض لعدة أسباب اقتصادية شهدتها الدّولة ومنها الرّكود الاقتصادي العالمي، والّذي أثر على انخفاض الطّلب على النّفط وترشيد استهلاكه من قبل الدّول الصّناعية، مما أدّى إلى انخفاض أسعار النّفط خلال تلك الفترة، وكذلك فقدان ليبيا لأكبر سوق نفطي لها وهو الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف الثّمانيات وانخفاض حصتها من إنتاج النفط إلى 1.1 مليون برميل يومياً بسبب أزمة لوكربي وبقيت هذه الحصة سارية حتى عام 1993م(مصطفي،2007م،ص121).

أمّا الفترة(2000م-2009م) بلغ متوسط نسبة الإسهام لها84.44%، وكانت أدنى قيمة في هذه الفترة9116.86 مليون دولار في عام 2002م، وأعلى قيمة لها في عام 2008م،حيث بلغت صادرات النّفط الخام60618مليون دولار، وذلك بعد انفكاك الحصار الاقتصادي عن ليبيا وبداية التّحسن في أسعار النّفط واتباع الدّولة اللّيبية لمجموعة من سياسات الإصلاح والّتي كان من أهمها توحيد سعر الصّرف(مهنى،2016م،ص82)،وكذلك بفضل المستوى المرتفع غير المسبوق الّذي شهدته القيمة الإجمالية للصادرات خلال هذا العام في السّوق العالمية خلال عام 2008م(التّقرير السّنوي،2008م،ص50).

أمّا الفترة(2010م-2019م)، فقد بلغ متوسط الفترة25843.85 مليون دولار ونسبة إسهام من إجمالي الصّادرات النّفطية76.97%، وحققت أعلى قيمة لها في عام2012م، حيث ارتفعت الكمّيات المصدرة من النّفط الخام لتصل إلى 50345 مليون دولار، ولم تتأثر صادرات النّفط الخام بالعوامل الّتي حدثت و عمّت البلاد ربيع 2011م، بشكل كبير حتى بعد ما تمّ إيقاف بعض موانئ التّصدير وذلك لتخزين الكميات المتعاقد على تصديرها خلال فترات الاضطراب، ومن بعد تمّ تصديرها عند انتهاء الاضطرابات(التقرير السنوي،2012م،ص56-57).

جدول رقم(3-1)تطور صادرات النّفط الخام والصّادرات النّفطية و إجمالي الصّادرات ونسب إسهاماتها خلال الفترة (1990م-2019م)، بملاين الدّولارات

السّنوات	إجمالي قيمة الصّادرات	قيمة الصّادرات النّفطية	صادرات النّفط الخام	نسبة الصّادرات النّفطية إلى إجمالي الصّادرات %	نسبة صادرات النّفط إلى إجمالي الصّادرات %	نسبة صادرات النّفط إلى الصّادرات النّفطية %
1990	14567.100	13821.600	12490.100	94.882	85.741	90.366
1991	11565.197	11056.300	10060.000	95.599	86.985	90.988
1992	11565.768	10800.980	9415.080	93.387	81.404	87.168
1993	9193.331	8570.040	7062.340	93.220	76.820	82.407
1994	9499.822	8899.260	6900.660	93.678	72.639	77.541
1995	9816.227	9090.760	8079.940	92.609	82.312	88.880
1996	10644.167	10244.580	8997.320	96.245	84.528	87.825
1997	11488.742	11022.664	9381.050	95.943	81.654	85.106
1998	7133.015	6745.013	5756.770	94.560	80.705	85.348
1999	8799.916	8380.650	6839.700	95.235	77.724	81.613
متوسط فترة	10427.329	9863.184	8498.296	94.536	81.051	85.724
2000	15601.316	15178.898	13060.700	97.292	83.715	86.045
2001	12829.816	12438.876	10621.900	96.952	82.790	85.392
2002	11334.390	11042.889	9116.860	97.428	80.435	82.558
2003	15543.527	14960.397	13031.700	96.248	83.840	87.107
2004	21711.133	21098.018	18625.200	97.176	85.7864	88.279
2005	33170.604	32551.038	27994.000	98.132	84.394	86.000
6006	44992.161	43864.974	37926.000	97.494	84.294	86.460
2007	49517.796	48385.159	42271.000	97.712	85.365	87.363
2008	69524.102	68089.905	60618.000	97.937	87.189	89.026
2009	39886.718	39305.234	34542.000	98.542	86.600	87.881
متوسط فترة	31411.156	30691.539	26780.736	97.491	84.441	86.6116
2010	60585.617	41874.713	41118.000	69.116	67.867	98.192
2011	22146.903	21559.395	16386.000	97.347	73.987	76.003
2012	68103.618	51056.391	50345.000	74.968	73.924	98.606
2013	48885.573	45793.221	42805.000	93.674	87.561	93.474
2014	29774.779	29321.401	19635.800	98.477	65.947	66.967
2015	14263.428	13515.463	9252.490	94.756	64.868	68.458
2016	8308.488	7803.620	6637.410	93.923	79.887	85.055
2017	21129.366	20160.408	17339.400	95.414	82.063	86.007
2018	32315.509	30873.578	28628.200	95.537	88.589	92.727
2019	30905.332	28989.180	26291.200	93.799	85.070	90.693
متوسط فترة	33641.861	29094.737	25843.850	90.701	76.976	85.618
المتوسط العام	25160.115	23216.487	20374.294	94.243	80.823	85.985

المصدر:

https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database.

النسب محسوبة من قبل الباحثة.

الشّكل (3-1) تطور صادرات النّفط الخام والصّادرات النفطية و إجمالي الصّادرات خلال الفترة (1990م-2019م)

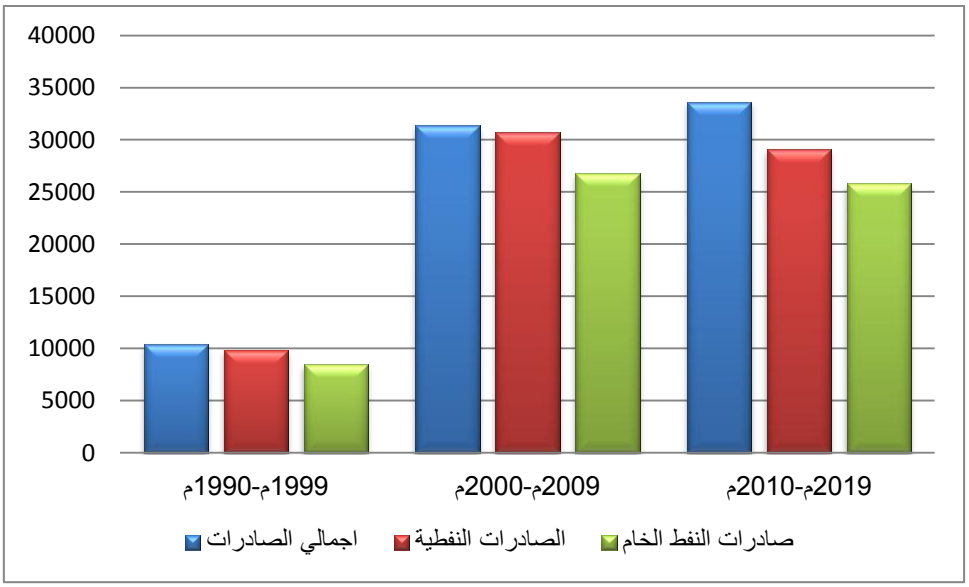

1-2-3.تطور معدل نمو صادرات النّفط الخام وإجمالي الصّادرات:

من خلال الجدول والشّكل البياني رقم(3-2)،التّاليين والّذي يوضح معدل نمو صادرات النّفط الخام مقارنة بالصّادرات النّفطية وإجمالي الصّادرات في ليبيا خلال الفترة(1990م-2019م)، حيث بلغ متوسط فترة الدّراسة 15.013% بالنّسبة لصادرات النّفط الخام، وبلغ متوسط الفترة لإجمالي الصّادرات، والصّادرات النّفطية 14.689%،12.161%، على التّوالي طوال فترة الدّراسة، أمّا بالنّسبة لفترة التّسعينيات فبلغ متوسط الفترة (1990م-1999م)، معدل نمو4.473- % وبلغ كحد أقصى 38.634-% خلال عام 1998م، لصادرات النّفط الخام، أمّا متوسط الفترة من (2000م-2009م) قد بلغ 24.159% وهو أعلى من الفترة السّابقة، وقد وصل أعلى مستوى له عام2000م، بنسبة90.954%، وإذ يشير ذلك إلى ارتفاع درجة التّركيز السّلعي للصادرات في الاقتصاد اللّيبي، بالاعتماد في الحصول على النقد الاجنبي على سلعة تصدير رئيسة واحدة، هي النّفط الخام، فإنّ بقية الصّادرات وإن انخفضت أهميتها النّسبية في هيكل الصّادرات، إنّما تتركز أساساً في سلع ترتبط باستخراج وتصنيع النّفط الخام(أبوخشيم،2003م،ص66).

كذلك يلاحظ أنّ المتوسط قد بلغ23.406%، للفترة(2010م-2019م)، وقد بلغ أعلى مستوى لها في عام 2012م، بمعدل نمو وصل إلى 207.243%، وهو أعلى مستوي خلال فترة الدّراسة، وأدنى مستوى كان في عام 2019م، وبمعدل نمو وصل إلى 8.163-%.

جدول رقم(3-2)تطور معدلات نمو صادرات النّفط الخام والصّادرات النّفطية و إجمالي الصّادرات خلال الفترة(1990م-2019م)

السّنوات	معدل نمو إجمالي الصّادرات%	معدل نمو الصّادرات النّفطية%	معدل نمو صادرات النّفط الخام%
1990	-	-	-
1991	-20.607	-20.007	-19.456
1992	0.004	-2.309	-6.410
1993	-20.512	-20.654	-24.989
1994	3.333	3.84	-2.289
1995	3.330	2.151	17.089
1996	8.434	12.692	11.353
1997	7.934	7.595	4.264
1998	-37.912	-38.807	-38.634
1999	23.368	24.249	18.811
متوسط فترة	-3.625	-3.472	-4.473
2000	77.289	81.118	90.954
2001	-17.764	-18.051	-18.672
2002	-11.655	-11.222	-14.169
2003	37.135	35.475	42.940
2004	39.679	41.025	42.922
2005	52.781	54.284	50.301
2006	35.638	34.757	35.479
2007	10.058	10.304	11.456
2008	40.402	40.724	43.403
2009	-42.628	-42.274	-43.016
متوسط فترة	22.093	22.614	24.159
2010	51.894	6.537	19.037
2011	-63.445	-48.514	-60.148
2012	207.508	136.817	207.243
2013	-28.218	-10.308	-14.976
2014	-39.092	-35.969	-54.127
2015	-52.095	-53.905	-52.879
2016	-41.749	-42.261	-28.263
2017	154.310	158.346	161.237
2018	52.941	53.139	65.104
2019	-4.363	-6.103	-8.163
متوسط فترة	23.768	15.777	23.406
المتوسط العام	14.689	12.161	15.013

المصدر:.

معدلات النمو تم احتسابها من قبل الباحثة استناداً على الجدول رقم(2-1).

شكل رقم(3-2)تطور معدل نمو صادرات النّفط الخام والصّادرات النّفطية وإجمالي الصّادرات خلال الفترة (1990م-2019م)

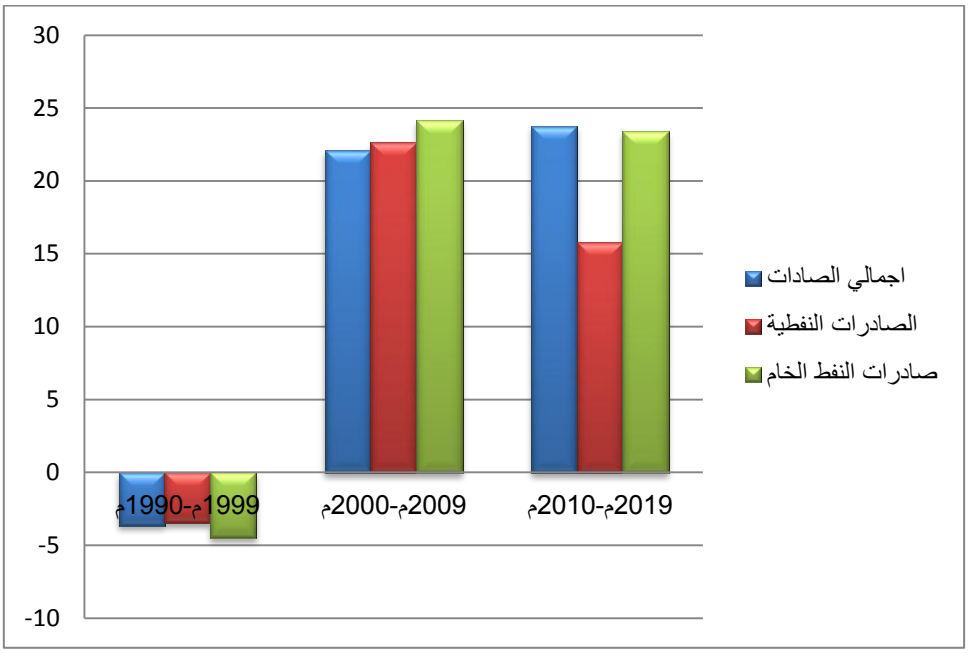

3-2-1.درجة انكشاف الاقتصاد اللّيبي على العالم الخارجي:

تكمن أهمية هذا المؤشر في تحليل التّجارة الخارجية في أنّه يبين مدى نسبة إجمالي التّجارة الخارجية إلى النّاتج المحلي الإجمالي بالاقتصاد، وبالتّالي فإنّه يوضح الأهمية النّسبية للتجارة الخارجية فيه، وكذلك يقيس مدى حساسية النّشاط الاقتصادي للظروف السّائدة في أسواق التّصدير والاستيراد الخاصة به، ويمكن احتسابها بالعلاقة التّالية(المبروك،2017،ص101).

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{اجمالي قيمة التجارة الخارجية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

ويرى بعض الاقتصاديين أنّ الاقتصاد يعدّ منفتحاً على العالم الخارجي إذا بلغت هذه النّسبة (40%) أو أكثر(أبوغالية، الفحل،2012م،ص242). وبالتّالي فإنّ هذه النّسبة تدلّ على ارتفاع أهمية التّجارة الخارجية للاقتصاد وأنّ انخفاضها يدلّ على انخفاض هذه الأهمية للتجارة الخارجية، وبمعنى أخر كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دلّ ذلك على اعتماد الاقتصاد وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعله أكثر تعرضاً للتقلّبات الاقتصادية العالمية وأكثر انكشافاً على الخارج. ويبين الجدول رقم(3-3) والشكل البياني رقم(3-3) التّاليين درجة انكشاف الاقتصاد اللّيبي على العالم الخارجي خلال الفترة(1990م-2019م)؛ إذ أنّ المتوسط العام لنسبة التّجارة

الخارجية إلى النّاتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي65.411%، خلال فترة الدّراسة، كما يتضح أنّ أدنى مستوى لهذه النّسبة سجل في عام1998م، بحوالي31.057%، وهي نسبة منخفضة تدلّ على تدني انكشاف الاقتصاد اللّيبي على العالم الخارجي خلال هذا العام، وذلك لعدة أسباب من بينها العوامل الّتي حدثت من الواردات خلال هذا العام، كالحظر الجوي والعقوبات الاقتصادية الّتي فُرِضَتْ على ليبيا من قبل الأمم المتحدة، وسياسات القيود على الصّرف الأجنبي المتبعة من قبل السّلطات الليبية(المبروك،2020م،ص22).

ثمّ بدأت في الارتفاع لتصل إلى 46.252%، في عام2000، وذلك بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي الّتي انتهجتها ليبيا مع بداية الألفية الجديدة(أبو غالية،2012م،ص242)، أمّا بالنّسبة للفترة من 2010م إلى 2019م، فقد اتّسمت بين الارتفاع والانخفاض وبمتوسط بلغ84.746%، في حين سجلت نسبة الانكشاف أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة في عام 2013م، بحوالي 123.017%، كل هذا بالطبع يؤكد مدى اعتماد الاقتصاد اللّيبي على التّجارة الخارجية ،فهو يصدّر معظم إنتاجه من النّفط ومشتقاته (الفيتوري، 1992م،ص20).

الجدول رقم(3-3)انكشاف الاقتصاد اللّيبي على الخارج خلال الفترة(1990م-2019م)، بأسعار2015م، بملاين الدّولارات

السّنوات	الصّادرات	الواردات	إجمالي التّجارة	النّاتج المحلي الإجمالي	الواردات إلى إجمالي النّاتج المحلي%	التّجارة الخارجية إلى إجمالي النّاتج المحلي%
1990	14567.1	11351.311	25918.411	46192.675	24.573	56.109
1991	11565.197	13467.658	25032.855	53424.199	25.208	46.856
1992	11565.768	10570.124	22135.892	51975.189	20.336	42.589
1993	9193.331	12593.966	21787.297	50019.262	25.178	43.557
1994	9499.822	10486.413	19986.235	50987.028	20.566	39.198
1995	9816.227	8648.987	18465.214	49854.909	17.348	37.037
1996	10644.167	10380.894	21025.061	50918.874	20.387	41.291
1997	11488.742	10871.203	22359.945	53573.107	20.292	41.737
1998	7133.015	8914.541	16047.556	51670.059	17.252	31.057
1999	8799.916	7807.654	16607.570	52057.409	14.998	31.902
متوسط فترة	10427.329	10509.2751	20936.604	51067.271	20.6143	41.133
2000	15601.316	9039.404	24640.720	53274.738	16.967	46.252
2001	12829.816	11909.503	24739.319	53547.360	22.241	46.200
2002	11334.390	16410.533	27744.923	53840.515	30.479	51.531
2003	15543.527	16894.005	32437.532	61927.985	27.280	52.379
2004	21711.133	17299.543	39010.676	65852.372	26.270	59.239
2005	33170.604	18495.587	51666.191	73950.784	25.010	69.865
2006	44992.161	20408.216	65400.377	78799.908	25.898	82.995
2007	49517.796	24526.629	74044.425	83709.128	29.299	88.454
2008	69524.102	24341.994	93866.096	83573.479	29.126	112.315
2009	39886.718	35461.113	75347.831	79896.094	44.384	94.307
متوسط فترة	31411.156	19478.6527	50889.809	68837.236	27.695	70.354
2010	60585.617	26688.597	87274.214	83912.669	31.805	104.006
2011	22146.903	10359.536	32506.439	41672.277	24.859	78.004
2012	68103.618	24412.561	92516.179	77854.961	31.356	118.831
2013	48885.573	29652.202	78537.775	63842.655	46.445	123.017
2014	29774.779	21758.659	51533.438	49131.516	44.286	104.888
2015	14263.428	16894.029	31157.457	48717.506	34.677	63.955
2016	8308.488	12733.152	21041.640	47991.156	26.532	43.844
2017	21129.366	12940.502	34069.868	63584.348	20.351	53.582
2018	32315.509	16587.166	48902.675	68633.815	24.167	71.251
2019	30905.332	21560.382	52465.714	60949.783	35.374	86.080
متوسط فترة	33641.861	19358.678	53000.540	60629.069	31.985	84.746
المتوسط العام	24895.061	16357.937	41608.984	60163.758	26.765	65.411

المصدر:

https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx.
https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database.
النسب محسوبة من قبل الباحثة.

الشكل رقم(3-3) انكشاف الاقتصاد اللّيبي على الخارج خلال الفترة(1990م-2019م)

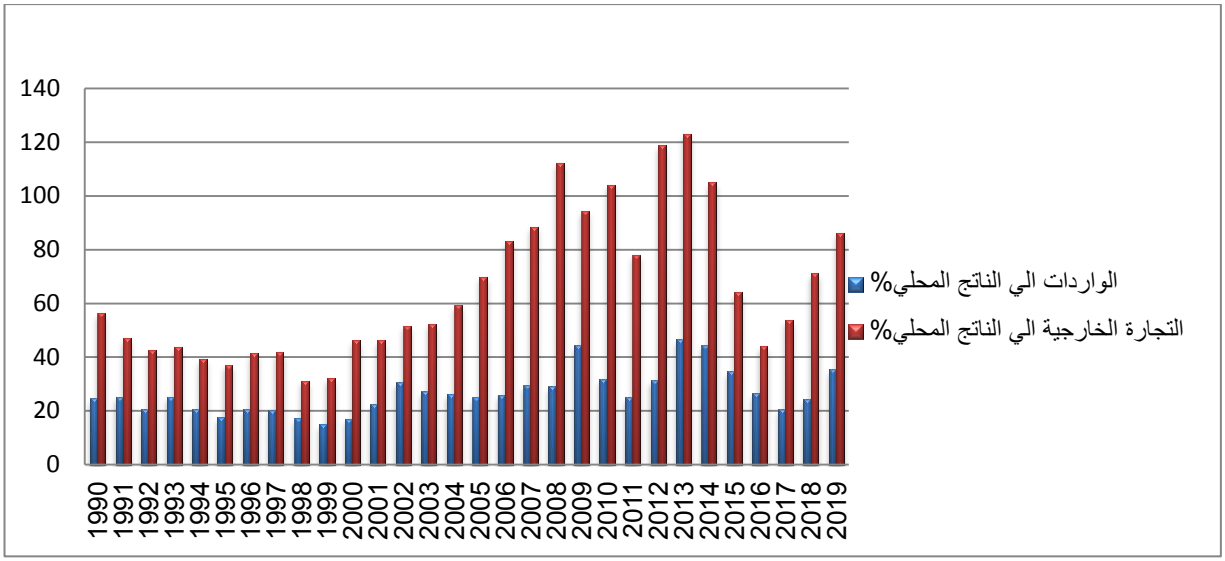

3-2-2.الميل المتوسط للتصدير:

تكمن أهمية هذا المؤشر في أنه يبين مدى قدرة الاقتصاد على تصدير السّلع إلى الأسواق العالمية، وكذلك يقيس نسبة إجمالي الصّادرات إلى النّاتج المحلي الإجمالي وقوة التّرابط بينهما، وبالتّالي فإنّه يوضح أهميتها النّسبية للاقتصاد، فكلما ارتفعت نسبة إجمالي الصّادرات إلى النّاتج المحلي الإجمالي كلّما دلّ ذلك على ارتفاع القدرة التّصديرية للاقتصاد وازدياد قوة التّرابط بين إجمالي الصّادرات والنّاتج المحلي الإجمالي، وبالتّالي زيادة الأهمية النّسبية للصادرات في الاقتصاد.(المبروك،2017م،116)، ويمكن احتساب الميل المتوسط للتصدير كالتّالي:

$$\text{الميل المتوسط للتصدير} = \frac{\text{اجمالي قيمة الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

بالنّظر إلى الجدول والشّكل رقم(3-4)، التّالين نجد أن الاقتصاد الوطني قد حافظ على مستوى مرتفع نسبياً لقدرته التّصديرية في أغلب سنوات الدّراسة، بسبب ارتفاع قيمة الصّادرات النّفطية، حيث سجل المتوسط العام لهذه الفترة(1990م-2019م)، حوالي(38.646%)، ويعكس ذلك قوة التّرابط بين صادرات الاقتصاد الوطني خصوصاً النّفطية منها، وناتجه المحلي الإجمالي وبالتّالي أهميتها للاقتصاد الوطني، حيث سجّل الميل المتوسط للتصدير أدنى مستوى له خلال فترة الدّراسة في عام1998م، بحوالي 13.804%، وهي نسبة منخفضة تدلّ على ضعف التّرابط بين الصّادرات والنّاتج المحلي الإجمالي، بينما أنّ أعلى مستوى للميل المتوسط للتصدير خلال فترة الدّراسة سجل في عام 2012م، والّذي سجلت خلاله نسبة إجمالي قيمة الصّادرات إلى النّاتج

المحلي الإجمالي حوالي87.474%، وهي نسبة مرتفعة تدلّ على قوة التّرابط بين الصّادرات والنّاتج المحلي الإجمالي، وتبين أهمية الصّادرات للاقتصاد الوطني خلال هذا العام.

الجدول رقم(3-4) الميل المتوسط للتصدير

السنوات	إجمالي قيمة الصّادرات	النّاتج المحلي الإجمالي	الميل المتوسط للتصدير%
1990	14567.1	46192.675	31.535
1991	11565.197	53424.199	21.647
1992	11565.768	51975.189	22.252
1993	9193.331	50019.262	18.379
1994	9499.822	50987.028	18.631
1995	9816.227	49854.909	19.689
1996	10644.167	50918.874	20.904
1997	11488.742	53573.107	21.444
1998	7133.015	51670.059	13.804
1999	8799.916	52057.409	16.904
متوسط فترة	10427.329	51067.271	20.519
2000	15601.316	53274.738	29.284
2001	12829.816	53547.360	23.959
2002	11334.390	53840.515	21.051
2003	15543.527	61927.985	25.099
2004	21711.133	65852.372	32.969
2005	33170.604	73950.784	44.854
2006	44992.161	78799.908	57.096
2007	49517.796	83709.128	59.154
2008	69524.102	83573.479	83.189
2009	39886.718	79896.094	49.923
متوسط فترة	31411.156	68837.236	42.658
2010	60585.617	83912.669	72.200
2011	22146.903	41672.277	53.145
2012	68103.618	77854.961	87.474
2013	48885.573	63842.655	76.571
2014	29774.779	49131.516	60.602
2015	14263.428	48717.506	29.277
2016	8308.488	47991.156	17.312
2017	21129.366	63584.348	33.230
2018	32315.509	68633.815	47.083
2019	30905.332	60949.783	50.706
متوسط فترة	33641.861	60629.069	52.760
المتوسط العام	24895.061	60163.758	38.646

النّسب محسوبة من قبل الباحثة.

شكل رقم(3-4) القدرة التّصديرية للاقتصاد الليبي مقاسة بنسبة الصّادرات إلي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1990-2019م)

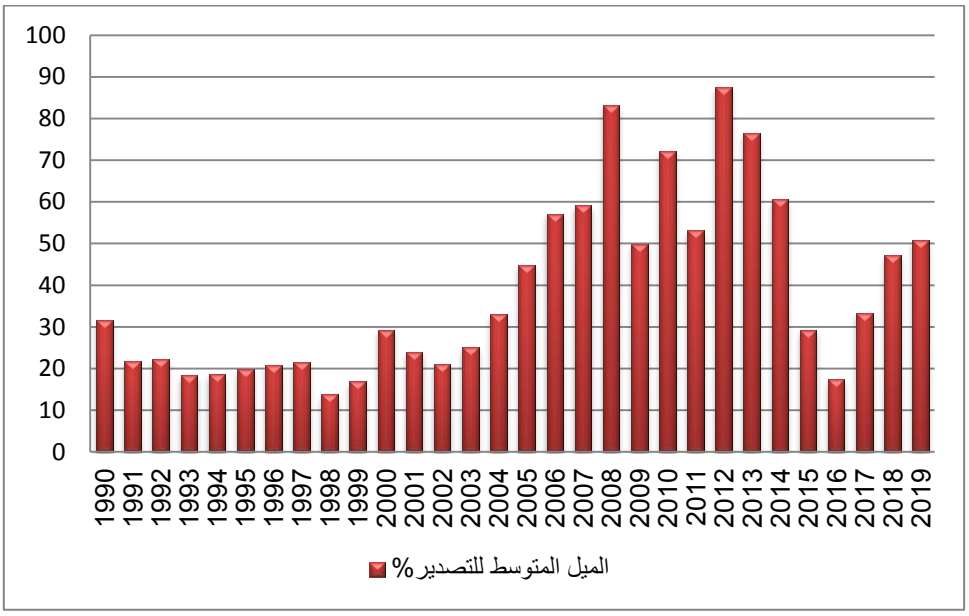

3-2-3. تطور إنتاج النفط في ليبيا خلال الفترة(1990م-2019م).

شهد الإنتاج اليومي للنفط تقلّبات عديدة بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدّراسة، حيث بلغ متوسط الفترة 481.516 مليون برميل، أمّا الفترة من (1990م-1999م) وصل إنتاج النّفط أعلى قيمة له 601.9 مليون برميل خلال عام1991م، ومن ثمّ انخفض الإنتاج إلى 565.3 مليون برميل عام 1992م، بمتوسط يومي 1.5 مليون برميل، أمّا الفترة من(2000م-2009م)،بلغ متوسط الفترة 581.21 مليون برميل، ووصل أعلى مستوى للإنتاج 653.8 مليون برميل وذلك في عام 2007م ، بسبب التّحسن الّذي شهدته أسعار النّفط في الأسواق الدّولية خلال هذا العام، ومن ثمّ سجل إنتاج النّفط الخام تراجعاً بمقدار 10.2 مليون برميل وبنسبة انخفاض بلغت 1.6% ليصل إلى 643.6 مليون برميل خلال عام 2008م، مقارنة بعام2007م، حيت انخفض تبعاً لذلك متوسط الإنتاج اليومي من 1.79 مليون برميل خلال عام 2007م، إلى 1.76 مليون خلال عام2008م، ويمكن إرجاع ذلك إلى قرار منظمة أوبك بتخفيض إنتاجها؛ نظراً لبروز مشكلة الأزمة المالية العالمية(التّقرير السّنوي،2008م،ص47)، أمّا الفترة(2010م-2019م) بلغ متوسط الفترة329.6 مليون برميل وهو متوسط منخفض مقارنة بالفترات السّابقة، حيث شهدت الفترة ما بين ارتفاع وانخفاض في إنتاج النّفط، حيث سجل إنتاج النّفط خلال عام 2011م انخفاضاً ملحوظاً بمقدار 437.5 مليون برميل وبنسبة انخفاض بلغت 71.0% ليصل إلى 178.7

مليون برميل، مقابل616.2 مليون برميل خلال عام2011م، مقارنة بنحو1.69 مليون برميل خلال عام 2010م، بعد ذلك أخذت كميات الإنتاج في الانخفاض بسبب زيادة حدّة الصّراع في المناطق الشّمالية من البلد وفرض الأمم المتحدة عدداً من العقوبات على الحكومة السّابقة إلى أنْ وصل إنتاج النّفط إلى أدني مستوياته خلال شهر يوليو وأغسطس عند مستوى 34 ألف برميل يومياً(التّقرير السّنوي،2011م،ص52)، ثمّ بدأ في الارتفاع من جديد لينخفض في عام 2014م،انخفاضاً ملحوظا بمقدار 187.4 مليون برميل وبنسبة51.2% ليصل إلى 175.2 مليون برميل، مقابل 362.6 مليون برميل خلال عام 2013م، وانخفض تبعاً لذلك متوسط الإنتاج اليومي إلى 480 ألف برميل خلال عام2014م، ويرجع هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى الاضطرابات وإدخال قطاع النّفط في الصّراعات السّياسية ممّا أدّى إلى تدهور عمل القطاع، كما أنّ تحول الهلال النّفطي إلى ساحة للصراع المسلح في منتصف شهر ديسمبر زاد من تفاقم المشكلة؛ إذ أنّ الهلال النّفطي يحتوي على أكبر الموانئ النّفطية في ليبيا(السّدرة ورأس لا نوف)، فنتج عن هذا الصّراع إيقاف الموانئ النّفطية واندلاع حريق في خمس خزانات نفطية من أصل 19 في ميناء السّدرة(التّقرير السّنوي،2014،58،ص50)، وسجّل أدني مستوى للإنتاج خلال عام 2016م، إلى137.9مليون برميل وهو أدني مستوى خلال فترة الدّراسة.

جدول رقم (3-5) تطور إنتاج النّفط في ليبيا بملايين البراميل خلال الفترة (1990م-2019م)

السّنوات	الإنتاج		
	المتوسط اليومي	المجموع	التّغير في المجموع%
1990	1.3	494.7	19.9
1991	1.6	601.9	21.7
1992	1.5	565.3	-6.0
1993	1.3	518.4	-8.3
1994	1.4	508.8	-1.9
1995	1.3	510.6	0.4
1996	1.5	549.9	7.7
1997	1.3	509.2	-7.4
1998	1.5	550.9	8.2
1999	1.4	527.7	-4.2
متوسط فترة	1.41	533.74	11.58
2000	1.4	519.8	-1.5
2001	1.4	516.8	-0.6
2002	1.2	473.5	-8.4
2003	1.5	560.0	18.3
2004	1.6	591.3	5.6
2005	1.7	618.0	4.5
2006	1.8	642.8	4.0
2007	1.8	653.8	1.7
2008	1.8	643.6	-1.6
2009	1.6	592.5	-7.9
متوسط فترة	1.58	581.21	6.82
2010	1.7	616.0	4.0
2011	0.5	178.6	-7.1
2012	1.5	530.7	197.1
2013	1.0	362.6	-31.7
2014	0.5	175.2	-51.7
2015	0.4	146.6	-16.3
2016	0.4	137.9	-5.9
2017	0.9	320.8	132.6
2018	1.1	404.3	26.0
2019	1.2	423.3	4.7
متوسط فترة	0.92	329.6	72.88
المتوسط العام	1.303	481.516	30.426

المصدر:

مصرف ليبيا المركزي، نشرات اقتصادية، أعداد مختلفة.

إحصائيات التجارة الخارجية، الكتيب الإحصائي، أعداد مختلفة.

شكل(3-5)تطور إنتاج النفط في ليبيا بملاين البراميل خلال الفترة(1990م-2019م)

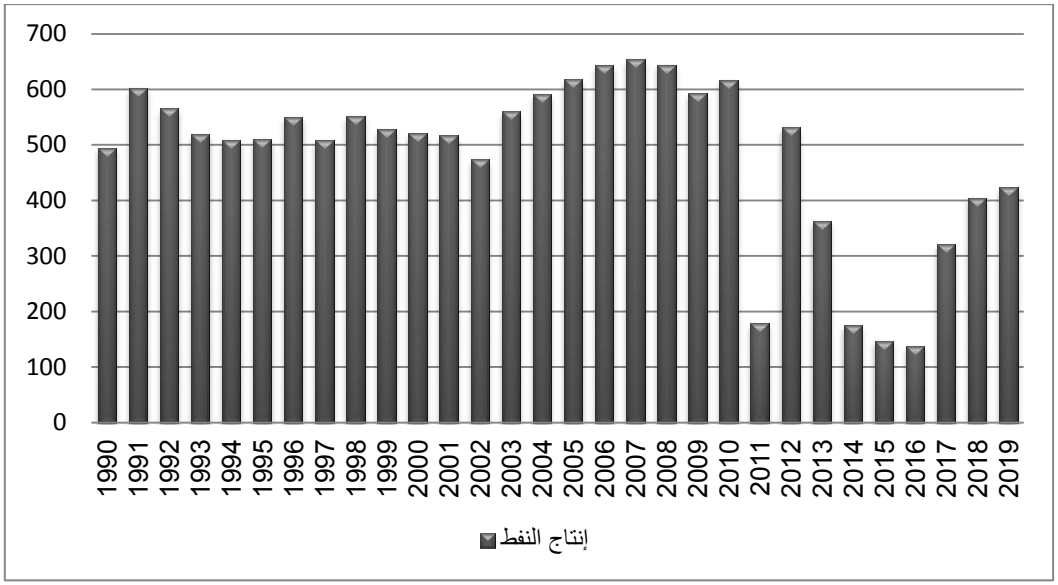

3-2-4.التّغيرات الّتي طرأت على أسعار النّفط الخام:

لقد تعرضت أسعار النّفط للعديد من التّقلبات والتّغيرات، وعدم الاستقرار في الأسعار، وتسمى بالصّدمات النّفطية خلال تطورها التّاريخي، حيث تعرضت أسعار النّفط العالمية للعديد من التّقلبات صعوداً وهبوطاً خلال فترة الدّراسة.

تعريف السّعر النّفطي:

السّعر كمصطلح اقتصادي يقصد به التّعبير عن قيمة أيّ شيء مادي أو معنوي بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين.

أي أنّ هناك علاقة بين القيمة للشيء وسعرها المحدد لها وهذه العلاقة ليست ثابتة بل هي علاقة متغيرة وهذا التّغير خاضع وناجم عن تأثير وتدخل العديد من العوامل المختلفة منها ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي أّو متعلق بطبيعة وشكل السّوق(الدّوري،2009م،ص347).
وعليه يمكن تعريف السّعر النّفطي بأنّه القيمة النّقدية لبرميل النّفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية(الدّولار الامريكي).
من خلال ما تمّ تقديمة يمكن تلخيص ذلك بأن هناك:

السّعر الاسمي للنفط: هو القيمة التّقديرية للدولار الّتي تعطى بوحدة واحدة من النّفط للبرميل عادة خلال فترة زمنية وتتحدد بناءً على قانون الطلب والعرض.

السّعر الحقيقي للنفط: هو السّعر الاسمي بعد تعديله بناء على معدلات الّتضخم(بنين،2023م،ص4).

وعليه يوجد عدة أنواع لأسعار النّفط الخام في السّوق النّفطية، منها:

1- سعر السّوق الفوري: هو السّعر الّذي يتحدد بين الأطراف الّتي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية، أي هو السّعر السّائد في السّوق عند اتمام الصّفقة فعلاً.
2- السّعر التّرجيعي: هو سعر الوحدة النّفطية على أساس متوسط أسعار المنتجات النّفطية المتفق عليها مطروحاً منه تكلفة تكرير الوحدة النّفطية وهامش الرّبح منها(محمد،2014م،ص38).
3- سعر الكلفة الضّريبية: إن هذا السّعر يعني تجسيداً لقيمة الوحدة النّفطية بمقدار نقدي محدد وفي زمن معلوم مستنداً على كلفة إنتاج الوحدة النّفطية زائداً أو مضافاً لها أية دفوعات أو ضرائب مختلفة على ذلك(الدوري،2009م،ص363).
4- السّعر المعلن: وهو سعر البرميل المعلن من قبل الشّركات النّفطية في كارتل الشّقيقات السّبع محسوباً بالدولار الأمريكي، وقد ابتدأ العمل بالسّعر مند عام1880م،عندما أعلنت شركة ستاندر أويل نيو عن سعر برميلها النّفطي عند فوهة البئر(بنين،2023م،ص4).

من الجدول والشكل رقم(3-6) يلاحظ تغيرات وتقلبات في أسعار النّفط العالمية كانت خلال فترة الدّراسة، حيث كان متوسط الفترة49.173%، حيث شهدت فترة التسعينيات(1990م-1999م) بصفة عامة قدراً من الاستقرار النّسبي في أسعار النفط وانخفاض حدّة التّقلبات، فقد بلغ متوسط الأسعار خلال هذه الفترة حوالي18.329%، دولار للبرميل وتعرضت السّوق النّفطية إلى أزمة حادّة، بسبب حرب الخليج الثّانية والّتي ارتفعت على إثرها أسعار النّفط، وفي نهاية التّسعينيات وبالتّحديد عام 1998م، تعرضت أسواق النّفط العالمية لهزّة ثانية أدّت إلى اختلال كبير في العرض والطّلب، فتدهورت أسعار النّفط لتصل إلى 12.72 دولار للبرميل(رحومة،2022م،ص174).

أمّا الفترة(2000م-2009م)،بلغ متوسط هذه الفترة49.604% حيث ارتفعت أسعار النّفط بدأ من سنة 2000م، لتصل إلى 28.5 دولاراً للبرميل، ثمّ تعرضت إلى الانخفاض عام 2001م، لتصل إلى 24.44 دولار للبرميل وذلك بسبب أحداث 11 من سبتمبر عام 2001م، وحالة عدم التأكد بشأن التّباطؤ المحتمل للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد العالمي، ولكن سرعان ما اتجهت أسعار النّفط نحو الارتفاع تدريجياً في عام 2002م، لتصل إلى 25.02 دولاراً للبرميل، واستمر الارتفاع حتى عام 2008م، لتصل إلى 97.26 دولاراً للبرميل، ولعل السّبب الرّئيس في ذلك هو الأزمة المالية العالمية الّتي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك العام وما ترتب عليها من ركود عالمي، ومن تمّ انخفاض الطّلب العالمي على النّفط وانخفاض الأسعار، والّتي عرفت بأزمة الرّهن العقاري(التّقرير السنوي،53، 2009م،ص27).

أما الفترة(2010م-2019م)،شهدت حالة من عدم الاستقرار وعدم التّأكد بشأن أسعار النّفط فقد بلغ متوسط الفترة 79.587%، ومع الاضطرابات الكبيرة الّتي حددت في بعض الدّول العربية عام2011م، والّتي أدت إلى خلق فجوة كبيرة بين العرض والطّلب أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار مقارنة بعام 2010م، حيث بلغ متوسط سعر البرميل حوالي111.26 دولاراً للبرميل، عام2011م، وفي عام 2014م، شهدت أسعار النّفط انخفاضاً أكثر من النّصف مقارنة بما كانت عليه في منتصف عام 2014م، وحتى بداية عام 2015م، حيث انخفض سعر البرميل من 98.95 دولاراً للبرميل في عام 2014م، إلى 52.39 دولاراً للبرميل في عام 2015م، وذلك بسبب أغلاق خام برنت القياسي عند 30 دولاراً للبرميل، ووصل هبوطه إلى حدود43.73 دولاراً للبرميل في عام 2016م، وهو أدنى مستوي منذ 12 عاماً، واستمرت في الارتفاع حتى عام 2019م، حيث بلغت أسعار النّفط 64.21 دولاراً للبرميل.

الجدول رقم (3-6) التّغيرات الّتي طرأت على أسعار النّفط الخام العالمية خلال الفترة (1990م-2019م)

السّنوات	أسعار النّفط الخام(دولار/ للبرميل)
1990	23.73
1991	20
1992	19.32
1993	16.97
1994	15.82
1995	17.02
1996	20.67
1997	19.07
1998	12.72
1999	17.97
متوسط فترة	18.329
2000	28.5
2001	24.44
2002	25.02
2003	28.83
2004	38.27
2005	54.52
2006	65.14
2007	72.39
2008	97.26
2009	61.67
متوسط فترة	49.604
2010	79.5
2011	111.26
2012	111.67
2013	108.66
2014	98.95
2015	52.39
2016	43.73
2017	54.19
2018	71.31
2019	64.21
متوسط فترة	79.587
المتوسط العام	49.173

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

الشّكل(3-6) أسعار النّفط الخام دولار للبرميل خلال الفترة(1990م-2019م)

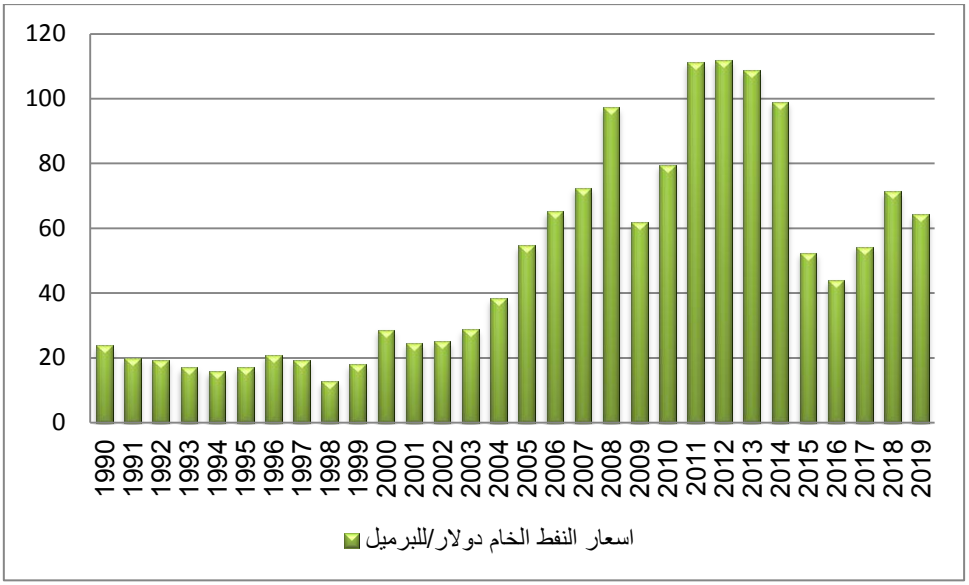

3-2-5.الدّول المستوردة للنفط اللّيبي وحصصها:

تغيرت هيكلية الشّركاء التّجارية لليبيا خلال الخمس عقود خاصة فيما يتعلق باستيراد النّفط، فبعد إن كانت الولايات المتحدة من ضمن المستوردين الأساسيين خلال فترة السّتينيات والسّبعينيات تراجعت حصتها، بينما أصبحت أوروبا المنتفع الأكبر من النّفط اللّيبي حيث تستورد حوالي 80% من صادرات الخام الليبي.

الجدول رقم(3-7) يوضح التّوزيع الجغرافي لصادرات النّفط اللّيبي

الدّولة	نسبتها من إجمالي صادرات النفط الليبي
إيطاليا	%32
ألمانيا	%14
الصّين	%10
فرنسا	%10
إسبانيا	%9
البرازيل	%3
مجموعة من الدّول الأوروبية تشمل(بريطانيا- التّشيك- هولندا- النّمسا- السّويد- البرتغال- اليونان)	%14
دول أسيوية أخرى	%3

المصدر:

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أغسطس2016،ص7.

الشكل رقم(3-7) التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الليبي

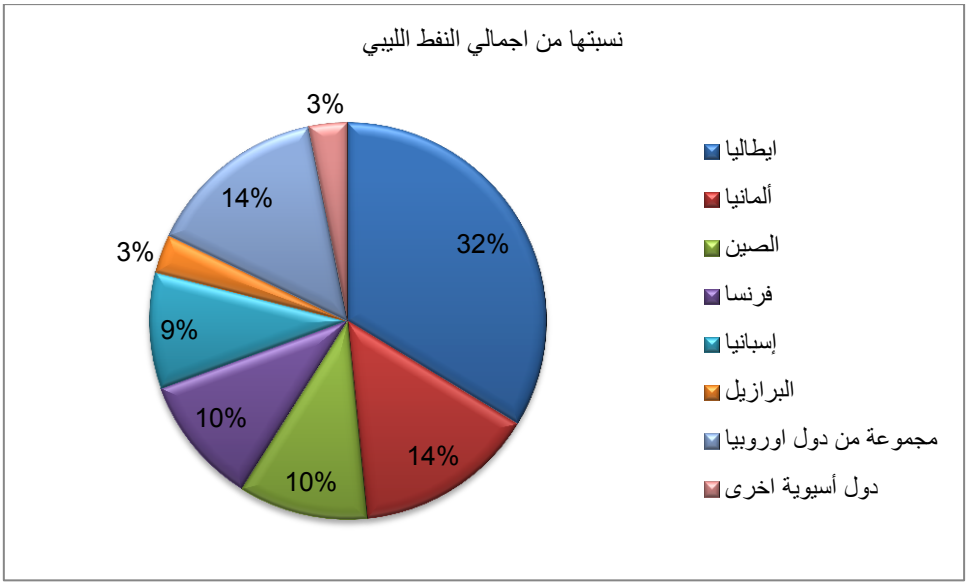

للموقع الجغرافي دور مهم في احتلال دول أوروبا الغربية مركز الصّدارة بالنّسبة للصادرات اللّيبية، وبذلك فقد وضع البترول اللّيبي عند أطراف أصابع السّوق الكبرى للبترول العربي، ففي مقابل عدّة ألاف من الكيلومترات في حالة الخليج العربي، ويضع عشرات من الألاف في حالة الرأس، يقع البترول اللّيبي على بعد بضع مئات فقط من الكيلو مترات من مصبه الطّبيعي فمن حسن حظ ليبيا أنّ حوض بترولها الأساسي جاء قريباً للغاية من السّاحل(مصطفي، 2007م،ص185).

من خلال الجدول والشّكل رقم(3-7) نلاحظ التّركيز الجغرافي لصادرات النّفط الخام اللّيبي إلى دول أوروبا الغربية أو ما صار يعرف بالاتحاد الأوروبي وهي الشّريك الّتجاري الأهم لليبيا والمستورد الأهم لصادرات النّفط الخام اللّيبي، وبالأخص إيطاليا حيث تستورد ما نسبته 32% من النّفط الخام اللّيبي ومن ثمّ ألمانيا وأسبانيا وتليها كل من فرنسا والصّين وبعض الدّول الآسيوية الأخرى؛ وذلك لأن صادرات ليبيا من النّفط الخام تعدّ من مصادر إمدادات الطّاقة للاتحاد الأوروبي نظراً للقرب الجغرافي للموانئ النّفطية اللّيبية المطلّة على البحر المتوسط، وهو ما يجعلها غير معرضة للتهديدات الجيوسياسية للمضايق البحرية كمضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس، فضلاً عن انخفاض تكاليف النّقل نتيجة الموقع الجغرافي المتميز، إضافة لارتفاع جودة النّفط الليبي(المبروك،2020م،ص29).

2-3.تطور حجم العمالة في الاقتصاد الليبي.

إن تحسين القوى العاملة من شأنه أن يحقق تكاملاً أفضل بين رأس المال البشري ورأس المال المادي، فضلاً عن تعزيز النّمو الاقتصادي وتحسين فرص العمل، وتسهيل عملية التّكيف على نحو أكثر فعالية مع التّحديات والفرص النّاجمة عن العولمة واستيعاب التّكنولوجيا الجديدة، وتسمح الصّادرات النّفطية بتوفير فرص العمل وتحقيق زيادة في الأجور الحقيقية للعاملين في قطاع التّصدير وتحسين مهارات العاملين، من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى والّتي تسمح بامتصاص فائض العمالة في القطاع النّفطي(علي،2017م،ص440).

حيث يقدر إجمالي عدد الأجانب المقيمين في ليبيا قبل الأزمة بنحو 2.5 مليون شخص، منهم حوالي مليون مصري، و80 ألف باكستاني، و59 ألف سوداني، وعدد كبير من السّكان الأفارقة الصّحراويين قادمين بشكل رئيس من النّيجر وتشاد ومالي ونيجيريا وغانا، ومع ذلك فقد غادر الكثير منهم نتيجة الاقتتال في ليبيا خلال عام 2011م(منظمة الأسكوا،ص27)، هذا وتُشَكِّلُ العمالة الوافدة 35% من القوى العاملة في المتوسط وتصل إلى 80% في بعض البلدان، فبعد دخول العمالة العربية المهاجرة في مرحلة العودة إلى دول الإرسال مع تراجع الطّلب عليها في دول الاستقبال عادت دول الإرسال لمواجهة الاختلالات الّتي كانت سائدة في سوق العمل فيها وبل نتج عنها اشكالات إضافية واجهتها هذه الدّول(منظمة العمل العربية،ص5)

فمن خلال النّظر إلى الجدول والشكل رقم(3-8)، نلاحظ أن العمالة الأجنبية تشكل ما نسبته 10.565%، خلال الفترة (1990م-1999م)، من إجمالي العمالة في الاقتصاد اللّيبي، وقد وصل عدد العمال إلى 179.9، في عام 1999م، وهي أعلى قيمة مقارنة بعام 1992م، التي بلغ عدد العمال فيها إلى 76.1الف عامل في تلك الفترة، أما الفترة (2000م-2009م)، فقد كان متوسط الفترة 89.169%، بالنّسبة للعمالة الوطنية، ومتوسط فترة بلغ 10.830 %، بالنّسبة للعمالة الوافدة وشكلت نسبة العمالة العربية والإفريقية من إجمالي العمالة الوافدة ما نسبته 82.3% خلال عام2001م، ويدل ذلك على ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي العمالة في الاقتصاد اللّيبي خلال تلك الفترة(الحويج،2015م،ص69)، ومن تمّ سجلت أعلى عدد عمال في عام 2009م، حتى وصل إلى 313.3عامل من إجمالي العمالة في الاقتصاد اللّيبي، تمّ استقرت في نفس المستوي ما بعد عام 2010م، فقد وصل إجمالي عدد العمال في ليبيا 2192.471 عامل خلال عام 2019م.

الجدول رقم (3-8) تطور حجم العمالة في الاقتصاد اللّيبي ونسب إسهاماتها خلال الفترة (1990م-2019م)

السّنوات	العمالة الوطنية	العمالة الوافدة	إجمالي العمالة	نسبة العمالة الوطنية إلى الإجمالي%	نسبة العمالة الوافدة إلى الإجمالي%
1990	1022.154	139.2	1161.354	88.013	11.986
1991	1119.928	85.3	1205.228	92.922	7.077
1992	1175.061	76.1	1251.161	93.917	6.082
1993	1147.125	151.6	1298.725	88.327	11.672
1994	1190.891	156.1	1346.991	88.411	11.588
1995	1233.49	161	1394.49	88.454	11.545
1996	1273.621	166.5	1440.121	88.438	11.561
1997	1314.559	169.4	1483.959	88.584	11.41
1998	1354.925	172.1	1527.025	88.729	11.270
1999	1390.998	179.9	1570.898	88.547	11.452
متوسط فترة	1222.275	145.72	1367.9952	89.434	10.565
2000	1433.235	187.9	1621.135	88.409	11.590
2001	1501.034	176.8	1677.834	89.462	10.537
2002	1562.207	174.3	1736.507	89.962	10.037
2003	1626.246	170.2	1796.446	90.525	9.474
2004	1687.88	169.1	1856.98	90.893	9.106
2005	1731.382	186	1917.382	90.299	9.700
2006	1788.847	184	1972.847	90.673	9.326
2007	1844.074	180.9	2024.974	91.066	8.933
2008	1768.747	309.3	2078.047	85.115	14.884
2009	1816.242	313.3	2129.542	85.287	14.712
متوسط فترة	1675.989	205.18	1881.1694	89.169	10.830
2010	1861.342	317.2	2178.542	85.439	14.560
2011	1717.22	321	2038.22	84.250	15.749
2012	1570.091	324.7	1894.791	82.863	17.136
2013	1612.022	327.3	1939.322	82.863	17.136
2014	1650.023	332.5	1982.523	83.122	16.877
2015	1685.468	333.18	2018.648	83.228	16.771
2016	1702.448	353.72	2056.168	83.494	16.505
2017	1744.715	354.3	2099.015	82.797	17.202
2018	1787.512	358.7	2146.212	83.120	16.879
2019	1830.571	361.9	2192.471	83.286	16.713
متوسط فترة	1716.141	338.450	2054.591	83.509	16.490
المتوسط العام	1538.135	229.783	1767.918	87.371	12.628

المصدر:

1- مركز العلوم الاقتصادية بنغازي.

2- https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN

الشكل رقم(3-8)تطور حجم العمالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1990م-2019م)

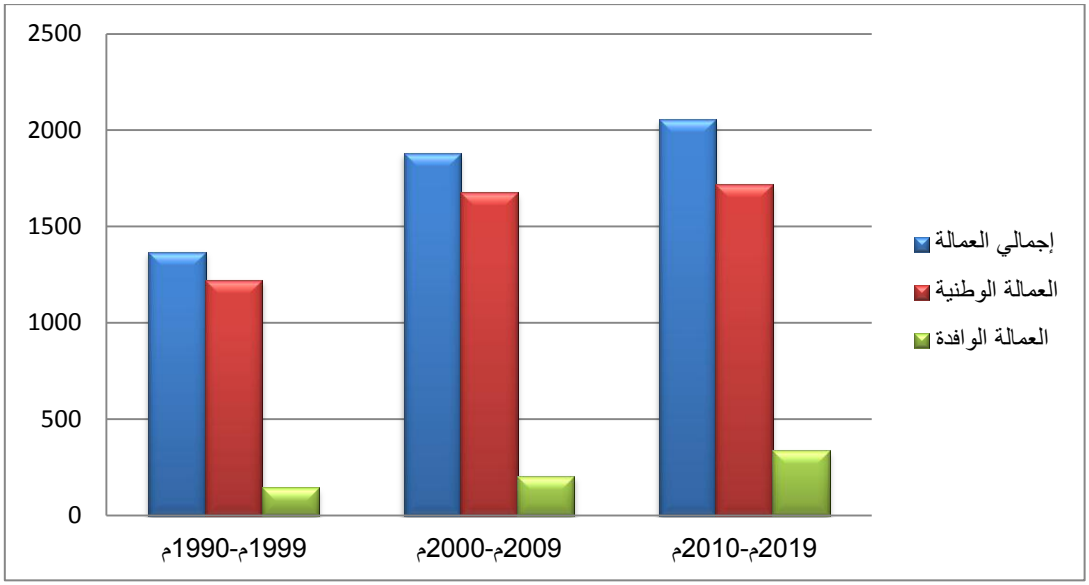

3-4.تطور النّاتج المحلي الإجمالي في ليبيا:

بصفه عامة تسهم الصّادرات من النّفط شأنها شأن كل الصّادرات الأخرى، في نمو الاقتصاد المحلي مباشرة من خلال زيادة النّاتج المحلي الإجمالي، وبشكل غير مباشر من خلال روابطها مع بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويتسم الإسهام المباشر للصادرات النّفطية بطبيعتها المؤقتة، نظراً لمحدودية احتياطات النّفط ولكونه قابلاً للنضوب.

3-4-1.تطورهيكل الناتج المحلي الإجمالي:

لقد جرت العادة في الدّراسات الاقتصادية المتعلقة بالدّول النّفطية، أن يتمّ تقسيم النّاتج المحلي الإجمالي، إلى ناتج محلي نفطي، وناتج محلي غير نفطي، حتي أنّ بعض هذه الدّراسات ترى ضرورة تصحيح الدّخل القومي بأن تخرج منه قيمة الموارد النّاضبة (كالنفط مثلاً)، الّتي يتمّ استخراجها في الاقتصاد المحلي، ويهدف ذلك الي تباين مدى إسهام القطاع النّفطي في تكوين النّاتج المحلي الإجمالي سواء من حيث المستوى أو من حيث معدل النّمو(ابوخشيم،2003م،ص159).

وتحليل البيانات والنّسب الواردة في الجدول (3-9) يتبين أن النّاتج المحلي الإجمالي شهد تقلبات ملحوظة على طول الفترة، حيث سجل أدنى قيمة له في عام(2011م) بلغت(41672.277) مليون دولار نتيجة للأحداث الّتي شهدتها الدّولة في تلك الفترة، في حين

شهد أعلى قيمة له عام (2010م) بنحو (83912.669) مليون دولار نتيجة لتحسن الوضع في أسعار النفط، وبشكل عام يمكن دراسة تطور الحاصل في النّاتج المحلي الإجمالي بشقيه النّفطي وغير النّفطي كالتالي:

حيث اتسمت الفترة (1990م-1999م) بانخفاض في حجم النّاتج المحلي الإجمالي اللّيبي، نتيجة الحصار المفروض على ليبيا من قبل الأمم المتحدة وانخفاض أسعار النّفط العالمية، ممّا أدى إلى انخفاض القطاع النّفطي خلال الفترة، بمتوسط سنوي بلغ (15036.706) مليون دولار، في حين يلاحظ انتعاش القطاع غير النّفطي خلال هذه الفترة حيث بلغ متوسط سنوي قدره (36030.564) مليون دولار مقارنة بالقطاع النّفطي لنفس الفترة، أما بخصوص نسب إسهامات القطاعات الاقتصادية في النّاتج المحلي الإجمالي فنلاحظ أن القطاعات غير النّفطية كانت تشكل الحجم الأكبر في هيكل النّاتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، وذلك بمتوسط سنوي بلغ (70.500%) من إجمالي النّاتج المحلي الإجمالي، فبلغ القطاع النفطي نسبة ضئيلة خلال هذه الفترة وسجل متوسط سنوي قدره (29.499%) من إجمالي النّاتج المحلي الإجمالي؛ ويرجع هذا لانخفاض أسعار النّفط العالمية خلال هذه الفترة.

أما الفترة (2000م-2009م)، فاتسمت بتزايد في حجم النّاتج المحلي الإجمالي ويرجع هذا الانتعاش في حجم النّاتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع أسعار النّفط العالمية، مما أدت إلى زيادة قيمة الصّادرات النّفطية، وبالّتالي زيادة حجم الايرادات العامة، مما أثر إيجابيا على حجم النّاتج المحلي، حيث بلغ المتوسط السّنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة (68837.236) مليون دولار، كما يلاحظ ارتفاع في قيمة النّاتج النّفطي بنحو(41640.991) مليون دولار سنويا في المتوسط، وذلك على حساب الناتج غير النفطي الذي انخفض خلال هذه الفترة، والذي بلغ متوسط قدرة(27196.244) مليون دولار مقارنة بالفترة السابقة، اما بخصوص نسب المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة، فقد اخدت نسب مساهمة القطاع غير النفطي في التراجع وذلك بما نسبته(41.638) من الناتج المحلي الاجمالي، ليحتل بعدها القطاع النفطي المرتبة الاولي وذلك بسبب رفع الحصار على ليبيا، وكذلك التحسن الذي طرأ على أسعار النّفط العالمية وارتفاع الكميات المصدرة منه، حيث بلغ ما نسبته (58.361) من النّاتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

أما الفترة(2010م-2019م) فشهدت انخفاضاً كذلك في إجمالي النّاتج المحلي الإجمالي بشقيه النّفطي وغير النّفطي، نتيجة لأحداث فبراير وتدهور الوضع الأمني الّتي شهدته الدّولة في هذه

الفترة، وإغلاق الحقول والموانئ النّفطية 2013م، والحرب الّتي شهدتها العاصمة، ولاقتتال على مصادر النّفط وسيطرة بعض الجهات على حقوله وموانئ تصديره، كل هذه الأحداث أثرت سلباً على النّاتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسطة (60629.068) مليون دولار، كما حقق القطاع النّفطي(35097.531) مليون دولار في المتوسط، كما يلاحظ انخفاض القطاع غير النّفطي خلال هذه الفترة فيما كان عليه بالفترة السّابقة، والذي بلغ متوسط قدره(25531.537) مليون دولار، مما يشير إلى تراجع النّاتج غير النّفطي خلال هذه الفترة بالأخص بعد انتفاضة فبراير وما تبعها من توقف لأعمال الكثير من الشّركات والمؤسسات المحلية، ومغادرة الشّركات الأجنبية والعمالة الأجانب البلاد، كل هذا أدى إلى تدهور في القطاع غير النّفطي، إمّا بخصوص نسب الإسهامات في النّاتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة يلاحظ تراجع القطاع النّفطي حيث سجل متوسط سنوي قدرة(55.714) من إجمالي النّاتج المحلي مقارنة بالفترة السّابقة، كما سجل القطاع غير النّفطي ما نسبته (44.285) من إجمالي النّاتج المحلي خلال هذه الفترة.

جدول رقم(3-9) تطور النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثّابتة لعام 2015م خلال الفترة(1990م-2019م)

السّنوات	النّاتج المحلي الإجمالي	النّاتج المحلي النّفطي	النّاتج المحلي غير النّفطي	نسبة النّاتج المحلي النّفطي إلى الإجمالي%	نسبة النّاتج المحلي غير النّفطي إلى الإجمالي%
1990	46192.675	17091.509	29101.165	37.000	62.999
1991	53424.199	16971.009	36453.189	31.766	68.233
1992	51975.189	14000.359	37974.829	26.936	73.063
1993	50019.262	11588.423	38430.838	23.167	76.832
1994	50987.028	13277.697	37709.330	26.041	73.958
1995	49854.909	16872.500	32982.408	33.843	66.156
1996	50918.874	17708.454	33210.419	34.777	65.222
1997	53573.107	18790.937	34782.169	35.075	64.924
1998	51670.059	10652.642	41017.416	20.616	79.383
1999	52057.409	13413.533	38643.875	25.766	74.233
متوسط	51067.2711	15036.706	36030.564	29.499	70.500
2000	53274.738	16987.639	36287.098	31.886	68.113
2001	53547.36	17198.970	36348.389	32.119	67.880
2002	53840.515	28662.739	25177.775	53.236	46.763
2003	61927.985	35354.554	26573.430	57.089	42.910
2004	65852.372	44023.655	21828.716	66.852	33.147
2005	73950.784	49313.796	24636.987	66.684	33.315
2006	78799.908	56919.658	21880.249	72.233	27.766
2007	83709.128	58706.618	25002.509	70.131	29.868
2008	83573.479	60861.522	22711.956	72.823	27.176
2009	79896.094	48380.759	31515.334	60.554	39.445
متوسط	68837.236	41640.991	27196.244	58.361	41.638
2010	83912.669	59153.383	24759.285	70.493	29.506
2011	41672.277	20211.647	21460.629	48.501	51.498
2012	77854.961	56676.204	21178.756	72.797	27.202
2013	63842.655	38244.543	25598.111	59.904	40.095
2014	49131.516	19885.490	29246.025	40.474	59.525
2015	48717.506	22530.021	26187.484	46.246	53.753
2016	47991.156	19357.117	28634.038	40.334	59.665
2017	63584.348	37207.019	26377.328	58.516	41.483
2018	68633.815	41496.671	27137.143	60.460	39.539
2019	60949.783	36213.214	24736.568	59.414	40.585
متوسط	60629.068	35097.531	25531.537	55.714	44.285
المتوسط العام	60177.858	30591.743	29586.115	47.858	52.141

المصدر:

مصرف ليبيا المركزي، نشرات اقتصادية، اعداد مختلفة.

https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

شكل رقم(3-9) تطور النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثّابتة خلال الفترة(1990م-2019م)

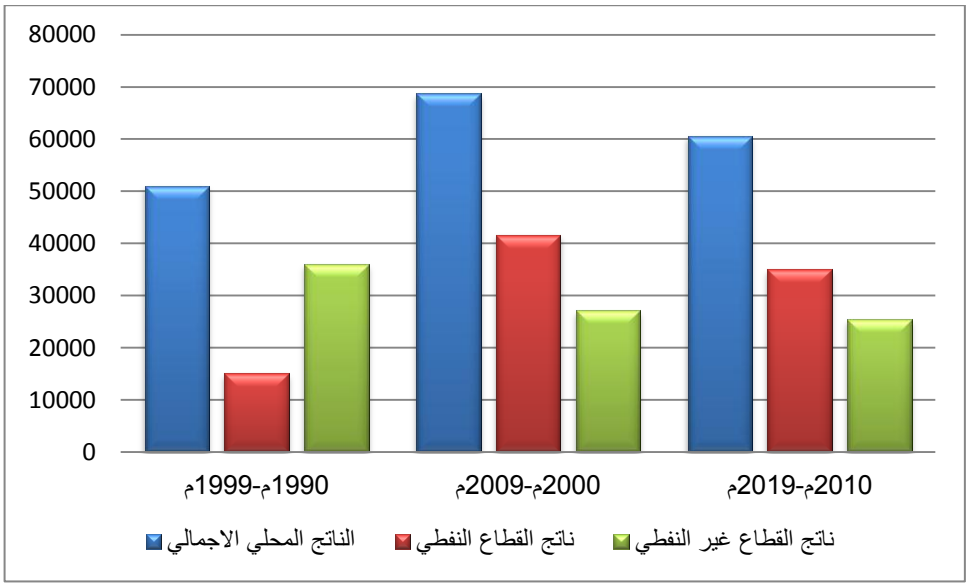

3-4-2تطور النّمو الاقتصادي:

من خلال تحليل النّاتج المحلي الإجمالي وأهم مكوناته بالجدول السابق(3-9)، وتوضيح معدلات نموه في الجدول (3-10)، الذي يوضح لنا معدلات النّمو للناتج المحلي الإجمالي اللّيبي ومكوناته خلال الفترة (1990م-2019م)، يلاحظ أنّ النّاتج المحلي الإجمالي شهد تذبذبات في معدلات نموه خلال فترة الدّراسة، نتيجة للظروف الدّاخلية والخارجية الّتي شهدها الاقتصاد اللّيبي خلال هذه الفترة، حيث بلغ متوسط معدل النّمو السّنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بما نسبته (2.968%)، أسهم قطاع النّفط خلال هذه الفترة بمعدل نمو سنوي بلغ (5.512-%)، في حين بلغ القطاع غير النّفطي(0.498%)، كما يلاحظ من الشّكل البياني(3-10) التّذبذب في نمو النّاتج المحلي الإجمالي بشقيه النّفطي وغير النّفطي خلال فترات الد راسة كالتّالي:

الفترة الأولى(1990م1999م)، شهدت الفترة انخفاض في معدلات نمو النّاتج المحلي الإجمالي، فقد قدر معدل النّمو للقطاع النّفطي خلال الفترة متوسط سنوي سالب قدره 6.005-%، نتيجة للحظر الاقتصادي المفروض، وانخفاض أسعار النّفط العالمية، مما أدى إلى انخفاض الإرادات النّفطية، وبالتّالي أثر سلباً على نمو النّاتج المحلي الإجمالي، خلال هذه الفترة بمعدل نمو سنوي بلغ 1.493%، في حين شهد القطاع غير النفطي فترة انتعاش حاصة في قطاعين الصناعة والزراعة، نتيجة الحظر المفروض وانخفاض المعروض السّلعي المستورد، وبالتّالي بدأ قطاعي الزّراعة

والصّناعة في إنتاج سلع محلية، مما أثر إيجابيا على معدل النّمو السّنوي بمتوسط بلغ3.754% خلال الفترة.

أمّا الفترة (2000م-2009م)، فتميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في معدلات نمو القطاع النّفطي، نتيجة لتحسن ظروف السّوق النّفطية، وكذلك بسبب رفع العقوبات المفروضة على ليبيا من المجتمع الدّولي، حيث سجل متوسط معدل نمو سنوي موجب قدره 10.576%، مما أثر إيجابيا على النّاتج المحلي بمعدل نمو سنوي موجب بلغ 4.527%، في حين شهد القطاع غير النّفطي انخفاض خلال هذه الفترة والذي بلغ متوسط معدل نمو سنوي سالب قدره0.342-%.

اما الفترة(2010م-2019م) فشهدت هذه الفترة تراجع في معدلات النّمو للناتج المحلي الإجمالي والنّاتج النّفطي، نظراً للطروف الّتي مرت بها الدّولة خلال هذه الفترة، حيث قدر معدل النّمو للقطاع النّفطي بما نسبته21.156-%، في حين حقق القطاع غير النّفطي معدل نمو سنوي يقدر بحوالي 1.51%، في المتوسط، بالمقابل لوحظ انخفاض في معدل نمو إجمالي النّاتج المحلي مقارنة بالفترة السّابقة حيث بلغ2.737% خلال هذه الفترة، وذلك كما هو موضح في الجدول التّالي.

جدول رقم(3-10) معدلات النّمو في النّاتج المحلي الإجمالي والنّاتج المحلي النّفطي والنّاتج المحلي غير النفطي(1990م-2019م) بأسعار عام(2015م)

السّنوات	معدل نمو النّاتج المحلي الاجمالي%	معدل نمو النّاتج المحلي النّفطي%	معدل نمو النّاتج المحلي غير النّفطي%
1990	-	-	-
1991	15.655	-0.710	25.263
1992	-2.712	-21.218	4.174
1993	-3.763	-20.813	1.200
1994	1.934	12.722	-1.877
1995	-2.220	21.305	-12.535
1996	2.134	4.720	0.691
1997	5.212	5.760	4.732
1998	-3.552	-76.396	17.926
1999	0.749	20.582	-5.786
متوسط فترة	1.493	-6.005	3.754
2000	2.338	21.039	-6.098
2001	0.511	1.228	0.168
2002	0.547	39.995	-30.732
2003	15.021	18.927	5.543
2004	6.337	19.691	-17.855
2005	12.297	10.727	12.865
2006	6.557	13.362	-11.189
2007	6.229	3.043	14.269
2008	-0.162	3.540	-9.161
2009	-4.400	-25.796	38.760
متوسط فترة	4.527	10.576	-0.342
2010	5.027	18.211	-21.437
2011	-50.338	-192.669	-13.322
2012	86.826	64.338	-1.313
2013	-17.997	-48.194	20.866
2014	-23.042	-92.323	14.250
2015	-0.842	11.737	-10.457
2016	-1.490	-16.391	9.342
2017	32.491	47.974	-7.881
2018	7.941	10.337	2.880
2019	-11.195	-14.589	-8.846
متوسط فترة	2.737	-21.156	-1.591
المتوسط العام	2.968	-5.512	0.498

تم احتساب النّسب من قبل الباحثة استناداً على الجدول رقم(2-9)

شكل رقم(3-10) معدلات النّمو في النّاتج المحلي الإجمالي والنّاتج المحلي النّفطي والنّاتج المحلي غير النّفطي(1990م-2019م)

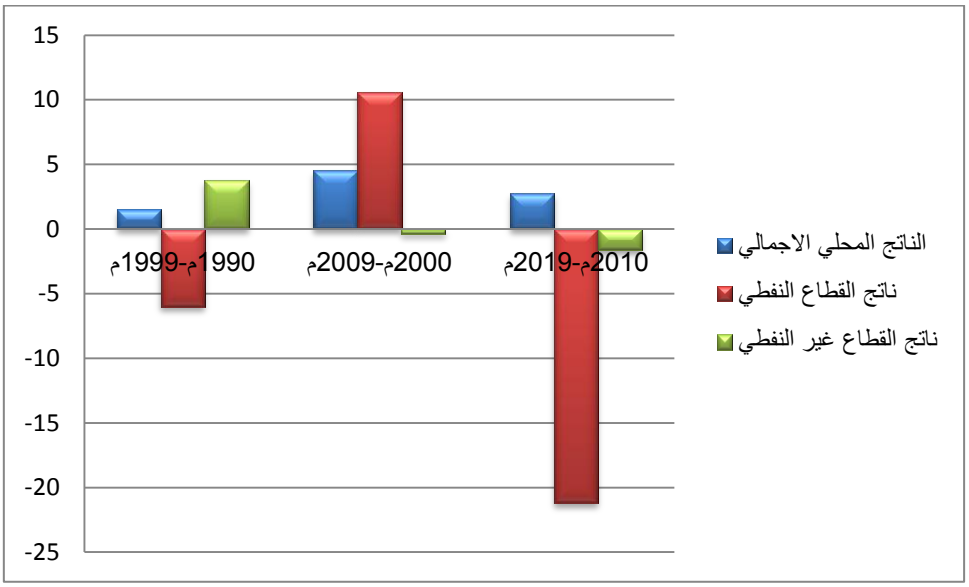

3-4-3.إسهامات التّكوين الرّأسمالي الثّابت في النّاتج المحلي الإجمالي:

فمن خلال الجدول والشّكل البياني رقم(3-11) يتبين لنا أنّ التّكوين الرّأسمالي الثّابت يسهم في النّاتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990م-2019م)، فقد بلغ متوسط فترة الدّراسة 20.004% ومتوسط معدل نمو وصل إلى 3.259%، فقد انتقل من23.600% عام 1990م، إلى 15.837% عام2019م،حيث سجل أدنى نسبة 14.713%، في عام 1998م، وبمعدل نمو وصل إلى 7.832% وسجل أعلى نسبة له في عام2009م، حيث وصلت هذه النّسبة إلى 25.038%، وبمعدل نمو بلغ12.581%، وذلك نتيجة انخفاض إسهامات الإيرادات البترولية في النّاتج المحلي الإجمالي في هذه السّنة والنّاجم عن انخفاض حصيلة الصّادرات البترولية بسبب انخفاض الطّلب العالمي على هذه المادة وانخفاض أسعار البترول تبعاً لذلك، فزيادة نسبة التّكوين الرّأسمالي الثّابت لإجمالي النّاتج المحلي الإجمالي يعبر عن الزّيادة الاستثمارات خلال الفترة المدروسة (قريبي،2014م،ص159).

الجدول رقم(3-11) إسهامات التّكوين الرّسمالي الثّابت في النّاتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1990م-2019م) بمليون دولار أسعار2015م

السّنوات	النّاتج المحلي الإجمالي	التّكوين الرّأسمالي الثّابت	نسب إسهامات التّكوين الرّأسمالي إلى النّاتج المحلي الإجمالي%	معدل نمو التّكوين الرّأسمالي الثّابت%
1990	46192.675	10901.620	23.600	14.754
1991	53424.199	12510.106	23.416	-3.740
1992	51975.189	12042.220	23.169	-4.371
1993	50019.262	11515.764	23.022	4.283
1994	50987.028	12008.987	23.553	-32.766
1995	49854.909	8074.059	16.195	30.950
1996	50918.874	10573.046	20.764	-5.698
1997	53573.107	9970.495	18.611	-23.751
1998	51670.059	7602.318	14.713	7.832
1999	52057.409	8197.765	15.747	39.927
متوسط	51067.271	10339.638	20.279	2.741
2000	53274.738	11470.953	21.531	-3.508
2001	53547.360	11068.463	20.670	18.642
2002	53840.515	13131.945	24.390	-6.418
2003	61927.985	12289.106	19.844	10.269
2004	65852.372	13551.195	20.578	19.188
2005	73950.784	16151.518	21.840	2.380
2006	78799.908	16536.024	20.984	4.776
2007	83709.128	17325.939	20.697	6.401
2008	83573.479	18435.094	22.058	8.512
2009	79896.094	20004.420	25.038	-8.560
متوسط	68837.236	14996.466	21.763	5.168
2010	83912.669	18292.022	21.798	-60.372
2011	41672.277	7248.664	17.394	71.163
2012	77854.961	12407.094	15.936	-13.761
2013	63842.655	10699.694	16.759	6.542
2014	49131.516	11399.748	23.202	-26.945
2015	48717.506	8327.988	17.094	11.988
2016	47991.156	9326.354	19.433	10.331
2017	63584.348	10289.948	16.183	7.215
2018	68633.815	11032.407	16.074	-12.501
2019	60949.783	9653.222	15.837	12.581
متوسط	60629.069	10867.714	17.971	0.6242
المتوسط العام	60177.859	12067.939	20.004	3.259

المصدر:

https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

الشّكل رقم (3-11) نسب إسهامات التّكوين الرّسمالي في النّاتج المحلي الإجمالي

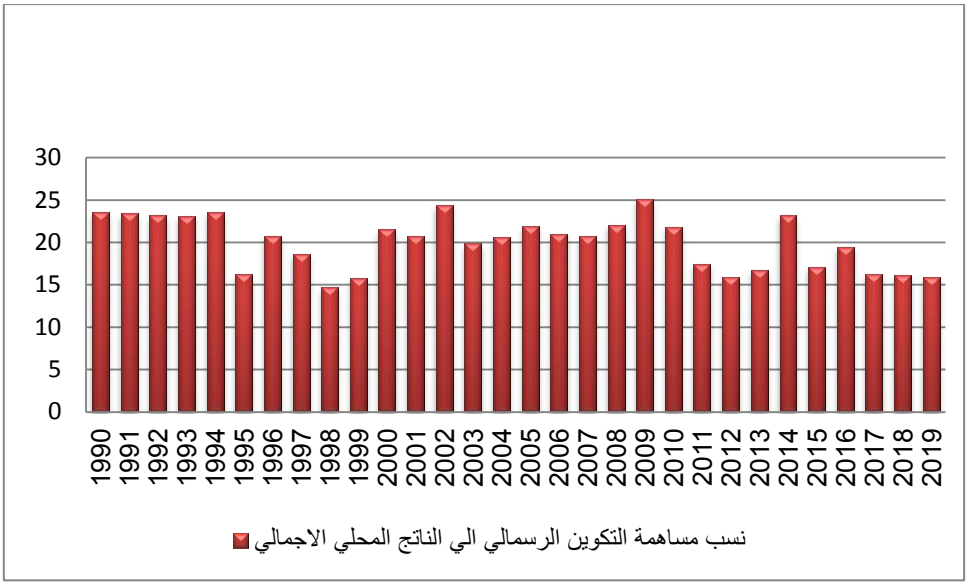

الفصل الرّابع
دراسة قياسية لأثر صادرات النّفط الخام على النّمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990م-2019م)

الفصل الرّابع
دراسة قياسية لأثر صادرات النّفط الخام على النّمو الاقتصادي
في ليبيا خلال الفترة (1990م-2019م)

1.4 تمهيد:

يعرف الاقتصاد القياسي بأنّه القياس في الاقتصاد أو القياس الاقتصادي وبصورة أكثر تفصيلاً يعرف الاقتصاد القياسي بأنّه فرع المعرفة الّذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختبار مدى صحة العلاقات كما تقدمها النّظرية الّتي توضح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة وتفسر سلوك بعض الظّواهر الاقتصادية لإيجاد العلاقات باستخدام القياس الاقتصادي (عطية،2004م، ص5).

ويمكننا القول أنّ الاقتصاد القياسي تكامل بين النّظرية الاقتصادية والرّياضيات والإحصاء بشقية الوصفي والاستدلالي لصياغة العلاقات الاقتصادية رياضياً ثم قياسها بعد تحويلها إلى علاقات احصائية او عشوائية واختبارها ثم الاعتماد عليها في رسم السّياسات الاقتصادية الملائمة(داود، السوعي،2013م،ص13).

يتناول هذا الفصل تقدير أثر التّغيرات في معدلات نمو النّاتج المحلي الإجمالي وصادرات النّفط اللّيبي الخام، وذلك في المدى الطّويل والقصير إضافة إلى تأثير عوامل أخرى سيشملها النّموذج، من خلال بيانات سلاسل زمنية سنوية (1990م-2019م)؛ لتصبح حجم العينة قيد الدّراسة تحتوي على(30 مشاهدة).

وتكون الصّيغة الرياضية للعلاقة بين المتغيرات كالاتي:

$$GDP = f(Gcf, LAF, Oxp) _____ 1$$

حيث:

GDP: النّاتج المحلي الإجمالي معبراً عنه بالنّمو الاقتصادي.

Gcf: التّكوين الرّأسمالي الثّابت.

LAF: إجمالي القوه العاملة.

Oxp: صادرات النّفط الخام.

u: بند المتغيرات العشوائية وهو يضاف إلى الصيغة الخطية؛ ليعبر عن المتغيرات الأخرى التي لم يشملها النّموذج.

وبتحويل النّموذج من الصّيغة الرّياضية إلي صيغة النّموذج الخطي لتأخذ شكل النموذج القياسي التّالي:

$$\hat{y} = a + b_1 x_{1i} + b_2 x_{2i} + \cdots \ldots \ldots . . + b_k x_k + e$$

$$i = 1,2,3 \ldots \ldots \ldots . n$$

حيث:

$\hat{y}_i$: المتغير التّابع.

a : ثابت الانحدار.

b_1 : ميل الانحدار y على المتغير المستقل الأول(x_1).

b_2ميل الانحدار y على المتغير المستقل الثّاني(x_2).

b_3ميل الانحدار y على المتغير المستقل الثّالث(x_3).

e_i : تمثل البواقي أو الأخطاء العشوائية وهي تساوي $e = (y_1 - \hat{y})$.

n: عدد البيانات (حجم العينة).

2.4 - الاختبارات القبلية:

سيتم في هذا البحث استخدام الصّيغة اللّوغاريتمية وذلك لأنّها تمثل أفضل تقدير للنّموذج حيث كانت نتائج التّقدير مقارنة بالدّالة الخطية والنّصف لوغاريتمية كالتّالي:

جدول رقم(4-1) نتائج التقدير للمعادلات

المؤشرات	الصّيغة نصف اللوغاريتمية	الصّيغة اللوغاريتمية	الصّيغة الخطية
R-Squared	0.853111	0.959374	0.881950
Adjusted R-squared	0.836162	0.934547	0.868329
F-statistic	50.33468	38.64240	64.74867
S.E.of regression	5197.222	0.050891	4659.174
Akaike info criterion	20.007320	-2.829090	19.85463
Schwarz criterion	20.26003	-2.268611	20.04146
Hannan-Quinncriter	20.13297	-2.649788	19.91440

المصدر: اعداد الباحثة مخرجات برنامج Eviews10.

بعد عدة محاولات لاختيار أهم صيغة للنّموذج تبيّن أنّ أفضل صيغة للنّموذج هي الصّيغة اللّوغاريتمية وكذلك بناء على ما جاءت به الدّراسات السّابقة ومنها دراسة (المبروك،2020م)(الصّقر،2017م)(جدي،2012م) تمّ إدخال اللّوغاريتم على المتغيرات، فأصبح شكل النموذج كما يلي:

$$\text{Lngdp}= b_0 + b_1 \text{ lngcf} + b_2 \text{ lnlaf} + b_3 \text{ lnoxp} + u_t$$

b_3, b_2, b_1, b_0 معاملات المتغيرات، وتمثل مرونة متغير بالنّسبة إلى المتغيرات المستقلة.

u_t : حد الخطأ العشوائي أو البواقي للنموذج.

1.2.4 - الرّسم البياني للسلاسل الزّمنية لمتغيرات البحث.

بالنّظر للشكل التّالي رقم (4-1) الّذي يمثل الرّسم البياني للسلاسل الزّمنية لمتغيرات البحث يمكن ملاحظة أنّ السّلسلة الممثلة للمتغير lngdp، تحوي اتجاهاً عاماً موجباً، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ملاحظة الاتجاه العام الذي تسلكه قيم مشاهدات هذه السّلسلة، حيث إنّها أخذة في الارتفاع مع الزّمن، ويتضح من خلال الرّسم أيضاً أن هذه السّلسلة لا تنطلق من الصّفر، وبالتّالي فإنّها تحوي حداً ثابتاً بين طياتها، وتفيد معرفة مدى وجود حدّ ثابت واتجاه عام في البيانات في اختبار النّماذج الملائمة لتمثيل هذه السّلاسل ضمن الاختبارات القياسية المختلفة.

ويلاحظ من ناحية أخرى أنّ السّلسلة الزّمنية الممثلة في المتغيرات المستقلة، lngcf, lnlaf lnoxp، تحوي بين طياتها أيضاً اتجاهاً عاماً موجباً، حيث أن البيانات الممثلة لهذه السلاسل أخذة في التّزايد مع الزّمن، كما ينبغي الإشارة في هذا المقام، على احتواء السّلاسل الزّمنية لمتغيرات البحث على قيم متطرفة outliers وتغيرات هيكلية structural breaks الأمر الذي ينبغي أخذه في الاعتبار، وضرورة التّعامل مع أي مشكلات قياسية قد تظهر في النّماذج القياسية الّتي سيتم تقديرها في هذا البحث، ونتيجة لذلك سيتم ادخال متغيرات وهمية في النّموذج القياسي لغرض السّيطرة على التّغيرات الهيكلية والصّدمات الموجودة في السّلاسل الزّمنية.

الشكل رقم(4-1) الرّسم البياني للسلاسل الزّمنية لمتغيرات البحث

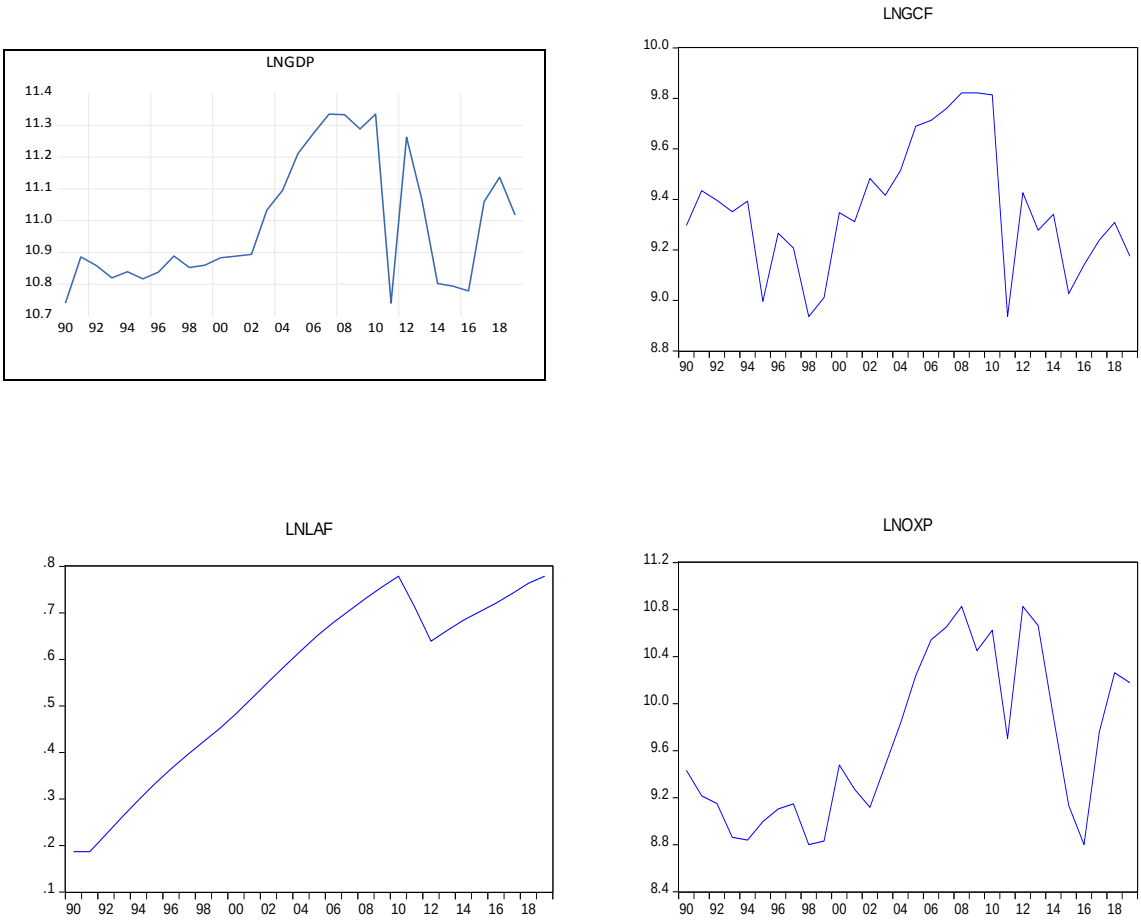

المصدر: مخرجات برنامج Eveiws10

2.2.4 - تحليل الارتباط بين متغيرات البحث.

يبين الجدول الآتي رقم(4-2) نتائج تقدير مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث، ويهدف تحليل الارتباط في هذا البحث إلى تحقيق أمرين، يتمثل الأول في التّعرف على طبيعة وقوة العلاقة بين متغيرات البحث ومدى معنويتها الإحصائية، وتمشياً مع الهدف العام للبحث سيتم التّركيز على العلاقة بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التّابع من جهة أخرة، ويكمن الأمر الثّاني في التّعرف على مدى وجود ارتباط قوي ومعنوي إحصائياً بين المتغيرات المستقلة للبحث، الأمر الذي قد يقود في حالة وجوده إلى مواجهة آثار مشكلة التّعدد الخطي، multicollinearity، في النّماذج القياسية الّتي سيتم تقديرها، ويتضح من خلال الجدول بادئ ذي بدء إنّ صادرات النّفط الخام ترتبط إيجابياً مع النّاتج المحلي الإجمالي الممثل للنمو الاقتصادي، ويرتبط متغيري القوى العاملة والتّكوين الرّأسمالي الثّابت مع النّمو الاقتصادي كذلك بعلاقة إيجابية، فيمكن القول أنّ هذه النّتائج جيدة نوعاً ما، وبالتّالي فإن النّماذج القياسية الّتي سيتم تقديرها في هذا البحث ستكون بعيدة

عن المشكلات النّاشئة عن الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، إذ أّنها كانت أقل من معامل التّحديد الّذي قدر بـــ0.99، حيث ترتبط صادرات النّفط الخام بـــ 0.86، مع النّاتج المحلي الإجمالي، وترتبط كل من المتغيرات التّكوين الرّأسمالي الثّابت وحجم القوى العاملة، بـــ0.79،0.58، على التّوالي، مع النّاتج المحلي الإجمالي، كما هو موضح في الجدول التّالي.

الجدول رقم(4-2): مصفوفة الارتباط correlation matrix بين متغيرات البحث

Variables	lngdp	lngcf	Lnlaf	lnoxp
lngdp	1			
lngcf	0.79	1		
lnlaf	0.58	0.26	1	
lnoxp	0.86	0.64	0.66	1

المصدر: اعداد الباحثة مخرجات برنامج Eviews10.

3.2.4. دراسة استقراريه السّلاسل الزّمنية.

تفترض كلّ الدّراسات التّطبيقية الّتي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة، وصفة الاستقرارية أو السّكون تلك تتحدد ببعض الخصائص الإحصائية، وفي حالة غياب الاستقرارية فإنّ الانحدار الّذي نحصل عليه بين متغيرات السّلسلة الزّمنية غالباً ما يكون زائفاً، ومن المؤشرات الأولية الّتي تدلّ على أن الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائف كبر معامل التّحديد R^2، وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، ووجود ارتباط ذاتي يظهر في معامل دربن واتسون،D.W.

وكذلك إن عدم الاستقرار في السّلاسل الزّمنية يرجع في كثير من الأحيان إلى وجود جذر الوحدة، ويوجد هناك العديد من الاختبارات للكشف عن جدر الوحدة إلا أنّنا اعتمدنا في هذا البحث على اختبارين اثنين هما اختبار(A.D.F)(Augmented Dickey & Fullr)، وذلك لأهمية هذا الاختبار في تحديد درجة تكامل متغيرات النّموذج القياسي بالإضافة إلى تمكنه من تحديد مشكلة الارتباط الزّائف بين المتغيرات المستقلة والتّابع النّاتجة عن عدم استقرار السّلاسل الزّمنية المستعملة في تقدير النّموذج القياسي، واختبار فليب- بيرون (P.P)(Phillips)، وفي حالة عدم توافق نتائج اختبار (ADF)و(PP) فإنّه يتمّ تفضيل نتائج اختبار(PP) لقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السّلاسل الّتي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت.(Kahli,2017,p.139)

ويقوم الاختبارين على اختبار (t) للمعلمة (ρ) إذ يتم اختبار الفرضيتين التّاليتين كما يلي:

- فرضية العدم وتنص على عدم استقراريه السّلسلة الزّمنية:

الفرض العدمي : H_0: $\begin{cases} t-stat < t-tab \\ prob > 0.05 \end{cases}$

- الفرضية البديل والّتي تنصّ على استقراريه السّلسلة الزّمنية:

الفرض البديل : H_1: $\begin{cases} t-stat > t-tab \\ prob < 0.05 \end{cases}$

جدول رقم(4-3) نتائج اختبار ADF للسّلاسل الزّمنية عند المستوي والفرق الأول.

	Istdiffeience الفرق الاول			Level المستوي			
القرار	None	Trend &Intercept	**I**ntercept	None	Trend &Intercept	**I**ntercept	
	-1.953381	-3.580623	-2.971853	-1.953381	-3.574244	-2.967767	القيم الحرجة عند5%
ساكنة عند I(1)	-7.974691	-7.704190	-7.842716	0.296748	-2.859562	-2.809261	gdp
ساكنة عند I(1)	-7.989968	-7.707493	-7.846652	-0.248363	-2.650111	-2.722832	gcf
ساكنة عند I(1)	-2.160383	-3.726762	-2.979574	1.041602	-1.953556	-1.915807	laf
ساكنة عند I(1)	-5.281617	-5.104377	-5.211216	0.174625	-2.316661	-1.771718	oxp

المصدر: اعداد الباحثة وفقاً لبرنامج EViews 10.

جدول رقم(4-4) نتائج اختبار pp للسلاسل الزّمنية عند المستوي والفرق الأول.

	Istdiffeience الفرق الاول			Level المستوي			
القرار	None	Trend &Intercept	**I**ntercept	None	Trend &Intercept	**I**ntercept	
	-1.953381	-3.580623	-2.971853	-1.952910	-3.574244	-2.967767	القيم الحرجة عند5%
ساكنة عند I(1)	-7.974691	-7.816106	-7.842716	0.377961	-2.914569	-2.805883	gdp
ساكنة عند I(1)	-8.377343	-8.090650	-8.230009	-0.221146	-2.604676	-2.680889	gcf
ساكنة عند I(1)	-2.082499	-3.271514	-3.019870	1.915663	-0.887677	-2.084112	laf
ساكنة عند I(1)	-6.608515	-7.732420	-8.078125	0.677156	-2.357520	-1.726739	oxp

المصدر: اعداد الباحثة وفقاً لبرنامج EViews 10.

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار (ADF)و(PP) أنّ جميع السّلاسل الزّمنية تحتوي على جذر وحدة، ومنه فالسّلاسل غير مستقرة خلال فترة الدّراسة عند المستوي، حيث كانت القيمة المطلقة المقدرة تقلّ عن القيم الحرجة عند مستوي معنوي 1%،5%،10%، ممّا يؤدي إلى قبول الفرضية الصّفرية، ولكنها استقرت عند الفروق الأولى لهم في كلّا الاختبارين ومنه نجدّ أنّ جميع المتغيرات متكاملة من الدّرجة الأولى أي I(1). وحسب هذه النّتائج المحققة يمكن إجراء التّكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود ARDL.

4.2.4 - تقدير النّموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذّاتي للفجوات الزّمنية الموزعة المتباطئة "AARDL":

يتبنى هذا البحث نموذج الانحدار الذّاتي لفترات الإبطاء الموزعة المطور AARDL المقترح بواسطة كل من Sam et al (2019م)، ويتمثل التّطور الّذي أتى به ضمن هذا النّموذج في اقتراح إحصائية F جديدة الاختبار الحدود bounds test، تستخدم لاختبار إبطاءات المتغيرات المستقلة في المستوي، وقدموا القيم الحرجة لهذا الاختبار عند كافة مستويات المعنوية الإحصائية، وقد وضع هذا الاختبار لتجاوز المشكلة المتعلقة بالحالات غير المولدة للتكامل المشترك degenerate cases، الّتي يمكن تصنيفها إلى حالتين، تتعلق الأولى بالوضع الّتي تكون فيه الإبطاءات الأولى للمتغيرات المستقلة في المستوي غير معنوية إحصائياً في نموذج تصحيح الخطأ غير القيد، وتسمى هذه الحالة degenerate lagged independent variablescase ولتجاوز هذه المشكلة فقد افترض نموذج ARDL في نسخته المقترحة بواسطة pesaran & shin(1998)، المطور بواسطة pesaran et al.(2001) المسمّاة اختصاراً pss model أن يكون المتغير التّابع متكاملاً من الدّرجة الأولى I(1) (Sam et al, 2019, p130)وتتعلق الثّانية بالحالة التي يكون فيها الإبطاء الأول للمتغير التابع في المستوي غير معنوي إحصائياً في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، ويتمّ التحقق من هذه المشكلة باستخدام إحصاءات Tالمتضمنة في نموذج PSS(الحويج،2022م،ص8) إذا لم يتحقق الشّرطان فقد تكون حالة منحلة لجود للتكامل المشترك(Goh,Sam,2020,p) ما يميز هذا الاختبار أنّه لا يشترط أن تكون السّلاسل الزّمنية مستقرة من نفس المستوى، قد تكون مستقرة عند المستوى أي(0)I، أو متكاملة من الدّرجة الأولى(1)I، أو خليط من الإثنين (abderrezzak, benhabib,2015,p1472)، الشّرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألّا تكون مستقرة عند المستوى الثّاني أي(2)I، (Hasan cicek,2017,p.258)، بعد تحديد درجة تكامل السّلاسل الزّمنية والتي استقرت عند الفرق الأول.

سيتم فيما يلي تقدير نتائج نموذج التّكامل المشترك وفق منهجية AARDL حيث يتمّ تقدير النّموذج على النّحو التّالي:

$$\Delta \text{Lngdp} = a_0 + \sum_{i=1}^{n} a_1 \, \Delta \text{Lngcf}_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} a_2 \, \Delta \text{Laf}_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} a_3 \, \Delta \text{oxp}_{t-i}$$
$$+ s_1 y_{t-1} + s_2 lngcf_{t-1} + s_3 lnglaf_{t-1} + s_4 lngoxp_{t-1} + u_t$$

5.2.4 - اختيار فترات الإبطاء المثلي للنموذج.

يقدم البرنامج الإحصائي المستخدم فترة الإبطاء المثلي(4) لكل من المتغير التّابع والمتغيرات المستقلة، ويقوم تلقائياً بالمفاضلة بين مجموعة من النّماذج ليقدم في الأخير فترات الإبطاء المثلي، وقد عمدنا من خلال الدّراسة إلى محاولة تغيير فترات الإبطاء التّلقائية بالزّيادة وبالنّقصان للوصول إلى أفضل نموذج من ناحية الإحصائية القياسية وكذلك الاقتصادية (khelifa ahlem,2019,P,237)، ويوضح الجدول التّالي نتائج فترات الإبطاء المثلي للنموذج:

جدول رقم(4-5) نتائج تقدير نموذجARDL وفقاً لفترات الإبطاء المثلي

Variable	Coefficient	Std. Error	t- statistic	Prob*
LNGDP-TRM(-1)	0.034826	0.105737	0.329366	0.7468
LNGCF-TRM	0.221238	0.028962	7.638840	0.0000
LNGCF-TRM(-1)	0.162856	0.036647	4.443942	0.0006
LNLAF-TRM	-0.639553	0.517568	-1.235689	0.2369
LNLAF-TRM(-1)	0.791665	0.521510	1.518026	0.1513
LNOXP-TRM	0.223433	0.020751	10.76725	0.0000
LNOXP-TRM(-1)	-0.122365	0.019905	-6.147408	0.0000
D-1998	0.141142	0.023980	5.885888	0.0000
D-1999	0.123776	0.024991	4.952760	0.0002
D-2000	-0.083125	0.022060	-3.768166	0.0021
D-2007	0.057882	0.019938	2.903079	0.0116
D-2009	0.048632	0.022578	2.153904	0.0492
D-2011	-0.225657	0.078863	-2.861389	0.0126
D-2014	-0.117983	0.024202	-4.874923	0.0002
C	5.966915	0.811426	7.353619	0.0000
R-squared	0.995819		F-statistic(238.1967)	0.0000
Adjusted R-squared	0.991639		Durbin-Watson stat	2.003357

المصدر: مخرجات برنامج Eveiws10

وتشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الجدول أعلاه إلى جودة النّموذج المقدر من خلال قيمة معامل التّحديد المصحح الّتي قدرت بـ0.991 وهي قيمة عالية جداً تشير إلى أن العلاقة بين المتغير التّابع والمتغيرات المستقلة تكاد تكون خالية من الأخطاء، وأنّ النموذج له قدرة تفسيرية عالية، فالمتغيرات التفسيرية تفسر99.16% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي، وعند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت $F_{cal} = 238.196$، باحتمالية(0.0000) وهي أكبر من القيمة المجدولة التي تمّ استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5%، التي قدرت بـ $F_{tab} = 2.73$، هذا يدل على جودة النّموذج في التّعبير على العلاقات بين المتغير التّابع والمتغيرات المستقلة والنّموذج ذو معنوية احصائية وتأثيره معنوي وحقيقي.

من خلال الشّكل رقم(4-2) الذي يوضح مجموعة النّماذج الممكنة عند تغير درجات الإبطاء لمتغيرات النّموذج، وذلك بعد تحديد درجة(1) حسب إحصائية، Schwas Information (criterion)، ومنه يتضح أن النّموذج ARDL(1.1.1.1)، هو النّموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية Akaike Information criterion، حيث أنّ المتغيرات جميعها مبطأة بدرجة واحدة، وذلك كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(4-2) فترات الإبطاء المثلة للنّموذج

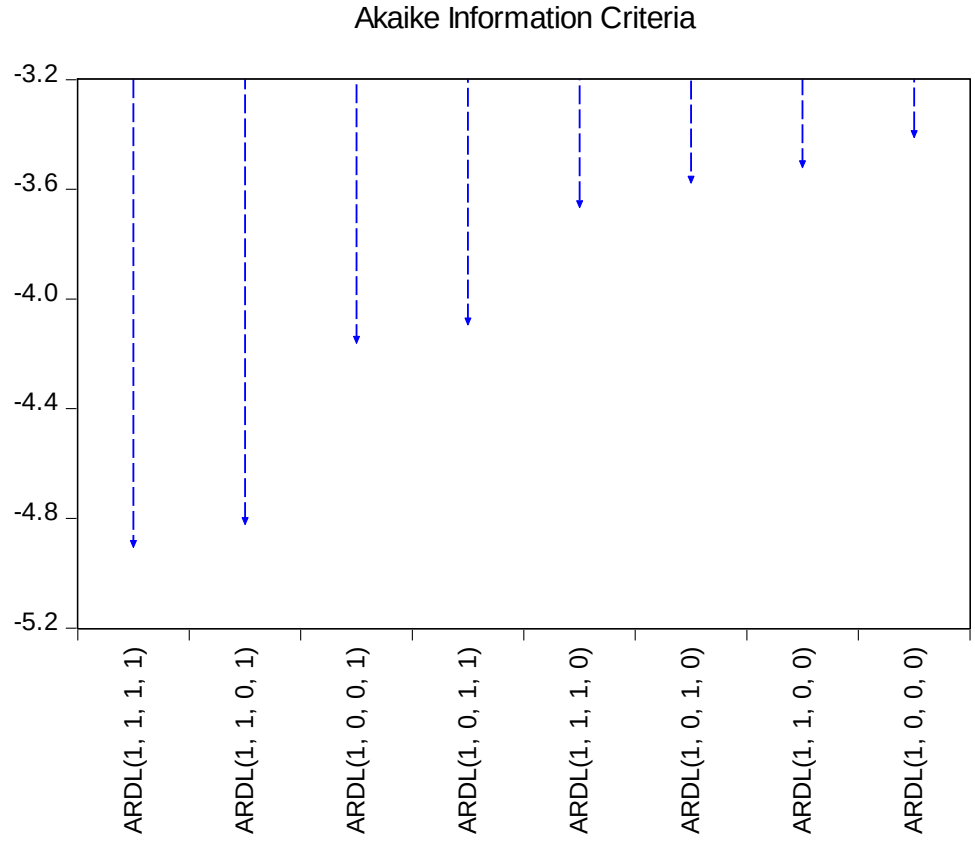

المصدر: مخرجات برنامج Eveiws10

3.4 - اختبار جودة النّموذج(تشخيص بواقي النّموذج).

قبل اعتماد النّموذج(ARDL(1،1،1،1 في تقدير الآثار قصيرة الأجل وطويلته ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النّموذج، وذلك من خلال استخدام الاختبارات التّالية:

1.3.4 - جودة النّموذج.

من أجل دراسة مدى جودة النّموذج لابد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشّكل التّالي الذي يوضح تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج القدر، والذي يمكن الاعتماد علية في تفسير وتحليل النتائج القياسية.

الشكل رقم(4-3) القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي

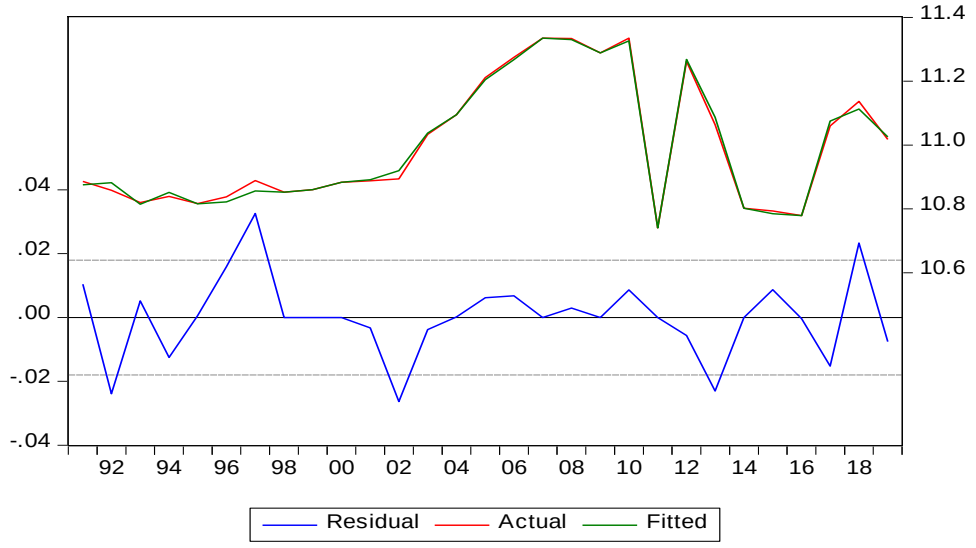

المصدر: اعداد الباحثة مخرجات برنامج Eviews10.

2.3.4 - التوزيع الطبيعي للبواقي.

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعياً. ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجميع البواقي حول المركز وتتناقص كلمّا ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة قيمة probability، عند مستوي معنوية 5%، حيث أن طبيعة افتراضات العدم والقبول علي الشكل التالي:

H_0: البواقي لا تخضع للتوزيع الطّبيعي Probability < 0.05.

H_1: البواقي تخضع للتوزيع الطّبيعي Probability > 0.05.

ومنه وحسب الشّكل رقم(4-4) نلاحظ أنّ نتيجة الاختبار كانت غير معنوية حيث كانت قيمة ، Jarque-Bera هي 0.769954، وقيمة probability، تساوي 0.680466 وهي أكبر من 0.05، هذا ما يدعم أنّ البواقي يخضعون للتوزيع الطّبيعي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(4-4) التوزيع الطّبيعي للبواقي

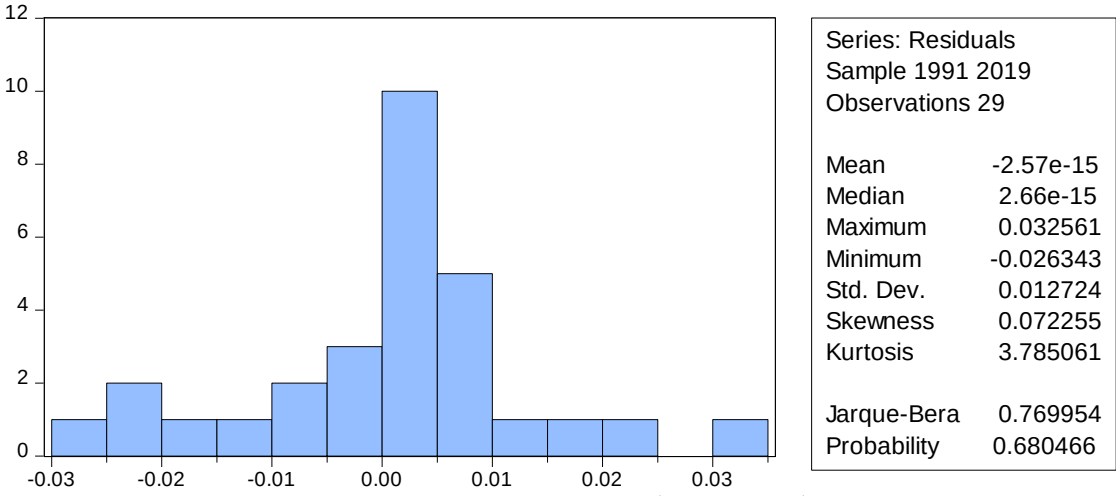

المصدر: اعداد الباحثة مخرجات برنامج Eviews10.

3.3.4 - اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

وهو اختبار يوضح مدى استقلالية مشاهدات حد الخطأ عن بعضها البعض(المبروك،2020م،ص93)، ويتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنّه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (R-squares)، المحسوبة عبر اختبار(LM)، بالقيمة الجدولية لتوزيع(Chi-square)، عند مستوي معنوية0.05، حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

H_0: يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي: $R - squard > x^2 0.05$.

H_1: لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي: $R - squard < x^2 0.05$.

وبالنّظر إلى الجدول رقم (4-6) نجد أنّ القيمة الاحتمالية لاختبار F هي 0.9897 حيث أنّها أكبر من 5% وبالتّالي نقبل الفرضية البديلة الّتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

جدول رقم(4-6) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Test	Value	Prob	
F-statistic	0.010322	Prob. F(2.12)	0.9897
Obs*R-squared	0.049806	Prob.chi-square(2)	0.9754

المصدر: اعداد الباحثة مخرجات برنامج Eviews10.

4.3.4 - اختبار تجانس التباين(ثباته عبر الزمن).

للكشف عن عدم ثبات التّباين بين حدود الأخطاء تمّ استخدام اختبارين هما(Breusch-Pagan-Godfrey)، واختبار(ARCH)، وتكون صيغة افتراضات العدم والقبول على الشّكل التّالي:

الفرض العدم: تباين البواقي غير متجانس، $H_0 \begin{cases} R - squard > x^2 0.05 \\ prob - F: stat < 0.05 \end{cases}$

الفرض البديل: تباين البواقي متجانس، $H_1 \begin{cases} R - squard < x^2 0.05 \\ prob - F: stat > 0.05 \end{cases}$

وعليه حسب هذين الاختبارين فإن Prob(F)، أكبر من 0.05، ما يعني أنّ قيمة(F)، غير معنوية إحصائياً، وبالتّالي نقبل الفرضية البديلة التي تنصّ على ثبات التباين، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(4-7) نتائج اختبار تجانس التباين

Test	**F-statistic**	**Prob.F**	**Prob.Chi-Square**
Breusch-Godfrey	0.433216	0.9353	0.8458
Arch test	0.183434	0.6720	0.6578

المصدر: اعداد الباحثة مخرجات برنامج Eviews10.

5.3.4 - اختبار التّوصيف.

للكشف عن أخطاء التّوصيف يتمّ استخدام اختبار،Ramsey RESET TEST، نلاحظ من خلال الجدول رقم(4-8) أن إحصائية فيشر F=2.8202، والقيمة الاحتمالية،Probability=0.1169، وبالتّالي نقبل الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود أخطاء توصيف عند مستوي معنوية 5%، أي أنّ احصائية RESET، تشير إلى صحة الشّكل الدّالي المستخدم في النّموذج كما هو موضح في الجدول التّالي:

جدول رقم(4-8) نتائج اختبار التّوصيف

Test	Value	df	Probability
F-statistic	2.820214	(1,13)	0.1169
T-statistic	1.679349	13	0.1169
Likelihood ratio	5.693834	1	0.0170

المصدر: من اعداد الباحثة مخرجات برنامج Eviews 10.

4.4- اختبار معلمات النّموذج في الأجلين القصير والطويل.

ندرس هنا امكانية الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، وإمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النّموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في ليبيا، وذلك في الأجلين الطويل والقصير من خلال الاختبارات التّالية:

1.4.4 - اختبار استقراريه النّموذج.

يتمّ في هذه المرحلة استخدام اختبارين للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدّراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزّمن في الأجلين القصير والطّويل(Ammara riaz, 2012, p.80)، الاختبار الأول المجموع التّراكمي للبواقي المعاودة(CUSUM)، والثّاني اختبار المجموع التّراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM OF SQUARES 'CUSUMQ').

ويعتبر هذين الاختبارين من أدقّ الاختبارات في هذا المجال؛ ذلك لأنهما يوضحان وجود أيّ تغيرات هيكلية في البيانات، ومدى حدوث الانسجام، والتّناسق بين المعالم طويلة الأجل مع المعالم قصيرة الأجل، وهذا يتطابق مع منهجية ARDL، التي دائما تأخذ بعين الاعتبار الانسجام والتّكيف في الآمدين القصير والطويل.(samehaj louni,2016,p.270).

من خلال الشّكلين رقم(4-5)و(4-6) الموجودين أدناه يتبين لنا أن المجموع التّراكمي للبواقي المعاودة(CUSUM)، بالنّسبة لهذا النّموذج هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النّموذج عند حدود معنوية 5%، كذلك الأمر بالنّسبة للمجموع التّراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM OF Squares)،هو الآخر عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوي معنوية5%، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين هو عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات، وأنّ هناك استقرار وانسجام في النّموذج بين نتائج الأجل القصير والطويل.

الشكل رقم(4-5) نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

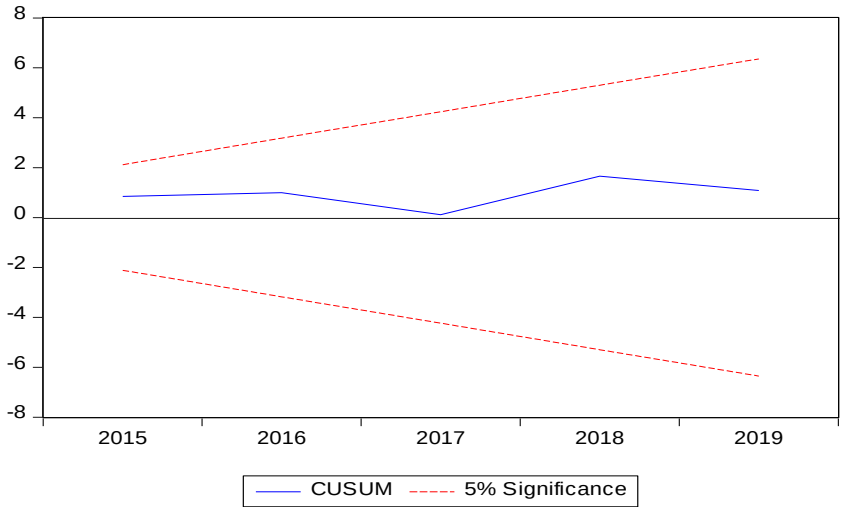

الشكل رقم(4-6) نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي

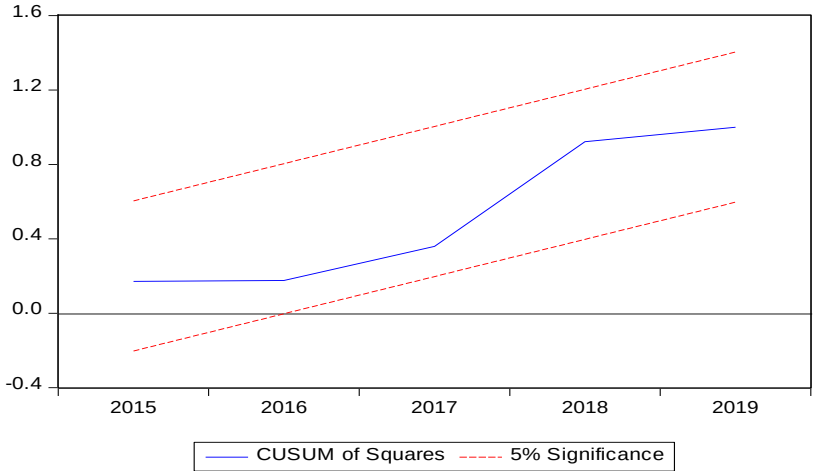

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

2.4.4 - اختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود(Bound Test).

للتأكد من وجود أو عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات(علاقة توازنيه طويلة الاجل)، يتم احتساب احصائية F المحسوبة ومقارنتها مع القيمة الحرجة، فإذا كانت F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا I(1)، يتمّ رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل (أي وجود علاقة التّوازن في المدى الطّويل بين المتغيرات في النّموذج) أما إذا كانت F المحسوبة أقل من القيمة الحرجة الدنيا يتم قبول فرض العدم وهو ما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين القيمة الحرجة العليا والدّنيا، فإنه لا يمكن حسم وجود علاقة توازنية في المدى الطّويل(الحوته،2013م،ص6)، كما موضح من خلال الفرضيات التّالية:

H_0: لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $\mathrm{F-Statistic} < \mathrm{FI(0)_{F-Pesaran}}$

منطقة عدم اتخاد القرار. $\mathrm{FI(0)_{F-Pesaran}} < \mathrm{F-statistic} < \mathrm{FI(1)_{F-Pesaran}}$

H_1: يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $\mathrm{F-Statistic} > \mathrm{FI(1)_{F-Pesaran}}$

ومن خلال الجدول التّالي رقم(4-9) الذي يبين نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك يتبين إجمالاً أن متغيرات البحث ترتبط بعلاقة توازنيه طويلة الاجل، اي علاقة تكامل مشترك، حيث ان احصائية F-statistic،قد بلغت ماقيمته71.033715، وقد كانت الإحصائية أكبر من الحدّ الأعلى للقيم الحرجة للاختبار(I(1)- bound الأمر الذي يعني إمكانية الحكم بعدم معاناة النّموذج من المشكال القياسية، ويعزز ذلك من إمكانية رفض فرض العدم القاضي بأن متغيرات البحث لا ترتبط بعلاقة تكامل مشترك، وبالتّالي قبول الفرض البديل الّذي يقضي بارتباط هذه المتغيرات بهذه العلاقة.

ويتضح من الجدول أيضاً أنّ إحصائية T-statistic، قد بلغت ما قيمته 9.128033-، وهي أكبر من الحدّ الأعلى للقيم الحرجة للاختبارات(I(1)-bound الأمر الذي يعني إمكانية الحكم بعدم معاناة النّموذج من مشاكل قياسية، هذا ما يعني رفض فرض العدم القاضي بأن متغيرات البحث لا ترتبط بعلاقة تكامل مشترك، وبالتّالي قبول الفرض البديل الّذي يقضي بارتباط هذه المتغيرات بهذه العلاقة.

الجدول رقم(4-9)نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

Tests			Value
Legged independent variables F test	Test statistic		71.033715
	Critical values (5%)	I(0)	3.230
		I(1)	4.350
Legged independent variables T test	Test statistic		-9.128033
	Critical values (5%)	I(0)	-3.430
		I(1)	-4.370

المصدر: اعداد الباحثة، مخرجات برنامج Eviews10.

3.4.4 - ديناميكيا الأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ.

يستفاد من عملة تقدير نماذج تصحيح الخطأ UECM، في أمرين، يتمثل الأول في تقدير معلمة تصحيح الخطأ، التي يتمّ من خلالها التّأكد على وجود علاقة تكامل مشترك الّتي يتمّ أثباتها من خلال اختبار الحدود، والتّعرف على سرعة التعديل عند حدوث أي اختلال عن تلك العلاقة خلال الأجل القصير(الحويج،2022م،ص19).

وبالنّظر للجدول رقم(4-10)الّذي يبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ يتضح لنا أنّ معامل تصحيح الخطأ*COINTEQ، هي قيمة سالبة ومعنوية إذ بلغت 0.965174-، وبمستوي معنوية 5% أي وجود علاقة تكامل مشتركين المتغيرات المستقلة ومعدل النّمو الاقتصادي باعتباره متغير تابع وبمعني أخر وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، كما يتبين من خلال النّتائج أنّ القيمة السّالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ تكشف لنا سرعة عودة متغير النّاتج المحلي الإجمالي نحو القيم التّوازنية في الأجل الطويل في كل فترة زمنية لسنة اختلال التوازن تقدر بـــ0.96-، والتي تعد معامل تعديل، بمعني أخر عندما ينحرف مؤشر معدل النّمو الاقتصادي خلال المدة قصيرة الأجل في الفترة السّابقة عن قيمتها التّوازنية في الأجل الطّويل، فإنّه يتم تصحيح مايعادل96% من هذا الاختلال إلى أن يصل إلى التّوازن في المدى الطّويل.

جدول رقم(4-10)نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ عند فترات الإبطاء الموزعة

Counteracting Form			
Variable	Coefficient	t- Statistic	Prob
COINTEQ*	-0.965174	-18.57474	0.0000
D(LNGCF-TRM)	0.221238	8.892737	0.0000
D(LNLAF-TRM)	-0.639553	-3.048572	0.0073
D(LNOXP-TRM)	0.223433	20.58629	0.0000
D-1998	0.141142	7.578415	0.0000
D-1999	0.123776	6.645952	0.0000
D-2000	-0.083125	-4.386720	0.0004
D-2007	0.057882	3.427270	0.0032
D-2009	0.048632	2.758089	0.0134
D-2011	-0.225657	-5.522651	0.0000
D-2014	-0.117983	-6.041363	0.0000
C	5.966915	18.84343	0.0000

المصدر: اعداد الباحثة، مخرجات برنامج Eviews10.

4.4.4 - تقدير معلمات الأثر خلال الأجل الطويل.

يبين الجدول رقم (4-11) أثر المتغيرات المستقلة على معدل النّمو الاقتصادي، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنّ المتغير المستقل(oxp) الّذي يمثل صادرات النّفط الخام كان له تأثير إيجابي ومعنوي على معدل النّمو الاقتصادي في الأجل الطّويل، مما يعني أنّ زيادة صادرات النّفط الخام(oxp) بدولار واحد يؤدي إلى زيادة في النّاتج المحلي الإجمالي بمقدار0.104 دولار وهذا ما يتوافق مع النّظرية الاقتصادية الّتي تنص على أنّ زيادة صادرات النّفط الخام تزيد من النّاتج المحلي الإجمالي، ويؤكد العلاقة الطّردية بين صادرات النّفط الخام والنّمو الاقتصادي، وكذلك الإشارة الموجبة للتكوين الرأسمالي الثّابت مقبولة من النّاحية الاقتصادية، إذ أنّ الزّيادة في التّكوين الرأسمالي الثّابت بدولار واحد سوف يؤدي إلى ارتفاع النّاتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.397 دولار، فالتّكوين الرأسمالي الثّابت له آثار إيجابية على الاقتصاد تظهر في المدي البعيد، ومن جهة أخرى جاءت معلمة اليد العاملة موجبة وذات دلالة إحصائية، وإشارتها تتوافق مع النّظرية الاقتصادية، فزيادة اليد العاملة بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع النّاتج المحلي الإجمالي ومن تمّ النّمو الاقتصادي بـ 0.157% وهذا مقبول من النّاحية الاقتصادية.

جدول رقم(4-11) تقدير معاملات المدى الطّويل لمتغيرات الدّراسة

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- statistic	Prob
LNGCF	0.397952	0.048293	8.240408	0.0000
LNLAF	0.157601	0.035145	4.484314	0.0005
LNOXP	0.104715	0.024016	4.360288	0.0007

المصدر: اعداد الباحثة، مخرجات برنامج Eviews10.

EC= LNGDP-(0.3980*LNGCF+0.1576*LNLAF+0.1047*LNOXP

خاتمة:

لقد تمّ في هذا البحث محاولة تحديد دور صادرات النفط الخام في دعم النّمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة(1990م-2019م)، ومن خلال تناول هذا البحث تمّ محاولة إعطاء لمحة عن تاريخ وظهور النّفط الخام الليبي وأهم حقوله في ليبيا؛ وذلك نظراً لأنّ النّفط من أهم الموارد الطّبيعية الّتي يتمتع بها الاقتصاد اللّيبي، وتمّ بناء نموذج قياسي لدالّة صادرات النّفط الخام مستخدمة متغير النّاتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والتّكوين الرّأسمالي الثّابت، وعدد القوى العاملة كمتغيرات تفسيرية، وهذه الدّراسة استخدمت نموذج الانحدار الذّاتي للفجوات الزّمنية المتباطئة الموزعة المطور(AARDL)، بعد إجراء عدد من الاختبارات الإحصائية لمعرفة ملائمته وصلاحيته وإمكانية تطبيقه، وذلك للحصول على أفضل النتائج يمكن الاعتماد عليها في تفسير تأثير صادرات النّفط الخام في دعم النّمو الاقتصادي في الاقتصاد اللّيبي، ولقد توصلت الدّراسة إلى العديد من النّتائج نوجز تلك النّتائج على النّحو التّالي:

أولاً: نتائج البحث:

1- استمرار هيمنة الصّادرات من النّفط الخام من إجمالي الصّادرات النّفطية على إجمالي الصّادرات في الاقتصاد اللّيبي، وهذا مؤشر على عدم تحقيق تقدم يذكر في مجال تنويع هيكل الصّادرات من منظور أنّه انعكاس لهيكل الإنتاج في الاقتصاد المحلي.
2- يمتاز النّفط اللّيبي بغزارة الآبار المستخرج منها، وقربه من الموانئ التّصديرية، ويصنف نفط ليبيا بقلة كثافته وعدم احتوائه على نسب كبريت كبيرة.
3- تركز التوزيع الجغرافي لصادرات النّفط الخام مع دول أوروبا الغربية، وضعف التّبادل التّجاري مع الدّول العربية والإفريقية والنّامية، وذلك لعدة عوامل أهمها الموقع الجغرافي للدّول الأوربية.
4- تسعى الدّولة النّفطية من خلال منظمة أوبك إلى المحافظة على استقرار أسعار النّفط، وخلق الأجواء المناسبة للحوار بين المنتجين والمستهلكين، فضلاً عن توحيد المواقف داخل المنظمة، اتخاد القرارات بشكل جماعي لا فردي.
5- تقلب أسعار النّفط العالمية بشكل ملحوظ خلال فترة الدّراسة وذلك نتيجة عوامل الطّلب والعرض والمخاوف الجيوسياسية وعوامل أخرى.
6- من خلال الجانب التّحليلي للبحث كان واضحاً ارتفاع نسبة إسهام القطاع النّفطي في النّاتج المحلي الإجمالي، وانخفاض نسبة إسهامات القطاعات الاقتصادية الأخرى في هذا النّاتج وهذا دليل على أنّ الاقتصاد اللّيبي هو اقتصاد وحيد الجانب وريعي بامتياز وأنّ العائدات النّفطية لم تسهم في النّمو الاقتصادي الحقيقي.

7- نجد أنّ معدل النّمو مرتبط وبشكل مباشر بأسعار النّفط العالمية وعند ارتفاع الصّادرات من النّفط الخام أو انخفاضها يؤدي ذلك إلى انخفاض النّمو أو ارتفاعه بشكل سريع، وانعكست هذه النّتائج بشكل مباشر خلال عام 2011م، حيت تعرقل تصدير النّفط.

8- تدل نتائج النّموذج القياسي المقدر الخاص بالدّراسة إلى أنّ نتائج الاستقرارية أنّ كل المتغيرات مستقرة من نفس الدّرجة بعد أخذ الفرق الأول وذلك بحسب نتائج اختبار PP,ADF، مما يدعم تقنية التّكامل المشترك.

9- أشارت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل، حيث أنّ إحصائية F، قد بلغت ما قيمته 71.033، وقد كانت الإحصائية أكبر من الحدّ الأعلى للقيم الحرجة ويعزز ذلك من إمكانية رفض فرض العدم القاضي بأن متغيرات البحث لا ترتبط بعلاقة تكامل مشترك، وبالتّالي قبول الفرض البديل الذي يقضي بارتباط هذه المتغيرات بوجود علاقة طويلة الآجل.

10- بعد إجراء تقدير نموذج تصحيح الخطأ(ECM)، في الآجل القصير اتضح من خلال النّتائج أنّها قيمة سالبة ومعنوية إذ بلغت 0.965-، وبمستوي معنوية 5% أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة ومعدل النّمو الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات:

1- متابعة ودراسة وتحليل التّطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي، خاصة السّوق الدّولية للنفط، حتي يمكن وضع سياسات محلية تخفف من ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد اللّيبي على الخارج.

2- بناء مصافي تكرارية حديثة والتّقليل من تصدير النّفط كمادة خام وكذلك استخلاص |أكبر كمية من المشتقات النّفطية.

3- تطوير كفاءة العمالة الوطنية في ليبيا عن طريق التّدريب المهني والعلمي على جميع المستويات، من أجل ليبيا المستقبل.

4- اصلاح السياسات الاقتصادية المطلوبة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

5- جذب استثمارات أجنبية لإعادة هيكلية البنية الأساسية وقطاعات النّفط بشكل حديث.

6- العمل على تطوير القدرات التّكنولوجية وتقوية رأس المال البشري بالاهتمام بالتنمية البشرية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة مستوي النّمو الاقتصادي في البلد.

7- العمل على وضع استراتيجيات محددة للسيطرة على اسعار النفط، ونقل مفاتيحها بيد المنتجين لا كبار المستهلكين، وذلك عن طريق تعاون الدول العربية النفطية فيما بينها ضمن منظمة اوابك وتحقيق المصالح المشتركة للشعب العربي كمنتجين.

8- ضرورة الاهتمام بالمعلومات التصديرية الدقيقة والدورية وذلك بإعداد نظام معلومات تصديرية، وذلك ببناء قاعدة بيانات تصديرية ومحاكات اسواق التصدير.

المقترحات لدراسات مستقبلية:

نظراً لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد فإنّه مهما حاولنا الإلمام به فدائماً تبقى هناك جوانب يشوبها النّقصان مهما كانت الجهود المبذولة، وتبعاً لذلك يمكن في الدّراسات المستقبلية بناء نموذج قياسي بإضافة متغيرات أخرى لهذا النّموذج لإيجاد العلاقة بين صادرات النّفط الخام والنّمو الاقتصادي في ليبيا، كإضافة متغير أسعار النّفط أو طلب الاتحاد الأوربي على صادرات النفط الخام الليبي الذي ينعكس أثرها بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، وكذلك دراسة صادرات النفط الخام وأثرها على الانفاق الحكومي، كما يمكن دراسة العلاقة بين صادرات المشتقات النّفطية والنّمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللّغة العربية

1- الكتب

أبومدينة، حسين مسعود،(2008م). **الموانئ الليبية**. الطّبعة الثانية، منشورات 7 اكتوبر، ليبيا.

المحمودي، عمر محمد،(1986م).**العلاقات الاقتصادية الدّولية**. الطّبعة الأولى، دار الجماهيرية للنشر والتّوزيع.

الحمودي، محمد سرحان،(2019م). **مناهج البحث العلمي**. الطّبعة الثّالثة، الجمهورية اليمنية صنعاء، دار الكتب للنشر.

الدّوري، محمد،(2009م). **مبادي اقتصاديات النّفط**. الطّبعة الثّانية، دار شموخ الثّقافية، جامعة السّابع من إبريل.

الرّميحي، محمد،(1982م).**النّفط والعلاقات الدّولية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة.

القاضي، حسن محمد،(2014م). **الإدارة المالية** .الأكاديميون عمان للنشر والتوزيع.

القريشى، محمد تركي،(2010م). **علم اقتصاد التّنمية** .الطّبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتّوزيع، الأردن.

المهدوي، محمد المبروك،(1998م).**جغرافيا ليبيا البشرية**. الطبعة الثّالثة، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا.

المرتضي سليمان، عبدالرّزاق،(1983م). **العلاقات الدّولية في دول الدّومن الأوبيك**. الطّبعة الأولي، المنشأة العامة للنشر طرابلس ليبيا.

تساليك، سيفيلانا، تشيقرين انيا،(2005م).**الرّقابة على النفط**. دليل الصحفي في مجال الطاقة.

داود، حسام، السّواعي، خالد،(2013م).**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**. الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع الأردن.

دودين، أحمد يوسف،(2011م). **أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي**. نظريا وتطبيق، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.

سكيت، ايان،(1991م). **منظمة الأوبك خمس وعشرون سنة من الأسعار والسياسات**. ترجمة محمد عزيز، الهادي أبو لقمة، محمد المغيربي، الطبعة الاولي منشورات جامعة قاريونس بنغازي ليبيا.

عبد الفضل، محمود،(1985).**النّفط والوحدة العربية**. الطبعة الخامسة، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية.

عبدالله، حسين،(2000م).**مستقبل النفط العربي**. الطّبعة الأولى، النّاشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.

عتيقة، علي أحمد،(1991م). **الاعتماد المتبادل على جسر النّفط**. الطّبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.

عريقات، محمد موسى،(1997).**مقدمة في التّنمية والتّخطيط الاقتصادي**. الطّبعة الثّانية، دار الكرمل للنشر والتّوزيع، الأردن.

ـــــــــــــــــ،(2006م).**مبادئ الاقتصاد(التّحليلي الكلي)**. الطّبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

عطية، عبدالقادر محمد،(2004م) .**الحديث في الاقتصاد القياسي بين النّظرية والتّطبيق**. مكة المكرمة.

عوض الله، زينب حسين،(1998م).**الاقتصاد الدّولي**.(نظرة عامة إلى بعض القضايا المعاصرة)، الدّار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

2- الدّوريات:

أبو غالية، إمحمد، الفحل، حسين. **الصّادرات النّفطية وعلاقتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد اللّيبي على الخارج**. بحث منشور في مجلة جامعة دمشق، سوريا.

الحوثة، أحمد علي،(2013م). **العلاقة بين درجة الانفتاح التّجاري والنّمو الاقتصادي في ليبيا**. مجلة دارسات في الاقتصاد والتجارة، المجلدان(31،32)، مكتبة البحوث والاستشارات بنغازي.

الحويج، حسين، الماقوري، علي،(2015م). **دور النفط في تشكيل ملامح وسمات الاقتصاد الليبي**. بحث منشور في مجلة أفاق اقتصادية، العدد الثاني.

الحويج، حسين فرج،(2017م). **دراسة تحليلية لأداء وتنافسية الصّادرات الليبية** .بحث منشور في مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد6، العدد1، يونيو.

ـــــــــــــــــ،(2022م). **الانفتاح التّجاري والنّمو الاقتصادي في الاقتصاديات الرّيعية**. مجلة الدارسات الاقتصادية، جامعة سرت، المجلد الخامس، العدد الثاني.

الخفاجي، سليم نعيم، ياسين، حيدر طه،(2019م).**النّظام القانوني لرقابة الإدارة على عقود التّراخيص البترولية**. بحث منشور في مجلة البصرة، العدد31.

الغول، هدى عيسى،(2017م). **الاقتصاد اللّيبي وخمس سنوات عجاف**. ليبيا المستقبل، صحيفة إلكترونية، آسيتا أون لاين.

الفارسي، عيسى محمد،(1999م).**القطاع النّفطي والتّغيرات الهيكلية في الاقتصاد اللّيبي**. ورقة ألقيت في الدّورة السّادسة لمؤتمر ومعرض البحر الأبيض المتوسط للنفط، المنظمة العالمية للطاقة، طرابلس، نوفمبر.

المحجوبي، خالد العجيلي. **السّكان والتّغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي**. مجلة المالية والأسواق.

المنظمة اللّيبية للسياسات والإستراتيجيات، (أغسطس). **واقع النفط الليبي خلال العام 2016م**.

باحويرث، ليبيا عبود، بن قديم، سالم مبارك،(2016م). **العقود النّفطية وتجاربها في بعض الدّول النامية**. مجلة جامعة حضر موت للعلوم الإنسانية، المجلد13، العدد2، ديسمبر.

بنين، بغداد،(2023م). **تأثير صدمات أسعار النّفط على سعر صرف الدّينار الجزائري**. جامعة الوادي، مؤتمر دولي الدّيناميكيات للطاقة.

جامع، عبدالله، رحمان، آمال،(2017م). **تحليل هيكل الصّناعة النّفطية باستخدام مدخل_سلسلة القيمة**. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

دينوري، سالمي محمد، علاق، فاطمة،(2018م). **دور الصّناعات البترولية في التّنمية الاقتصادية وتحدياتها**. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السّادس، جامعة حمة لخضر.

رحومة، عبدالسلام مسعود، الخنفاس، المصري رمضان،(2022م). **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النّمو الاقتصادي في ليبيا**. مجلة الأستاذ، العدد22.

سليمان، هيثم عبدالله،(2014م). **الآثار الاقتصادية للهجرة الدّولية على اقتصاديات دول_مجلس التّعاون الخليجي**. مجلة الكويت الاقتصادية، العدد24،السنة18.

عبدالله، حارث قحطان، مرعي، متني فائق،(2014م).**التّنافس الدّولي على النّفط والغاز الطّبيعي وأثره في العلاقات الدّولية.** مجلة تكريت للعلوم السّياسية، المجلد1، العدد1.

عطية، عبد السّلام،(2019م). **أثر الصّادرات النّفطية على النّمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك.** بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،العدد17.

علي، أزهار حسن،(2017م). **العلاقة السّببية بين الصّادرات النّفطية والنّمو الاقتصادي في العراق**. بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 100، المجلد23.

فيصل، شرارة،(2022م). **العوامل والإمكانيات المساعدة للتنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات**. جامعة عبدالحميد ابن باديس.

مخلفي، أمينة،(2014م). **مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النّفط)**.جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية.

منعم، أسامة صاحب، عبدالرّزاق، أحمد ماجد،(2020م). **التّداعيات النّفطية وانعكاساتها في منظمة الدّول المصدرة للنفط**. بحث منشور في مجلة مركز بابل، المجلد10، العدد1.

مهني، مريم،(2016م).**العلاقة بين الصّادرات والنّمو الاقتصادي**. دراسة نظرية تحليلية في ليبيا، بحث منشور في مجلة أما راباك، الأكاديمية الأمريكية، العدد20.

3- التّقارير والنّشرات:

إحصائيات التّجارة الخارجية، الكتيب الإحصائي، أعداد مختلفة.

التّقرير السنوي،52، لمصرف ليبيا المركزي، 2008م.

التقرير السنوي،53، لمصرف ليبيا المركزي، 2009م.

التقرير السنوي،55، لمصرف ليبيا المركزي، 2011م.

التقرير السنوي،،56 لمصرف ليبيا المركزي، 2012م.

التقرير الاقتصادي الموحد، أعداد مختلفة.

قرار مجلس الوزراء. القانون رقم(25). بشأن البترول الليبي وتعديلاته.

مجموعة البنك الدولي اقتصاد جديد، منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،(أكتوبر،2018م).

منظمة العمل العربية، دراسة حول واقع وآفاق تنقل الأيدي العاملة العربية.

مصرف ليبيا المركزي، نشرات اقتصادية، أعداد مختلفة.

منظمة الإسكوا.

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الأخبارية ،النفط الليبي، 28ديسمبر،2017م، العدد8.

4- رسائل الماجستير والدكتورة:

العايب، منير،(2012م). **أثر تطبيق الاتفاقيات الدّولية للبيئة على الصّادرات النّفطية العربية**. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

المبروك، نصر حسين،(2020م). **أثر النمو في الاتحاد الأوروبي على صادرات النّفط اللّيبي الخام**. دراسة حالة ليبيا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد.

المبروك، ربيع اسويسي،(2017م). **تقدير دوال الطّلب على مكونات التّجارة الخارجية**. دراسة عن الاقتصاد اللّيبي، رسالة ماجستير، جامعة الجبل الغربي.

بن ساحة، مصطفى،(2011م). **آثر تنمية الصّادرات غير النّفطية على النّمو الاقتصادي**. رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية.

براهيم، بلقلة،(2009م). **أليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واترها على النمو الاقتصادي**. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتّسيير.

بوخشيم، عبدالنّاصر عزالدين،(2003م). **تطور هيكل التّجارة الخارجية في الاقتصاد اللّيبي وعلاقته بالنّمو الاقتصادي**. رسالة دكتوره، جامعة الإسكندرية، كلية التّجارة.

حلاوة، علي،(1978م). **البترول والتّنمية الاقتصادية في ليبيا**. دراسة حالة ليبيا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدّراسات.

جدي، سارة،(2012م). **أثر الصّادرات النّفطية على النّمو الاقتصادي في منظمة الدّول العربية المصدرة للبترول(أوبك)**. دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن.

جدي، سارة،(2012م). **أثر الصّادرات النّفطية على النّمو الاقتصادي في منظمة الدّول العربية المصدرة للبترول (أوبك)**. دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن.

ريان، زير،(2015م). **أثر ترقية الصّادرات غير النّفطية على النّمو الاقتصادي**. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

صقر، جعفر،(2017م). **أثر الصّادرات النّفطية الخام وغير الخام على معدل النّمو الاقتصادي**. دراسة حالة سوريا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تشرين.

عطية، عبد السّلام،(2016م). **أثر الصّادرات النّفطية على النّمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك**. دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح.

محمد، أمينة،(2014م). **تقييم سياسات تسعير النّفط الخام الليبي**. دراسة حالة ليبيا، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد.

مصطفى، يوسف أبو الفضل، (2007م). **التّجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية**. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

نورالدين، بوبكرية،(2018م). **أثر تنمية الصّادرات غير النّفطية على النّمو الاقتصادي**. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتّجارة.

قريبي، ناصر الدّين،(2014م). **أثر الصّادرات على النّمو الاقتصادي**. دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران.

5- شبكة المعلومات الدّولية والإنترنت:

-https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx.

-https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx.

-https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN.

-https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database.

ثانياً: المراجع باللّغة الإنجليزية.

- Merza, Ebrahim(2007)**, oil Exports, non- oil Exports and economic groth** B.S, Kuwait University, M.A, University of Houston, Texas.

- Ahlbrandt, Thomas(2022), **The sirte Basin province of Libya- sirte- zelten**, Total petroleum system.

-Ehmiada Emhmed(2008),(**Developing an Environmental management Approach to Libya's upstream petroleum industry),**Degree of Doctor Sheffield hall am university.

-janne Happonen(2009),(Are view of factors Determining crude oil prices), Economics master's thesis, Helsinki school of economics.

-benhabib,mohammed(2015), **the effect of foreign direct investment on Algerian economy international joarual of economic commerce and management,(3)6**.

-Sultan,Zafar(2018)**,Oil Exports and Economic Growth**: International Journal of Energy Economics and policy,8(5),281-287.

-Sam, c,y, Mcnown.R.,& Goh, S.K.(2019),**An augmented autoregressive distributed lag bounds test for cointegration. Economic Modelling**.

- callen, Tim, what is gross domestic product?(2008) **Finance& development,** December.

- Bassanini, Andrea, Stefano scarptta,(2001)" The driving forces of Economic growth: panel data Evidence for the OECD Countries" **OECD Economic studies** No.33.

- Mgbame, C.O, P.A, Donwa, o.v. onyeokweni,(2015)"Impact of oil price volatility on Economic growth: conceptual perspective **International Journal of Multidisciplinary Research and Development,** volume:2, Issue:9,80.85

- Kahli, A.S.(2016-2017)**Economic evaluation of environmental impacts and policies,** acase study of Algeria during the period 1970- 2014 unpublished PhD thesis in Economic sciences, university of ouargla.

-Hamza erdogdu, hasan cicek,(2017) **modeling beef cousumptio in turkey**: the ardl / bounds test approach, Turkish journal of veterinary and animal sciences.

-Khelifa ahlem(2019), **Determinants of private Investment in Algeria and its Effects on Economic**, development standard study 1990-2015,unpublished phd thesis in commercial sciences, university medea.

-Ammara riaz(2012), **K,A, an econometric model of poverty in pakistan**: ardl approach to co-integration, Asian journal of business and management sciences,3(1)

-Sameh ajlouni(2016)**,S.I, determinants of private investment in Jordan**, an ardl bounds testing approach, dirasat administrative science, university of Jordan,I(43).

-Soo Goh, Tuck Tang, Ghung Sam,(2020), **Are major US Trading partners Exports and Imports cointegrated?** Margin- The Journal of Applied Economic Research, SAGE publications los Angeles/ London.

الملاحق

ملحق(1)

متغيرات الدّالة القياسية خلال الفترة(1990م-2019م) بملايين الدّولارات بأسعار2015م

السّنوات	الناتج المحلي الإجمالي	التّكوين الرّأسمالي الثّابت	عدد العمال	صادرات النّفط الخام
1990	46192.68	10901.62	1.161354	12,490.10
1991	53424.2	12510.11	1.205228	10,060.00
1992	51975.19	12042.22	1.251161	9,415.08
1993	50019.26	11515.76	1.298725	7,062.34
1994	50987.03	12008.99	1.346991	6,900.66
1995	49854.91	8074.06	1.39449	8,079.94
1996	50918.87	10573.05	1.440121	8,997.32
1997	53573.11	9970.496	1.483959	9,381.05
1998	51670.06	7602.318	1.527025	5,756.77
1999	52057.41	8197.766	1.570898	6,839.70
2000	53274.74	11470.95	1.621135	13,060.70
2001	53547.36	11068.46	1.677834	10,621.90
2002	53840.52	13131.95	1.736507	9,116.86
2003	61927.99	12289.11	1.796446	13,031.70
2004	65852.37	13551.2	1.85698	18,625.20
2005	73950.78	16151.52	1.917382	27,994.00
2006	78799.91	16536.02	1.972847	37,926.00
2007	83709.13	17325.94	2.024974	42,271.00
2008	83573.48	18435.09	2.078047	60,618.00
2009	79896.09	20004.42	2.129542	34,542.00
2010	83912.67	18292.02	2.178542	41,118.00
2011	41672.28	7248.665	2.03822	16,386.00
2012	77854.96	12407.09	1.894791	50,345.00
2013	63842.66	10699.69	1.939322	42,805.00
2014	49131.52	11399.75	1.982523	19,635.80
2015	48717.51	8327.989	2.018648	9,252.49
2016	47991.16	9326.354	2.056168	6,637.41
2017	63584.35	10289.95	2.099015	17,339.40
2018	68633.82	11032.41	2.146212	28,628.20
2019	60949.78	9653.223	2.192471	26,291.20

المصدر:

1-https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx.

2-https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx.

3-https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN.

4-https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database.

ملحق(2)

الصّادرات والواردات اللّيبية خلال الفترة(1990م-2019م) بمليون دينار ليبي

السّنوات	الصّادرات النّفطية	الصّادرات غير النّفطية	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات
1990	3534.7	210.231	3744.931	1510.898
1991	3009.2	144.527	3153.727	1505.455
1992	2810.9	227.907	3038.807	1422.060
1993	2276.9	200.7	2477.6	1711.328
1994	2900.4	216.803	3117.203	1487.942
1995	2966	256.09	3222.09	1728.498
1996	3433.3	145.45	3578.75	1914.842
1997	3275.2	180.372	3455.572	2138.634
1998	2198.7	175.377	2374.077	2203.784
1999	3488.9	193.282	3682.182	1928.588
2000	4992.1	229.373	5221.473	1911.414
2001	5142.2	251.765	5393.965	2660.411
2002	9824	353.008	10177.008	5585.682
2003	14047.4	759.236	14806.636	5597.886
2004	20085.6	762.715	20848.315	8255.167
2005	30312.2	835.794	31147.994	7953.541
2006	34891.2	1445.054	36336.254	7934722
2007	39589.1	1382.95	40972.05	8501.402
2008	52946.8	1785.575	54732.375	11195.786
2009	33353.3	717.552	34070.852	16060.567
2010	22789	23407.34	46196.34	22376.315
2011	21789	738.498	22527.498	9295.761
2012	56445.3	21360.175	77805.475	27795.321
2013	45445.3	3865.44	49310.74	33975.554
2014	21951.4	603.447	22554.847	22960.790
2015	13853.2	1038.924	14892.124	17826.738
2016	8676	726	9402	12047.0
2017	24910.7	1311	26221.7	14673.1
2018	39491	2001.4	41492.4	18235.9
2019	37971	2669.2	40640.2	24791.4

المصدر:

إحصائيات التّجارة الخارجية، الكتيب الإحصائي أعداد مختلفة.

ملحق(3)

نتائج اختبار جدر الوحدة لدكي فولر

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.809261	0.0693
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.859562	0.1893
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.296748	0.7646
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.842716	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.704190	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.974691	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: LNGCF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.722832	0.0824
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: LNGCF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.650111	0.2628
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Null Hypothesis: LNGCF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.248363	0.5877
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(LNGCF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.846652	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: D(LNGCF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.707493	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: D(LNGCF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.989968	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: LNLAF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.915807	0.3204
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: LNLAF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.953556	0.6003
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: LNLAF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.041602	0.9176
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(LNLAF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.979574	0.0492
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: D(LNLAF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.726762	0.0376
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: D(LNLAF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.160383	0.0318
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: LNOXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.771718	0.3863
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: LNOXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.316661	0.4124
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Null Hypothesis: LNOXP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.174625	0.7295
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: D(LNOXP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.211216	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: D(LNOXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.104377	0.0016
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: D(LNOXP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.281617	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

ملحق(4)

نتائج اختبار جدر الوحدة لفليب بيرون

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.805883	0.0698
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.914569	0.1727
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.377961	0.7868
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.842716	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.816106	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.974691	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: LNGCF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.680889	0.0895
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: LNGCF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.604676	0.2810
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Null Hypothesis: LNGCF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.221146	0.5979
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: D(LNGCF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.230009	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: D(LNGCF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.090650	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: D(LNGCF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.377343	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: LNLAF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.084112	0.2520
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: LNLAF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.887677	0.9440
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Null Hypothesis: LNLAF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.915663	0.9844
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: D(LNLAF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.019870	0.0452
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: D(LNLAF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.510477	0.0576
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: D(LNLAF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.082499	0.0378
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: LNOXP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.726739	0.4078
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: LNOXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.357520	0.3923
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Null Hypothesis: LNOXP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.677156	0.8565
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: D(LNOXP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 24 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.078125	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: D(LNOXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 24 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.732420	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: D(LNOXP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 21 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.608515	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

ملحق(5)

نموذج منهجية AARDL

Dependent Variable: LNGDP_TRM
Method: ARDL
Date: 06/11/23 Time: 22:40
Sample: 1991 2019
Included observations: 29
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LNGCF_TRM LNLAF_TRM LNOXP_TRM
Static regressors: D_1998 D_1999 D_2000 D_2007 D_2009 D_2011 D_2014
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 8
Selected model: ARDL(1,1,1,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDP_TRM(-1)	0.034826	0.105737	0.329366	0.7468
LNGCF_TRM	0.221238	0.028962	7.638840	0.0000
LNGCF_TRM(-1)	0.162856	0.036647	4.443942	0.0006
LNLAF_TRM	-0.639553	0.517568	-1.235689	0.2369
LNLAF_TRM(-1)	0.791665	0.521510	1.518026	0.1513
LNOXP_TRM	0.223433	0.020751	10.76725	0.0000
LNOXP_TRM(-1)	-0.122365	0.019905	-6.147408	0.0000
D_1998	0.141142	0.023980	5.885888	0.0000
D_1999	0.123776	0.024991	4.952760	0.0002
D_2000	-0.083125	0.022060	-3.768166	0.0021
D_2007	0.057882	0.019938	2.903079	0.0116
D_2009	0.048632	0.022578	2.153904	0.0492
D_2011	-0.225657	0.078863	-2.861389	0.0126
D_2014	-0.117983	0.024202	-4.874923	0.0002
C	5.966915	0.811426	7.353619	0.0000

R-squared	0.995819	Mean dependent var	10.99618
Adjusted R-squared	0.991639	S.D. dependent var	0.196790
S.E. of regression	0.017995	Akaike info criterion	-4.891255
Sum squared resid	0.004533	Schwarz criterion	-4.184033
Log likelihood	85.92320	Hannan-Quinn criter.	-4.669762
F-statistic	238.1967	Durbin-Watson stat	2.003357
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

ملحق(6)

نتائج اختبار التكامل المشترك

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 3
Trend type: Unrest. constant (Case 3)
Sample size: 29

Test Statistic	Value
F-statistic	71.033715
t-statistic	-9.128033

	10%		5%		1%	
Sample Si	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
			F-Statistic			
30	3.008	4.150	3.710	5.018	5.333	7.063
Asymptotic	2.720	3.770	3.230	4.350	4.290	5.610
			t-Statistic			
Asymptotic	-2.570	-3.460	-2.860	-3.780	-3.430	-4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

ملحق(7)

نتائج اختبار المدى الطويل

Dependent Variable: D(LNGDP_TRM)
Method: ARDL
Date: 06/11/23 Time: 22:40
Sample: 1991 2019
Included observations: 29
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LNGCF_TRM LNLAF_TRM LNOXP_TRM
Static regressors: D_1998 D_1999 D_2000 D_2007 D_2009 D_2011 D_2014
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 8
Selected model: ARDL(1,1,1,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP_TRM(-1)*	-0.965174	0.105737	-9.128033	0.0000
LNGCF_TRM(-1)	0.384093	0.033171	11.57905	0.0000
LNLAF_TRM(-1)	0.152113	0.029432	5.168209	0.0001
LNOXP_TRM(-1)	0.101068	0.032889	3.073059	0.0083
D(LNGCF_TRM)	0.221238	0.028962	7.638840	0.0000
D(LNLAF_TRM)	-0.639553	0.517568	-1.235689	0.2369
D(LNOXP_TRM)	0.223433	0.020751	10.76725	0.0000
D_1998	0.141142	0.023980	5.885888	0.0000
D_1999	0.123776	0.024991	4.952760	0.0002
D_2000	-0.083125	0.022060	-3.768166	0.0021
D_2007	0.057882	0.019938	2.903079	0.0116
D_2009	0.048632	0.022578	2.153904	0.0492
D_2011	-0.225657	0.078883	-2.861389	0.0126
D_2014	-0.117983	0.024202	-4.874923	0.0002
C	5.966915	0.811426	7.353819	0.0000

R-squared	0.995011	Mean dependent var	0.009560
Adjusted R-squared	0.990022	S.D. dependent var	0.180141
S.E. of regression	0.017995	Akaike info criterion	-4.891255
Sum squared resid	0.004533	Schwarz criterion	-4.184033
Log likelihood	85.92320	Hannan-Quinn criter.	-4.669762
F-statistic	199.4366	Durbin-Watson stat	2.003357
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.

ملحق(8)

نتائج اختبار تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LNGDP_TRM)
Method: ARDL
Date: 06/11/23 Time: 22:40
Sample: 1991 2019
Included observations: 29
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LNGCF_TRM LNLAF_TRM LNOXP_TRM
Static regressors: D_1998 D_1999 D_2000 D_2007 D_2009 D_2011 D_2014
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 8
Selected model: ARDL(1,1,1,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.965174	0.051962	-18.57474	0.0000
D(LNGCF_TRM)	0.221238	0.024878	8.892737	0.0000
D(LNLAF_TRM)	-0.639553	0.209788	-3.048572	0.0073
D(LNOXP_TRM)	0.223433	0.010853	20.58629	0.0000
D_1998	0.141142	0.018624	7.578415	0.0000
D_1999	0.123776	0.018624	6.645952	0.0000
D_2000	-0.083125	0.018949	-4.386720	0.0004
D_2007	0.057882	0.016889	3.427270	0.0032
D_2009	0.048632	0.017632	2.758089	0.0134
D_2011	-0.225657	0.040860	-5.522651	0.0000
D_2014	-0.117983	0.019529	-6.041363	0.0000
C	5.966915	0.316658	18.84343	0.0000

R-squared	0.995011	Mean dependent var	0.009560
Adjusted R-squared	0.991783	S.D. dependent var	0.180141
S.E. of regression	0.016330	Akaike info criterion	-5.098152
Sum squared resid	0.004533	Schwarz criterion	-4.532374
Log likelihood	85.92320	Hannan-Quinn criter.	-4.920957
F-statistic	308.2202	Durbin-Watson stat	2.003357
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

ملحق(9)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.010322	Prob. F(2,12)	0.9897
Obs*R-squared	0.049806	Prob. Chi-Square(2)	0.9754

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/11/23 Time: 22:41
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP_TRM(-1)	0.002904	0.116089	0.025012	0.9805
LNGCF_TRM	0.000124	0.031391	0.003937	0.9969
LNGCF_TRM(-1)	-0.000555	0.040760	-0.013610	0.9894
LNLAF_TRM	-0.017150	0.571229	-0.030022	0.9765
LNLAF_TRM(-1)	0.016747	0.574772	0.029137	0.9772
LNOXP_TRM	-0.000315	0.023061	-0.013639	0.9893
LNOXP_TRM(-1)	-0.000227	0.021942	-0.010339	0.9919
D_1998	0.002408	0.030831	0.078095	0.9390
D_1999	0.001486	0.031819	0.046704	0.9635
D_2000	0.000165	0.023848	0.006913	0.9946
D_2007	0.000692	0.022063	0.031373	0.9755
D_2009	7.83E-05	0.024434	0.003205	0.9975
D_2011	-0.001361	0.085634	-0.015889	0.9876
D_2014	-0.001224	0.029121	-0.042034	0.9672
C	-0.022148	0.889195	-0.024908	0.9805
RESID(-1)	-0.049468	0.414079	-0.119466	0.9069
RESID(-2)	-0.048389	0.452715	-0.106887	0.9166

R-squared	0.001717	Mean dependent var	2.27E-15
Adjusted R-squared	-1.329326	S.D. dependent var	0.012724
S.E. of regression	0.019420	Akaike info criterion	-4.755043
Sum squared resid	0.004525	Schwarz criterion	-3.953525
Log likelihood	85.94813	Hannan-Quinn criter.	-4.504018
F-statistic	0.001290	Durbin-Watson stat	1.966010
Prob(F-statistic)	1.000000		

ملحق(10)

نتائج اختبار تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.433216	Prob. F(14,14)	0.9353
Obs*R-squared	8.765783	Prob. Chi-Square(14)	0.8458
Scaled explained SS	2.844824	Prob. Chi-Square(14)	0.9993

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/11/23 Time: 22:41
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.010037	0.014142	0.709713	0.4895
LNGDP_TRM(-1)	-0.000563	0.001843	-0.305379	0.7646
LNGCF_TRM	-4.19E-05	0.000505	-0.083003	0.9350
LNGCF_TRM(-1)	-0.000812	0.000639	-1.271964	0.2241
LNLAF_TRM	0.009363	0.009021	1.037973	0.3169
LNLAF_TRM(-1)	-0.009966	0.009089	-1.096448	0.2914
LNOXP_TRM	0.000281	0.000362	0.778006	0.4495
LNOXP_TRM(-1)	0.000179	0.000347	0.517143	0.6131
D_1998	-0.000201	0.000418	-0.482096	0.6372
D_1999	-0.000365	0.000436	-0.839096	0.4155
D_2000	-0.000486	0.000384	-1.263503	0.2270
D_2007	-0.000115	0.000347	-0.331049	0.7455
D_2009	6.13E-05	0.000394	0.155734	0.8785
D_2011	0.001146	0.001374	0.833744	0.4184
D_2014	-0.000383	0.000422	-0.908231	0.3791

R-squared	0.302268	Mean dependent var	0.000156
Adjusted R-squared	-0.395463	S.D. dependent var	0.000265
S.E. of regression	0.000314	Akaike info criterion	-12.99052
Sum squared resid	1.38E-06	Schwarz criterion	-12.28330
Log likelihood	203.3626	Hannan-Quinn criter.	-12.76903
F-statistic	0.433216	Durbin-Watson stat	2.484492
Prob(F-statistic)	0.935257		

ملحق(11)

نتائج اختبار تجانس التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.183434	Prob. F(1,26)	0.6720
Obs*R-squared	0.196160	Prob. Chi-Square(1)	0.6578

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/11/23 Time: 22:42
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000171	6.06E-05	2.830296	0.0088
RESID^2(-1)	-0.083868	0.195821	-0.428291	0.6720

R-squared	0.007006	Mean dependent var	0.000158
Adjusted R-squared	-0.031186	S.D. dependent var	0.000270
S.E. of regression	0.000274	Akaike info criterion	-13.49536
Sum squared resid	1.96E-06	Schwarz criterion	-13.40021
Log likelihood	190.9351	Hannan-Quinn criter.	-13.46627
F-statistic	0.183434	Durbin-Watson stat	1.922788
Prob(F-statistic)	0.671966		

ملحق(12)

نتائج اختبار التّوصيف

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LNGDP_TRM LNGDP_TRM(-1) LNGCF_TRM LNGCF_TR -1) LNLAF_TRM LNLAF_TRM(-1) LNOXP_TRM LNOXP_TRM(-1) D_1998 D_1999 D_2000 D_2007 D_2009 D_2011 D_2014 C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.679349	13	0.1169
F-statistic	2.820214	(1, 13)	0.1169
Likelihood ratio	5.693834	1	0.0170

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.000808	1	0.000808
Restricted SSR	0.004533	14	0.000324
Unrestricted SSR	0.003725	13	0.000287

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	85.92320
Unrestricted LogL	88.77012

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: LNGDP_TRM
Method: Least Squares
Date: 06/11/23 Time: 22:42
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP_TRM(-1)	-0.243967	0.193531	-1.260610	0.2296
LNGCF_TRM	-1.234660	0.867369	-1.423453	0.1782
LNGCF_TRM(-1)	-0.919841	0.645633	-1.424712	0.1778
LNLAF_TRM	3.996135	2.803017	1.425655	0.1775
LNLAF_TRM(-1)	-4.849263	3.394634	-1.428508	0.1767
LNOXP_TRM	-1.218624	0.858922	-1.418783	0.1795
LNOXP_TRM(-1)	0.680273	0.478313	1.422236	0.1785
D_1998	-0.778211	0.547911	-1.420325	0.1791
D_1999	-0.686483	0.483056	-1.421124	0.1788
D_2000	0.453106	0.319983	1.416033	0.1803
D_2007	-0.332392	0.233152	-1.425647	0.1775
D_2009	-0.263562	0.187111	-1.408585	0.1824
D_2011	1.297736	0.910161	1.425831	0.1775
D_2014	0.646320	0.455688	1.418341	0.1796
C	3.614230	1.595406	2.265399	0.0412
FITTED^2	0.296320	0.176449	1.679349	0.1169

R-squared	0.996565	Mean dependent var	10.99618
Adjusted R-squared	0.992601	S.D. dependent var	0.196790
S.E. of regression	0.016928	Akaike info criterion	-5.018629
Sum squared resid	0.003725	Schwarz criterion	-4.264259
Log likelihood	88.77012	Hannan-Quinn criter.	-4.782370
F-statistic	251.4096	Durbin-Watson stat	2.140194
Prob(F-statistic)	0.000000		

Abstract:

The goal of this research is to measure the role of crude oil exports on economic growth in Libya during the period (1990AD-2019AD).the research relied on the inductive descriptive approach, standard methods were used to measure the relationship between the research variables, and the log arrhythmic formula was used to estimate the relationship between these variables, the research relied on digital data issued by the united nations database and international monetary fund reports in preparing time series. In order to achieve this goal, several standard methods were used, including correlation analysis and the developed autoregressive distributed lag period (AARDL). model knowledge relationship between crude oil exports and gross domestic exists the equilibriu product and tests of the complementary relationship in the long and short term, the study found that crude oil exports occupy the largest position of oil exports, and the geographical distribution of crude oil exports is concentrated with western European countries, we also find that the growth rate is related in a way directly at global oil prices, as a result of demand and supply factors, geopolitical concerns, and other factors the study concluded that the time series of the research variables suffer from non-stationary in their levels, and that they are characterized by aunitary wall characteristic, and stabilized when the first difference is taken, according to the results of the PP.ADF test, which supports the use of the cointegration technique, as explained that there is a cointegration relationship between the gross domestic product and crude oil exports, and the research demonstrated the validity of the research hypothesis that there is a direct relationship between crude oil exports and economic growth during the study period.

Keywords:

Crude oil exports, capital accumulation, number of workers, economic growth.

Asmarya Islamic university
Faculty of Economics and commerce- Zliten
Department of Economic

Search title:
The role of crude oil exports in supporting economic growth in Libya during the period (1990-2019AD)
To obtain master's degree in economics

Prepared By:
NAJAH ATEEYAH ALI IKDEESH

The supervision of
Dr: Al-Houssin AL HadI Abdalla
Associate professor Department of Economics

Academic year
(2023-2024 AD)